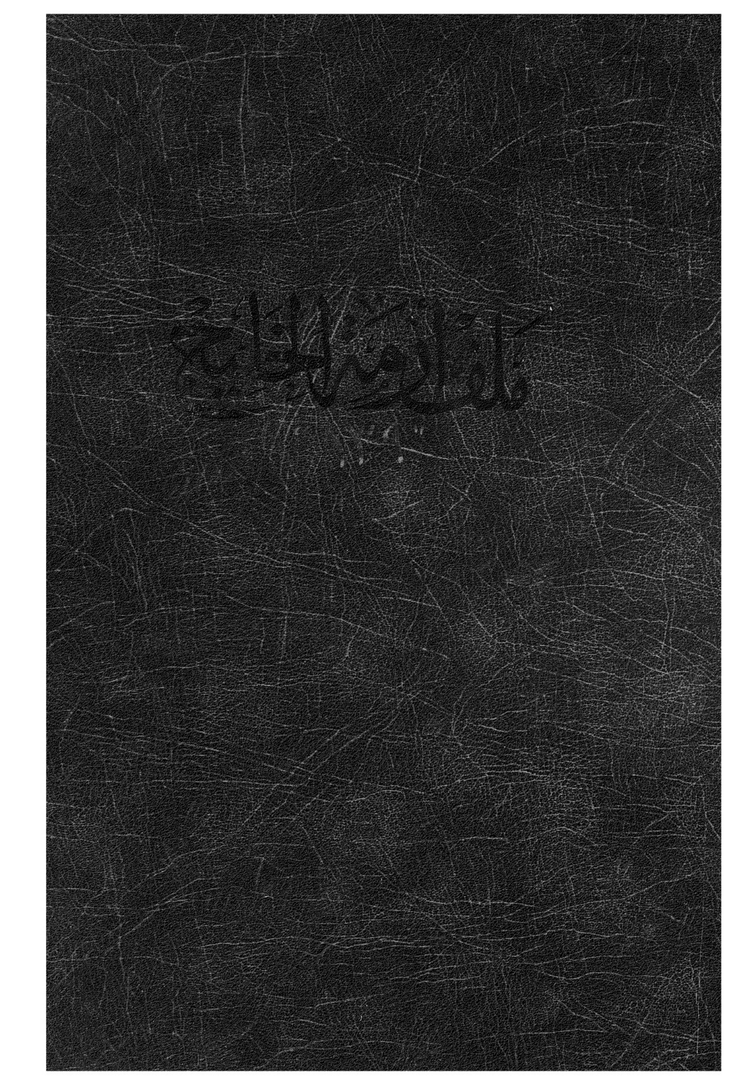


بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٣٩

آثار عامة على الاقتصاد المصرى

الجزء الثانى ١٩٩٠

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

قائمة المحتويات

١١٧ ـ خطوة موفقة في مرحلة عصيبة .

الأخبار ـ ٦/١٠/٩٠ ١٥٠

١١٨ ـ اقتصاد مصر .. والدور الخليجي الواجب .

طارق محمد بن لادن ـ الاهرام ـ ١١/١٠/٩٠ ١٥١

١١٩ ـ امريكا والدول الاوروبية تتفق على تقديم ١٤ مليار دولار لمصر والأردن وتركيا

الأخبار ـ ١٤/١٠/٩٠ ٢٥٣

١٢٠ ـ مصر واليابان وأزمة الخليج .

جمال زايدة ـ الاهرام الاقتصادي ـ ١٥/١٠/٩٠ ١٥٤

١٢١ ـ الخليج الملتهب .. أصاب أطراف المنطقة بالشلل في بور سعيد .

ليلى الألفي ـ مايو ـ ١٥/١٠/١٩٩٠ ٢٥٦

١٢٢ ـ توقف عدد من المشروعات لنقص العملات وأزمة الخليج .

محمد صقر وهانم عبد العزيز ـ الاهرام ـ ١٧/١٠/٩٠ ١٥٨

١٢٣ ـ رئيس الوزراء يفتتح الاثنين انعقاد المؤتمر السادس للغرف التجارية .

رأفت أمين ـ الاهرام ـ ١٨/١٠/٩٠ ١٥٩

١٢٤ ـ اعادة حصر وتقدير خسائر الاقتصاد المصري مع استمرار أزمة الخليج .

الأهرام ـ ٢٠/١٠/٩٠ ٢٦٠

١٢٥ ـ رئيس الوزراء يفتتح غدا مؤتمرا يناقش آثار أزمة الخليج على الاقتصاد المصري .

وطني ـ ٢١/١٠/٩٠ ١٦١

١٢٦ ـ الاصلاح الاقتصادي .. وتأثير أزمة الخليج .

عصام رفعت ـ الاهرام الاقتصادي ـ ٢٢/١٠/٩٠ ٢٦١

١٢٧ ـ ٥ مليارات دولار خسائر مصر من أزمة الخليج .

سليم عزوز ـ الأحرار ـ ٢٦/١٠/٩٠ ٢٦٦



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

مبارك يستعرض فى اجتماع وزارى محدود الموقف الاقتصادى والاستثمارى فى ضوء أحداث الخليج

■ صدقى والجنزورى عقب الاجتماع :

وفد عالى المستوى يسافر إلى واشنطن خلال أيام لسد الفجوة المتبقية مع الصندوق والبنك الدولى

نبحث مع حكومة الكويت الشرعية ومنظمة العمل الدولية صرف تعويضات للعائدين ومكافأة نهاية الخدمة

مشروعاتنا مع السعودية والامارات والكويت لن تتوقف

الاسكندرية ـ من أفكار الخرادلى :

فى اجتماع وزارى محدود استغرق ساعتين ونصف الساعة امس ، استعرض الرئيس حسنى مبارك الموقف الاقتصادى والاستثمارى فى ضوء الأحداث الجارية بمنطقة الخليج .

وصرح الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عقب الاجتماع بان وفدا على مستوى عال سيسافر الى واشنطن خلال الأيام القليلة المقبلة لاجراء مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين لسد الفجوة المتبقية بيننا وبين هاتين المؤسستين ، مشيرا الى ان تلك الفجوة اصبحت « بسيطة » . وقال ان الوفد يضم السادة الدكاترة : كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، وصلاح حامد محافظ البنك المركزى ، ومحمد الرزاز وزير المالية ، وعاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ، وموريس مكرم الله وزير التعاون الدولى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

وقال الدكتور صدقي : ان المجموعة الوزارية المحدودة عرضت على الرئيس مبارك ـ خلال الاجتماع ـ الموضوعات المطروحة على جدول اعمال البنك الدولى والاجتماع السنوى لصندوق النقد باعتبار ان مصر عضو في هاتين المؤسستين الدوليتين . كما عرضنا على الرئيس اهم التحركات المطلوبة من الوفد . وقد تلقى الوفد توجيهات الرئيس في هذا الشأن .

واشار رئيس الوزراء الى انه تم خلال الاجتماع ايضا مناقشة بعض المشروعات المتفق عليها بين مصر وكل من السعودية ، والامارات ، والكويت ، مؤكدا ان تلك المشروعات لن تتوقف ، وهو ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الوفد المصرى الى هذه الدول منذ ايام . وقال ان هذه المشروعات سوف تستمر وستستكمل وسيبدا خلال اسبوعين او ثلاثة تنفيذ المشروعات التى لم يكن قد شرع في تنفيذها بعد .

واعلن الدكتور كمال الجنزورى ان اللجنة الحكومية التى شكلت برياسته وعضوية عدد من الوزراء مهمتها حصر الودائع الخاصة بالمصريين العائدين من الكويت والعراق في بنوك الكويت والممتلكات الخاصة بهم . واضاف ان هناك حوارا دائرا ومستمرا بين اعضاء اللجنة وبينه وبين وزير القوى العاملة والمعنيين في الحكومة الشرعية الكويتية حول مدى امكانية تعويض المتضررين .

واشار الدكتور الجنزورى الى ان الاتحاد العام لعمال مصر ووزارة القوى العاملة تقدما ايضا لمنظمة العمل الدولية بطلب تعويضات لهؤلاء المصريين الذين لم يحصلوا على مكافاة نهاية الخدمة .

وكان الدكتور عاطف صدقي قد بدا تصريحاته بقوله : ان احداث الخليج ـ كما اعلن الرئيس حسنى مبارك واعلنت الحكومة اكثر من مرة ـ ستؤثر على مصر واقتصادها بصفة خاصة وان هذا التاثير سياتى من اكثر من جهة ، ومنذ بداية الأزمة ونحن نتابع هذه الآثار ، ونحاول حصرها في اضيق نطاق وباكبر قدر .

واضاف الدكتور صدقي ان اهم المشاكل التى ترتبت على العدوان العراقى على الكويت هي :

اولا : التاثير على تحويلات المصريين في المنطقة والعودة المكثفة مع انقطاع مصادر رزق ودخل معظم او كل العاملين في الكويت مع الكساد الذى سيترتب نتيجة لهذه الاحداث في المنطقة فلابد وان نتوقع ان تنخفض تحويلات المصريين الى مصر بمختلف انواعها ، وهذا هو اول واهم عنصر من عناصر الاضرار التى نتوقعها .

ثانيا : انخفاض السياحة في مصر بسبب التوتر الحادث في المنطقة نتيجة لهذه التصرفات وللعدوان وردود الفعل على هذا العدوان . وقد اشار الى ذلك وزير السياحة بالتفصيل في حديث صحفي منذ ايام .

ثالثا : تاثر دخل قناة السويس نتيجة لانخفاض الحركة التجارية للمنطقة كلها وستنخفض اكثر .

ويتساءل البعض حول تعويض زيادة الاسعار التى حدثت في البترول للنقص في الموارد الاخرى وهذا صحيح الى حد ما ولكن الدراسات التى اجريت سواء بواسطة الاجهزة الحكومية . المتمثلة في اللجنة التى يراسها الدكتور كمال الجنزورى والاجهزة غير المصرية مثل البنك الدولى والسوق الاوروبية في دراستهما في هذا الشان اوضحت ان الزيادة في اسعار البترول ليس من المتوقع ان تغطي الا نسبة ٣٠ ٪ من الاضرار الناتجة عن نقص موارد النقد الاجنبي من المصادر الثلاثة السابقة .

واوضح رئيس الوزراء ان علينا ان نتوقع ان يؤدى التوتر في المنطقة الى ان تتردد الاستثمارات المتوجهة الى المنطقة بما فيها مصر في الحضور الى المنطقة وتدرك الحكومة هذا وتعمل على تحسين وترشيد قنوات الاستثمار الى مصر وتحرص على اهمية وظروف الاستثمار وتثبيت وتدعيم سياستنا الاستثمارية التى نسير فيها وفي نفس الوقت نحاول جذب مزيد من الاستثمارات عن طريق اجراءات اضافية في هذا الاتجاه تجرى ايضا بواسطة مجموعات مختصة تحت اشراف الحكومة وهيئة الاستثمار واجهزة البنوك

واذا اضفنا الى هذا الاعباء الاضافية التى ستفرض علينا والمتمثلة في اعداد المصريين العائدين والذين وصل عددهم الى ٢٧٠ الفا

واكد الدكتور عاطف صدقي ان الحكومة لم تتاخر وتحملت بكل الرضا الاعباء التى فرضت عليها ونقلت العائدين بالمجان سواء بالطائرات او السفن . كما انها تقدم لهم الرعاية الصحية وتقدم لهم ايضا نوعا من التغذية وحتى وان كانت بسيطة وخفيفة ولكنهم كانوا في اشد الحاجة اليها .

وقد حضر الاجتماع ـ الذى عقد بقصر راس التين بالاسكندرية ـ الدكاترة عاطف صدقي وكمال الجنزورى ومحمد الرزاز وعاطف عبيد وصلاح حامد ، وجلال ابو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية والمستشار احمد رضوان وزير الدولة بمجلس الوزراء .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

□ فى تقرير مصرى لدول السوق الأوروبية :

٢٤٠٠ مليـــون دولار أعبــاء إضافيــة تتحملها مصر العام القادم نتيجة أزمة الخليج

كتب ـ سامح عبدالله :

اوضح تقرير رسمي تقدمت به مصر لدول المجموعة الاوروبية لاطلاعها على مقدار الاعباء المتوقعة والتى سيتحملها الاقتصاد المصرى نتيجة لازمة الخليج ان حجم هذه الاعباء سيتراوح بين ٢٢٠٠ و٢٤٠٠ مليون دولار فى العام القادم . ويشمل هذا التقرير حجم الاعباء الاضافية المتوقعة نتيجة للازمة وليس حجم الخسائر المرتبطة بالازمة .

وجاء فى هذا التقرير الذى سلم لوفد من وزراء خارجية السوق المشتركة قبيل لقائهم بالرئيس مبارك خلال زيارتهم لمصر فى منتصف الشهر الماضى ، ان هناك اربع مجالات رئيسية ستتأثر سلبيا نتيجة لازمة الخليج ، وهى تحويلات العاملين فى الخليج والسياحة وقناة السويس والصادرات المصرية بما فى ذلك الصادرات غير التقليدية .

واكد التقرير ان اكثر هذه المجالات تأثرا هو التحويلات التى من المتوقع ان تنخفض بنسبة كبيرة مشيرا إلى ان ٥٠٪ من العمالة المصرية فى الخارج ـ البالغ عددها مليونى مصرى ـ تقع فى العراق والكويت . اما السياحة فاوضح التقرير انه من المتوقع حدوث تراجع فى عدد السائحين بمقدار ٢٥٪ فى العام القادم مما يعنى نقصا قدره ٥٠٠ مليون دولار بخلاف الخسائر المنتظرة فى مجال الاستثمار فى هذا القطاع ، والذى يعد مصدرا هاما من مصادر الجذب للاستثمارات العربية خاصة الخليجية . والمح التقرير إلى بعض الافواج السياحية التى بدأت بالفعل فى الغاء برامجها المنظمة لزيارة مصر . اما قناة السويس ، وهى ثالث هذه المجالات ، فمن المنتظر حدوث نقص فى الحركة بمقدار يتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ ، مما سيكلف مصر مبلغا يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار . فى العام القادم . واما الصادرات المصرية فقد قدر التقرير الخسائر المصرية فى هذا المجال بنصف مليار دولار نتيجة لتوقف الصادرات للعراق والكويت ، ووقف رحلات شركة مصر للطيران لهاتين الدولتين بالاضافة إلى تعطيل العمل فى اقامة بعض المشروعات الممولة من الصندوق الكويتى للتنمية والصندوق العربى .

واشار التقرير إلى ان هناك ٥,٥ مليار دولار عجزا اساسيا من المنتظر حدوثه فى الموازنة القادمة مما يرفع مقدار العجز بعد حساب الاعباء الاضافية إلى ما يقرب من ٨ مليارات دولار .

من المعروف ان وزراء خارجية السوق الاوروبية المشتركة سيجتمعون قريبا لمناقشة التعويضات المقدمة من دول السوق للدول التى أضيرت اقتصاديا بسبب احداث الخليج . وان هذه المساعدات ستحدد بعد دراسة مقدار الخسائر التى ستلحق بهذه الدول .

بعد الغزو العراقى للكويت

انخفضت الصادرات المصرية ٤٠٪

المصدرون : الغاء التجريم ، والبحث عن اسواق بديلة

كتبت ـ سهير ابو العلا

طالبت الشعبة العامة للمصدرين بالغرفة التجارية بوقف تجريم للاستمارة ت . ص للمصدرين الذين قاموا بالتصدير للكويت والعراق وتعويضهم عن الرسائل التى تم شحنها ولم ترد قيمتها ووقف خطاب الضمان المحرر من المصدرين المصريين للمستوردين فى الكويت ولشركة الطيران الكويتى وتعويض المصدرين عن قيمة هذه الضمانات ومن جانب آخر انخفضت الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة بنسبة ٤٠٪ للدول العربية وخاصة لدولة الكويت كبرى البلاد المستهلكة للخضروات المصرية .

ولن تتأثر صادرات الموالح المصرية للكويت والعراق حيث يمكن تعويض النقص فى هذه الاسواق بالتصدير للسعودية ودول أوربا

وطالب المصدرون تنفيذ الاتفاق مع السعودية باعفاء الصادرات المصرية والسعودية من الجمارك .

ويقول المهندس على عيسى نائب شعبة المصدرين انه يجب الاسراع فى تنشيط الاسواق البديلة واعفاء الصادرات المصرية من الرسوم الجمركية للسعودية تنفيذ الاتفاق الحكومتين وقال أن الشعبة طالبت بتشكيل لجنة من وزارة الاقتصاد لحصر وتلقى الطلبات الخاصة بتعويض المصدرين

وأوضح أن الصادرات المصرية للكويت ٢٠ مليون دولار منها ٧٠٪ خضروات وفاكهة أما الموالح لاتمثل أكثر من ١,٥٪ من قيمة الصادرات .

ويسأل هل ستسمح السعودية بدخول البرادات الاردنية الناقلة



ابو السعود سلطان

للصادرات المصرية عبر أراضيها فى الاسابيع القليلة القادمة لدول الخليج !!

ويتوقع المهندس على عيسى انخفاض الصادرات المصرية لدول الخليج ٥٠٪ وخاصة التى يتم نقلها من خلال البرادات الاردنية .

ويقول عبده بدوى سكرتير شعبة المصدرين أن الصادرات المصرية فقدت سوقا هاما لصادرات الخضروات والفاكهة بالغزو العراقى للكويت .

واوضح انه كان يتم تصدير ٢٥ طنا يوميا بالطائرات الى الكويت خلال موسم الصيف وحوالى ٦٠ طنا يوميا فى الايام العادية بالاضافة الى الشاحنات بالطريق البرى بواقع ٤٠ طنا يوميا فى المتوسط .

ويقول مصطفى محمد أحمد عضو شعبة المصدرين أن الكويت كانت تستورد ٤٠٪ من حجم الصادرات المصرية من الخضروات المصدرة للدول العربية .

ويطالب بتنشيط مكاتب التمثيل التجارى فى دول أوربا وافريقيا للبحث عن اسواق جديدة بديلة للاسواق التى تأثرت بسبب الحرب .

واضاف أنه يجب أن يقدم بنك تنمية الصادرات قروضا ميسرة للمنتجين لانتاج الصناعات التصديرية الصغيرة التى تزيد من حجم الصادرات المصرية للخارج .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

رأى المعارضة

الأزمة الخليجية !! والتعويضات المالية !!

حتى الان مازال الشعب ومازالت الاحزاب السياسية وممثلو الشعب فى مجلسى الشعب والشورى لايعرفون قليلا او كثيرا عن خطة الحكومة لمواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ازمة الخليج ، سوى ماتنشره الصحف الحكومية بين حين وآخر عن الاعداد التى تم نقلها من المواطنين المصريين العائدين من الكويت والعراق برا وبحرا وجوا وان عددهم قد وصل الى مايقرب من ¼ مليون مواطن وانه من المنتظر ان يصل عددهم الى ½ مليون مواطن !! وهذا العدد يعادل ¼ القوى العاملة فى العراق والكويت ولاشك ان ذلك سينعكس على تحويلات مدخرات المصريين فى الخارج اضف الى ذلك حقوق هؤلاء العاملين لدى الجهات التى كانوا يعملون بها فى الكويت او العراق ... وكذلك حجم مدخراتهم فى البنوك الكويتية بالدينار الكويتى حتى يمكن مطالبة الدول المعنية العراق والكويت بسداد هذه الاموال بالاضافة الى تشغيل هذا العدد الضخم من العاملين سواء فى الحكومة او القطاع العام او القطاع الخاص .

اى ان الشعب يريد بيانا من السيد رئيس مجلس الوزراء يرد فيه على هذه الاسئلة ويوضح سياسة الحكومة وخطتها سواء بالنسبة لحكومة هؤلاء العاملين او تاميناتهم او مدخراتهم وودائعهم فى البنوك ومكافات ترك الخدمة الخاصة بهم وذلك حتى يمكن التفاوض مع حكومتى العراق والكويت بسداد هذه الالتزامات وعلى وجه السرعة ... نحن شعب فقير ونكسب قوتنا بعملنا وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام(اعط الاجير اجره قبل ان يجف عرقه) وانا استرعى نظر حكومتى العراق والكويت بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسداد الفورى لكل هؤلاء العاملين الذين شاركوا فى كل الجهود الخدمية والانتاجية والعسكريه فى العراق وفى الكويت معا ونحذر من اى تراخ او تهاون فى سداد هذه الحقوق وعلى الحكومة المصرية ان تقول كلمتها وان توضح خطتها امام لجان مجلسى الشعب والشورى ونحن نتوقع من حكومتى العراق والكويت ان تسارعا الى سداد هذه الحقوق حفاظا على الروابط الأسرية بين مصر والشقيقتين العراق والكويت .

لقد تردد ان ودائع المصريين العاملين فى الكويت بلغت ١١ مليار دولار او مايعادلها بالدينار الكويتى ولاشك ان حصر كافة الودائع التى اودعها المصريون فى بنوك الكويت امر سهل ويسير وعلى كل مواطن من العائدين ان يقدم من المستندات والاوراق مايوضح حجم ودائعه فى البنوك الكويتية حتى يمكن التفاوض مع حكومة الكويت لسداد هذه المبالغ الى اصحابها والذى لاشك فيه ان لدى حكومة الكويت من الأرصدة والاستثمارات والفوائد فى البنوك الاوروبية والأجنبية مايكفى لسداد هذه الحقوق ان للكويت استثمارا وودائع فى اوروبا وامريكا تبلغ ٢٢٠ مليار دولار يبلغ حجم الفوائد المستحقة عليها بسعر ٨٪ سنويا ١٨ مليار دولار ولاشك ان ذلك يكفى لسرعة سداد هذه الاستحقاقات بالاضافة الى مكافات ترك الخدمة المستحقة للمصريين الذين خدموا فى الكويت واعرف ان بعضها قد يصل الى ٢٠٠,٠٠٠ دولار وهى تحويشة العمر بالنسبة لهؤلاء العاملين والمال الذى يعيش منه فى حالة تقاعده ولاشك ان حكومة العراق قد تكون فى شىء من العسر فى المرحلة الحالية ولكن هذا لايمنع من وضع جدول لسداد هذه المستحقات بشكل منتظم لما لذلك من اثر كبير فى العلاقات الشعبية بين الدولتين مصر والعراق .

والذى اود ان اضيفه ان الشعب يتساءل عن عدد الجنود المصريين الذين ارسلوا الى السعودية والى ابو ظبى ومن الذى يتحمل نفقاتهم وماهى حجم هذه النفقات ؟ واحب ان استرعى نظر الحكومة المصرية الى ان امريكا قد اعلنت عن عدد القوات التى قامت بارسالها الى الخليج والتكاليف التقديرية لهذه القوات ثم تتابعت البيانات الامريكية عن هذه القوات والتى بدات بخمسة وثلاثين الف جندى ووصلت حتى الان الى مايقرب من مائة وسبعين الف عسكرى وينتظر ان تصل فى اخر اكتوبر الى مايتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ ـ ٣٥٠٠٠٠ جندى كما اعلنت عن عدد قطع الأسطول التى ارسلت الى الخليج سواء من الولايات المتحدة او من حلفائها وانه قد وصل الى ٧٠ قطعة بحرية وانها اخذة فى الزيادة وذكرت البيانات الأمريكية ان تكلفة الجنود تصل الى ١٠ ملايين جنيه يوميا بالنسبة لكل ٣٠٠٠٠ جندى وان التكاليف السنوية للحملة الأمريكية ستصل فى العام المالى ٩١/٩٠ الى مايقرب من ٢٨ مليار دولار فاين بيانات الحكومة المصرية الرشيدة عن الحملة المصرية العتيدة ؟؟!!!

اما عن التعويضات نتيجة الخسائر المباشرة التى لحقت مصر من جراء ازمة الخليج والتى ظهرت فى نقص متحصلات مصر من تحويلات مدخرات المصريين حوالى ١,٥ مليار دولار وخسائر



انكماش النشاط السياحي حوالى مليار ونصف مليار بالاضافة الى انخفاض عوائد المروز فى قناة السويس نتيجة لنقص البترول المار بها بالاضافة الى ماأصاب التجارة الخارجية والبضائع العامة من انكماش بسبب الحصار التجارى المفروض على العراق ويقدر ذلك بحوالى ½ مليار دولار اى ان مجموع الخسائر المباشرة تبلغ ٣½ مليار دولار وخسائر اخرى تقدر بـ ½ مليار دولار اى ان مصر ستخسر حوالى ٤ مليارات دولار سنويا نتيجة ازمة الخليج فماذا فعلت حكومتنا الرشيدة وماهى التحركات النشيطة والجولات السريعة التى قام بها رئيس مجلس الوزراء الهمام ووزراؤه المختصون الأماجد لمحاولة الحصول على تعويضات سواء من دول الخليج او من العراق او من دول السوق الأوروبية المشتركة او الولايات المتحدة الأمريكية او اليابان ام ان الحكومة المصرية قد وكلت الرئيس بوش وادارته الامريكية (الحكومة الأمريكية) للمطالبة بهذه التعويضات نيابة عن مصر ؟ ولكن الحقيقة التى لامراء فيها ان الرئيس بوش وادارته مشكورين ومأجورين قد طالبوا فعلا دول غرب اوروبا واليابان بسداد تعويضات للدول التى اضيرت من ازمة الخليج وهى مصر والاردن وتركيا وقامت الادارة الأمريكية باسقاط مايعادل ٧ مليارات دولار من الديون العسكرية المستحقة على مصر وطالبت بالحاح دول غرب اوروبا واليابان بسداد مايقرب من ٢,٥ مليار لمصر اى ان مجموع ماوعدت به مصر من الولايات المتحدة وحلفائها كتعويض لها يبلغ حتى الان حوالى ٩ مليارات دولار ولانعلم ماهو قدر المساهمة الخليجية اى دول التعاون الخليجى فى هذه التعويضات ؟ هل ستصل التعويضات الى الحجم الذى دفعه الخواجات ام انها ستزيد عن ذلك او تقل ... نريد بيانا من الحكومة المصرية وان خجلت وتصببت عرقا فنحن على استعداد للتحدث بالنيابة عنها فلا حياء فى المطالبة بالتعويضات وعليهم ان يتبعوا اسلوب الحكومة الامريكية فى الحث على دفع التعويضات لمصر ولغير مصر .. هل سمعت الحكومة المصرية وهل سمعت الحكومات الخليجية وهل سمعت الادارة الأمريكية نحن نريد حق الشعب وقد بدأ الغرب مشكورا وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالاعلان عن حجم التعويضات فمتى نسمع قرار الحكومات الخليجية ؟!

مصطفى كامل مراد

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علامة استفهام ؟

صرح ويلى وابنهانز نائب رئيس البنك الدولى بان البنك يعتزم زيادة حجم قروضه لدول الشرق الاوسط التي تضررت من ازمة الخليج خلال العام القادم .

وقال ان هذه القروض ستصل الي خمسة مليارات دولار في صورة مساعدات مالية عاجلة للشرق الاوسط واوربا الشرقية بعد ان كانت ٤,٤ مليار دولار في العام الماضي .

وقال في ختام تصريحاته ان مصر ستتحمل اعباء قاسية ربما تبلغ عشرة اضعاف ما تتحمله دولة مثل تركيا اذا اخذنا بمقياس الضرر الذى سيقع على الدخل القومي .

وعلى صعيد آخر اعلن مسئولون بالحكومتين الالمانية الغربية والفرنسية عن دراسة مبادرة جديدة لمساعدة الدول المتضررة من آثار ازمة الخليج .

ونحن في دهشة لهذا الكرم الغربي .

فالمساعدة عن طريق القروض لا تعتبر مساعدة حقيقية . بل لعلها قد تسهم في زيادة مشاكل الديون التي تعاني منها الدول المتضررة .

كم ان حجم المساعدات التي ستقدمها المانيا الغربية وفرنسا تقل عن ملياري دولار موزعة على تركيا ومصر والاردن ولعل هذه المساعدات هي الاخرى على صورة قروض .

إن امريكا والمانيا واليابان - على ضوء سياستها الراهنة - ستخرج من ازمة الكويت باقل قدر من الخسائر . فدستور المانيا واليابان يمنعهما من المشاركة العسكرية بنفقاتها الباهظة . وامريكا من ناحية اخرى تجمع التبرعات من العالم كله وفي مقدمتها دول الخليج لتغطى نفقات قواتها في الخليج .

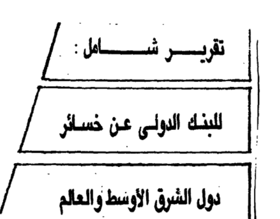
هل رايت كيف يتعامل الكبار مع الاحداث في عالم اليوم ؟

من اجل هذا يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا .

من ليس عنده يؤخذ منه ومن عنده يعطى ويزاد !

عبدالسلام داود





تقرير شامل :

للبنك الدولى عن خسائر

دول الشرق الأوسط والعالم

وسط حالة من التشكك التى تسود العالم حول التاثيرات المحتملة للازمة المتفاقمة فى الخليج على الاقتصاد العالمى طرح البنك الدولى تقريرا يوضح الابعاد المباشرة وغير المباشرة للازمة على دول العالم المتقدم والمتخلف . ويؤكد التقرير ان مصر وتركيا من اكثر دول المنطقة التى ستتاثر ايراداتها من العملات الصعبة بهذه الازمة ولأسباب متعددة ويتناول اربعة بدائل مختلفة لمستقبل اسعار البترول وفقا لافتراضات متعددة بشان المدة الزمنية المتوقعة وتاثيراتها المتباينة على دول العالم .

عقب أزمة الخليج :

٣٠٪ نسبة انخفاض فى إيرادات مصر من النقد الأجنبى

والتأثر يشمل التحويلات والسياحة وقناة السويس والمساعدات الخارجية وتوقف الانشاءات



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

السيناريو القادم في السوق العالمية للبترول

صبرى سويلم
سجينى دولرمينى

ويؤكد التقرير فيما يتعلق بمصر ان ايراداتنا من العملات الصعبة ستنخفض بنحو ٣,٦ مليار دولار اى بنسبة ٣٠٪ على الاقل فى عام ١٩٩١ ويقدر حجم الانخفاض فى التحويلات النقدية للعمالة المصرية بنحو ٢,٤ مليار دولار والانخفاض فى الايرادات من السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار والخفض فى ايرادات قناة السويس بـ ٢٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ٥٠٠ مليون دولار ستفقدها مصر بسبب التأثير المشترك لانخفاض المساعدات الخارجية وتوقف المشروعات الانشائية التى كانت تنفذها الشركات المصرية فى العراق والكويت . هذا بالاضافة الى ان مايقرب من ١,٢ مليون عامل مصرى كانوا يعملون فى الكويت والعراق سيفقدون فرص عملهم .

ويوضح التقرير ان الاثار الاقتصادية لأزمة الخليج متعددة ومتنوعة ولاتقتصر على اسعار البترول وخطر توقف الامدادات البترولية ولكنه يمتد ايضا الى تضاؤل قدرة العراق على خدمة ديونه التى تقدر بنحو ٦٥ مليار دولار بسبب الحظر الاقتصادى المفروض عليه وتوقف العديد من المشروعات الاستثمارية فى الدول النامية التى كانت الكويت طرفا هاما فى تمويلها من خلال القروض بشروط ميسرة والتى كانت تقدمها لهذه الدول الى جانب الاختلالات التى تحدث فى عديد من اقتصاديات الدول النامية التى كان عدد كبير من عمالها يعملون فى الكويت والعراق مثل الهند وباكستان وبنجلاديش وسرى لانكا ، كما ستتأثر العديد من دول اوروبا الشرقية التى كانت تحصل على اقساط ديونها المستحقة على العراق فى شكل بترول خام وعليها الآن ان تبحث عنه فى الأسواق الدولية وباسعار مرتفعة .

ويطرح التقرير اربعة بدائل مختلفة لتطور اسعار البترول ويناقش تأثيراته المختلفة على الاقتصاد العالمى خاصة ان الكويت والعراق كانا ينتجان ٢٠٪ من انتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) قبل الأزمة . ويفترض البديل الأول ان الازمة ستكون قصيرة الأجل وان الدول المستهلكة ستستخدم جانبا من المخزون الاستراتيجى لديها الذى يقدر بنحو ٥,٥ مليار برميل ويكفى مائة يوم من الاستهلاك وان الأوبك ستزيد انتاجها لتعويض النقص فى الامدادات الكويتية والعراقية . وفى هذه الحالة سترتفع اسعار البترول الى ٢٦ دولارا للبرميل حتى نهاية العام الحالى ثم تنخفض الى ٢١ دولارا خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ وتعود الأسعار الى مستوياتها السابقة على الأزمة فى عام ١٩٩٢ .

اما البديل الثانى فيفترض استمرار الازمة والشكوك لفترة تمتد مابين سنة و١٨ شهرا ويتوقع فى هذه الحالة الا تسرع شركات البترول فى السحب من المخزون الاستراتيجى وربما تحرص على الاضافة اليه كما ان دول الاوبك قد لاتزيد انتاجها الى مستوى طاقتها الانتاجية الكاملة وبالتالى فان العرض البترولى قد ينخفض بنحو ٢ مليون برميل يوميا . وهذا سيؤدى الى ارتفاع اسعار البترول الى ٣١ - ٣٢ دولارا للبرميل خلال النصف الثانى من العام الحالى على ان يتراوح مابين ٢٦,٢٥ دولارا للبرميل فى النصف الأول من العام القادم .

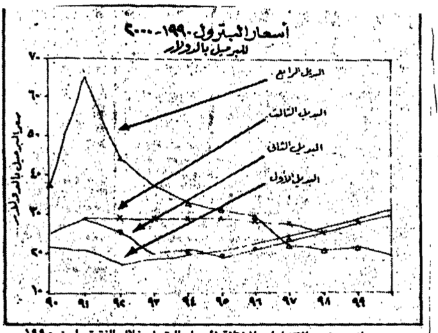
ويتصور البديل الثالث ان الأزمة ستمتد عبر سنوات عديدة وان شبح تفجير اعمال قتالية لن يتوارى عن المنطقة مما يؤدى الى استمرار المعاملات المتسمة بالعصبية فى الاسواق البترولية العالمية . ومن المتوقع أن يتقلب سعر البترول حول معدل ٢٩ دولارا للبرميل خلال السنوات الخمس القادمة ولكنه قد ينخفض بعد ذلك بسبب انخفاض الطلب العالمى على البترول وزيادة الامدادات



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رسم بيانى يوضح الاتجاهات المختلفة لأسعار البترول خلال الفترة مابين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ وفقا للبدائل الأربعة التى يوضحها التقرير بشأن تأثير الأزمة فى الخليج على اسعار البترول .

البترولية من مصادر اخرى خارج الشرق الأوسط .

اما البديل الرابع فيقوم على افتراض ان جهود تسوية الأزمة ستفشل وان حربا ستنشب فى المنطقة وان الحقول البترولية فى العراق والكويت والسعودية سيلحق بها دمار يستلزم اصلاحه مدة طويلة وقد يعنى هذا سحب مايقرب من عشرة ملايين برميل يوميا من السوق العالمية وهو ما سيؤدى الى ارتفاع الاسعار الى معدلات غير مسبوقة ويصل الى مابين ٣٠ الى ٤٠ دولارا للبرميل فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ ويستمر لخمس سنوات بعد ذلك مما سيتطلب جهودا دولية مكثفة لتوفير الطاقة البترولية فى العقد القادم .

ويرى التقرير انه على الرغم من ان اقتصاديات دول العالم اكثر قدرة الآن على مواجهة ارتفاع اسعار البترول اذا ماقارنا الوضع الحالى بالصدمتين البتروليتين السابقتين فى ١٩٧٣ وبداية الثمانينات الا أن الدول متوسطة الدخل ذات المديونية المرتفعة والدول الفقيرة صوب الصحراء فى افريقيا ستواجه تدهورا شديدا فى وضعها الاقتصادى لأن البنوك التجارية لن تتمكن من القيام بدورها فى نقل الفوائض البترولية الى الدول المدينة بسبب الأوضاع المتشابكة لأزمة الديون العالمية وهذا يؤكد الحاجة الى ضرورة قيام المساعدات الرسمية التى تقدمها الحكومات بدور اكبر فى تخفيف اعباء الديون واستمرار عجلة التنمية فى هذه الدول .

اما بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة فيرى التقرير ان التأثير الأولى لارتفاع اسعار البترول سيتمثل فى ارتفاع اسعار الفائدة والتضخم وان كانت الدول المتقدمة قد اكتسبت خبرة واسعة فى تنسيق السياسات المالية والنقدية لمواجهة هذا الموقف ومع ذلك فسوف يختلف تأثير الأزمة على الدول المتقدمة حيث ستكون الولايات المتحدة اقل قدرة من اليابان والمانيا الغربية على استيعاب الأزمة .

ويوضح تقرير البنك الدولى ان احتواء تأثيرات الأزمة على الاقتصاد العالمى سيتطلب جهدا مكثفا وتنسيقا وثيقا بين الدول المتقدمة والنامية مع استيعاب الدروس المستفادة من الصدمتين البتروليتين السابقتين واعطاء اهتمام اكبر بمشكلات دول المنطقة التى ستتأثر اوضاعها مباشرة بالأزمة .



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

اليوم .. وليس غدا

بقلم : [redacted]

المشكلة الضخمة التى تواجه مصر هذه الأيام ، والأيام المقبلة .. هى مشكلة تعويض الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى ، نتيجة اطماع الزعامة ، ونتيجة المغامرة غير المحسوبة التى اقدم عليها صدام حسين .

وكانت الدراسات المبدئية تقدر هذه الخسائر عند بداية الأزمة ، بنحو مليارين ونصف مليار دولار ، ولكن التقديرات الاخيرة تشير الى أن رقم النقص فى الموارد ، يمكن أن يتجاوز اربعة مليارات دولار !

وهناك محاولات من الدول الصديقة لتعويض مصر عن هذه الخسائر ، التى يستحيل ان يتحملها الاقتصاد المصرى وحده ، ولكن هذه المحاولات لم تتبلور حتى الآن ، فى شكل نتائج حاسمة وملموسة .

●●●

ومن الطبيعى ان تتركز جهود مصر هذه الايام فى مواجهة الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج ، وهو الأمر الذى يتضح من الاجتماعات المتعددة التى يعقدها الرئيس حسنى مبارك مع المسئولين .

ولكن من ناحية اخرى ، يجب الا تشغلنا هذه الأزمة عن التفكير فى قضية أخرى على قدر هائل من الاهمية .. وهى قضية استعادة مصر لدورها كمركز للتجارة ، والمال ، والنشاط الاقتصادى فى العالم العربى .

واقول : اذا كانت ازمة الخليج هى قضية الحاضر .. فان استعادة مصر لدورها الذى فقدته يجب أن تصبح قضية المستقبل .

لقد فقدت مصر هذا الدور ، لأسباب مختلفة فرضتها ظروف معينة .. واليوم زالت هذه الظروف وانتهت ، واصبحت مصر مهيأة لاستعادة دورها من جديد .

●●●

ان استعادة مصر دورها القيادى فى هذا المجال ، تخلق فى مصر حالة من الرواج والانتعاش والنشاط ، الذى ينعكس أثره على الاقتصاد القومى .

ومن الطبيعى أن هذا الهدف ، يصعب ان يتحقق بين يوم وليلة ، انما يحتاج الى فترة زمنية من الوقت ، تهدأ فيها الأمور وتتلاشى خلالها الأزمة التى خلقها صدام حسين ، وتستقر فيها الأوضاع .

والسؤال : هل نصبر وننتظر الى ان تنتهى الازمة ثم نبدأ فى التحرك ؟

اقول : بل يجب أن نستعد من الآن .. ونبدأ من اليوم ، وليس غدا .

●●●



واننى لا اتصور ان تكون الحكومة قادرة وحدها ، على امتلاك تصور معين يعيد للقاهرة دورها الذى فقدته .

من هنا فان الأحزاب فى مصر .. ورجال الاعمال .. واتحادات الصناعة والتجارة .. واتحاد العمال .. والجامعات والمفكرين مطالبون بالاسهام فى الاجابة على سؤال واضح محدد : كيف نستثمر الأزمة وتستعيد مصر وضعها ودورها كمركز للتجارة ، والمال ، والنشاط الاقتصادى فى العالم العربى ؟

ان الفرصة تدق الأبواب فى مصر .. وواجب الجميع ان يفتحوا لها الأبواب والنوافذ ، وان نبدأ اليوم ولاننتظر حتى الغد .



المصدر : الاخبار

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنك الدولي يعلن :

٣٦٠٠ مليون دولار خسائر مصر

اعلن البنك الدولي في تقرير اقتصادي خطير ان خسائر مصر بسبب ازمة الخليج بلغت ٣,٦ مليار دولار .. نتيجة انخفاض تحويلات المصريين بمقدار ٢,٤ مليار دولار وانخفاض العائدات من السياحة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار وانخفاض دخل قناة السويس بمقدار ٢٠٠ مليون دولار وانخفاض عائدات شركات الطيران والتشييد والشركات الاخرى العاملة في العراق والكويت بمقدار ٥٠٠ مليون دولار .

واكد التقرير ان عودة العمالة الى مصر لن يؤدي فقط الى خلل اقتصادي انما سيؤدي الى انخفاض في معدلات تحويلات العاملين .. وجاء في التقرير ان هذه الاثار الاقتصادية المترتبة على اجتياح العراق للكويت لن تقتصر فقط على مصر .. بل سيمتد الى دول اخرى على راسها الكويت والعراق وتركيا والاردن والهند وباكستان وبنجلاديش وسرى لانكا وكوريا الجنوبية وهولندا ودول أوربا الشرقية .

وتوقع تقرير البنك الدولي ان تنخفض ايرادات تركيا من العملة الصعبة بمقدار ١,٧ مليار دولار بسبب ازمة الخليج وانعكاساته على السياحة وتوقف مشروعات التشييد التركية .

واشار التقرير الى ان ديون العراق تبلغ ٦٥ مليار دولار بجانب ديون اخرى بلغت ٤٥ مليار دولار نصيب السعودية فيها ٢٠ مليارا والكويت ١٠ مليارات وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ١٥ مليارا .. وان بعض هذه الدول كانت تحصل على ديونها من العراق في شكل امدادات بترولية سيؤثر عليها الحظر المفروض على صادرات البترول العراقي .

وذكر التقرير ان مصر هي اكثر الدول تأثرا بخروج العمالة الاجنبية من العراق والكويت .. حيث يعمل ١,٢ مليون مواطن مصري في العراق والكويت وعاد جزء كبير منهم بعد الغزو العراقي وهذا له تأثيره على سوق العمل في مصر وتحويلات العاملين من الخارج .

«رويتر» تتوقع انتعاش الاقتصاد المصرى بالمساعدات العربية والغربية

وصف امس تقرير لوكالة «رويتر» ازمة الخليج ، بانها مصدر لانعاش اقتصاد مصر ، بعد تعهد الدول الغربية والعربية بتقديم قروض جديدة لمصر ، وتخفيف صندوق النقد الدولى من مطالبه المتشددة بالاسراع فى عملية الاصلاح الاقتصادى . توقعت مصادر اقتصادية فى الخليج ، قرب تدفق الأموال على مصر ، بعد وجود تعهدات بتقديم مساعدات اقتصادية لها . اكدت المصادر ان موقف مصر الحازم ضد الغزو العراقى للكويت ، ادى الى تعاطف الدول الغربية الدائنة ودول الخليج وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى معها واشار تقرير «رويتر» الى ان الاقتصاد المصرى سيعانى من ركود السياحة وانخفاض حركة المرور فى قناة السويس . وعودة الاف العاملين من العراق والكويت المحتلة .

كما سيعانى الاقتصاد المصرى من توقف التجارة مع العراق والكويت ، وتوقف تحويلات العاملين المصريين فى البلدين . واشار التقرير ، الى تعهدات السعودية والولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية والحكومة الكويتية وصناديق اقليمية ودولية ، بتقديم معونات مالية لمصر ، لتعويضها عن فاقد الدخل بسبب ازمة الخليج .

واكدت مصادر اقتصادية فى الخليج ، بان دول الخليج لم يعد لديها شك ، ان مصر تمثل بالنسبة لهم «درعهم العسكرى» فى المنطقة .

كما اكدت المصادر ، امتلاك مصر لنظام «ناجح» واستقرار داخلى رغم المشكلات الكثيرة التى تعانى منها . وتوقعت مصادر مصرية ، زيادة الاستثمارات الخليجية بمصر خلال الفترة القادمة ، فى اطار «استراتيجية توزيع المخاطرة» .

واشارت المصادر الى زيادة الودائع الشخصية للمصريين والأجانب بالعملة الصعبة بالبنوك المصرية فى اعقاب الاجتياح العراقى لأراضى الكويت يوم ٢ اغسطس الماضى كما توقعت المصادر زيادة الاستثمارات الخليجية بمصر فى مجال مشروعات السلع الاستهلاكية والصناعية . واكدت المصادر ، ان زيادة الاستثمارات تؤدى الى «بعث حياة جديدة فى الاقتصاد المصرى» . كما اكدت المصادر زيادة الطلب على العمالة المصرية فى السعودية بنسبة ٢٠٪ ، ولاحلالهم بدلا من العمالة الفلسطينية والاردنية ، بعد انفجار ازمة الخليج . وتوقع تقرير «رويتر» ، قيام فرنسا وبريطانيا باتخاذ اجراءات مماثلة للاجراء الأمريكي بالغاء حوالى ٧,١ مليار دولار قيمة الفوائد على الديون المصرية العسكرية ، او «تخفيف شروط الاقراض على الأقل» .

واعرب الدكتور مراد وهبة الخبير الاقتصادى المصرى ، عن مخاوفه من عدم الوفاء بجميع وعود المعونة المالية لمصر فى حالة تسوية ازمة الخليج . وحذر الدكتور وهبة من عودة صندوق النقد الى موقفه المتشدد ، «ويتحول الأمر كله الى مجرد ترتيب مؤقت» . واكدت مصادر دبلوماسية ، ان دول الخليج تشعر بالغضب بسبب موقف الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من ازمة الخليج . كما اكدت المصادر الاقتصادية ان صناديق التنمية الخليجية ستقدم لمصر قروضا ميسرة لمساعدتها على مواجهة البطالة المتزايدة .

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، قد اكد فى تصريحات صحفية ، ان توقف تحويلات العمالة المصرية يمثل عبئا على الاقتصاد المصرى . وتوقع الدكتور صدقى ، حدوث كساد فى المنطقة بسبب ازمة الخليج . كما توقع هبوط حركة السياحة بنسبة ٤٠٪ . وان تؤدى الزيادة فى عائدات صادرات البترول المصرى الى تعويض قدره ٣٠٪ فقط من الخسائر الاقتصادية لمصر الناجمة عن ازمة الخليج .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

مذكرة مصرية بالخسائر المباشرة الى دول المجموعة الاوروبية

تقدمت مصر رسميا بمذكرة الى ايطاليا باعتبارها الرئيس الحالى للمجموعة الاوروبية بشان الحصول على معونات عاجلة لرعاية العائدين المصريين وتامين نقلهم . كما طلبت مساعدات عاجلة ايضا لتعويض الخسائر المباشرة الناجمة عن الازمة .

اشارت المذكرة ايضا الى ان مصر تنتظر عودة زهاء مليون مواطن مصرى من العراق والكويت وان هؤلاء يحتاجون لفرص عمل ومدارس ومساكن وان توفير فرصة عمل واحدة تتطلب استثمارات حوالى ٧٥٠٠ دولار اى حوالى ٧,٥ مليار دولار لتوفير فرص عمل للمليون مواطن العائدين .

كما اشارت المذكرة الى خسائر العاملين لودائعهم فى الكويت والعراق وتصل تقديراتها الى ١٥ مليار دولار فضلا عن الخفض فى قيمة السيولة التى فى ايدى العاملين وعلى سبيل المثال فان الدينار الكويتى فقد ٩٠ ٪ من قيمته قبيل الغزو

واوضحت المذكرة خسائر مصر من عائدات السياحة التى توقفت بفعل الازمة والتى تقدر بحوالى ٦٠ ٪ من العوائد التى كانت متوقعة وتزيد عن مليار دولار وهبوط عوائد قناة السويس بحوالى ٤٠ ٪ بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار .

وكانت اللجنة الاقتصادية للمجموعة . الاوروبية قد قررت فى اجتماعها الاخير فى الاسبوع الماضى معونات عاجلة لمصر والاردن وتركيا فى حدود ١,٩ مليار وحدة نقد اوروبية اى حوالى ٢٢٤٠ مليون دولار للدول الثلاث .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

مصر فى انتظار الضوء الأخضر من صندوق النقد الدولى

وزير الدولة للتعاون الدولى : ٤,٥ مليار دولار خسائر مصر نتيجة أحداث الخليج

بدأ أكثر من الف وزير مالية وخبير الوصول الى العاصمة الامريكية واشنطن لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولى للانشاء والتعمير .. تأتى هذه الاجتماعات فى ظل ظروف سيئة ومنعطف خطير يواجه العالم نشأ فى اعقاب احتلال العراق لدولة عضو فى الامم المتحدة وهى الكويت .. الامر الذى ترتب عليه تحريك اساطيل وقوات اوربا وامريكا والدول العربية الى منطقة الخليج .

ويغادر القاهرة اليوم وفد مصر فى طريقه الى واشنطن واضعا امام عينيه عدة أهداف يسعى الى تحقيقها .. فى مقدمتها التوصل الى اتفاق نهائى بين مصر والصندوق لاضاءة النور الاخضر او الحصول على جواز المرور الى جدولة الديون من أجل التقاط الانفاس وتحقيق خطة التنمية .

ان وفد مصر وهو فى طريقه الى الولايات المتحدة الامريكية سيتحرك فى عدة اتجاهات .. البعض منهم سيطير الى باريس اولا لاجراء اتصالات مع المسئولين فى الحكومة بهدف الحصول على الدعم لموقف مصر فى مباحثاته مع الصندوق .. ويرأس هذا الفريق الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى .. اما الفريق الثانى فهو برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فسيتخذ من العاصمة البريطانية طريقا له ..

المهم ان يلتقى الفريقان فى واشنطن يوم ١٩ سبتمبر الحالى لحضور الاجتماعات التمهيدية للصندوق والبنك ويتضمن جدول اعمالها مشاكل الاقتصاد العالمى والسياسات اللازمة على المستوى الدولى لتخفيف آثارها .. وهناك ايضا مشاكل المديونية وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض الصادرات واعباء القروض ..

ان وفد مصر يذهب الى واشنطن هذه المرة وفى حقيبته كل الارقام الخاصة للاقتصاد القومى .. ونقاط الاتفاق والاختلاف الاخيرة مع الصندوق أملا فى التوصل الى اتفاق نهائى على ما تبقى من نقاط وذلك خلال اللقاء مع رئيس الصندوق السيد كامديسيوس .

وفى الوقت نفسه يلتقى الوفد الذى ينضم اليه الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء بالمسئولين فى هيئة التنمية الدولية والادارة الامريكية لبحث المشروع النهائى حول برنامج المساعدات لعام ١٩٩١ .. ومستقبل الديون .

موقف مشرف لمصر

واذا استعرضنا ملف العلاقات نقول ان مصر خسرت فى الفترة الاخيرة الكثير نتيجة وقوفها الى جانب الحق والوقوف ضد الظلم والغطرسة .. لقد رفضت مصر ان تشتريها العراق للوقوف الى صفها واستقطابها .. لقد قالت مصر كلمتها امام العالم .. لا للغزو .. لا للاحتلال .. لا لاعتداء دولة على جارتها ..

حصة مصر فى البنك

رأس مال البنك الدولى من ٤٠ مليون وحدة سحب خاصة عام ١٩٤٥ الى نحو ٣٩٩ مليون وحدة عام ١٩٨٩ .. وكانت حصة مصر وسوريا واحدة فى عوام ١٩٥٨ و١٩٦٠ فترة الوحدة بين البلدين ..

وفى الصندوق

كما ارتفعت حصة مصر فى راس مال صندوق النقد من ٤٥ مليون وحدة عام ١٩٤٥ الى نحو ٤٦٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ومن الجدير بالذكر ان مصر دولة مؤسس للبنك والصندوق ..

تقرير لبعثة الصندوق

علمت « الاخبار » ان بعثة صندوق النقد الدولى برئاسة بول شابربيه التى زارت مصر مؤخرا اعدت تقريرا بنتائج اعمالها لعرضه على مجلس المديرين فى الصندوق قبل وصول الوفد المصرى .. لم يتبق سوى الاجراءات الفنية الخاصة بسعر الصرف .

فاتحة خير

وافق نادى باريس الذى يضم الحكومات الدائنة على اعادة جدولة ديون المغرب على فترات تصل ٢٠ عاما ، فى اول اتفاق من نوعه مع دولة ليست من الدول الاكثر فقرا فى العالم .. اعلنت ذلك وزارة المالية الفرنسية .. تصل ديون المغرب ٢٠ مليار دولار وتعد ثانى اكبر دولة مدينة فى المنطقة بعد مصر .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

تحقيق :
جميل جورج

وكان نتيجة للغزو العراقي للكويت ان خسرت ما بين ١٠ ـ ١٢٪ من ايرادات قناة السويس نتيجة توقف انتاج ومرور بترول العراق والكويت في القناة والذى يبلغ حجمه سبعة ملايين طن سنويا .. هناك ايضا توقف تجارة الدولتين مع اوربا عبر القناة بسبب المقاطعة الاقتصادية الدولية . بالاضافة الى حالة عدم الاستقرار الحالى في باقي دول الخليج ويقدر حجم التجارة الخاصة بدول الخليج التى تعبر القناة نحو ٤٠ مليون طن سنويا .. ويجب ان ناخذ في الاعتبار ايضا حركة البترول .

والعنصر الثانى : الذى تاثرنا به هو عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق وضياع ثرواتهم التى كونوها على مدى السنين .. انهم اصبحوا الآن في حاجة الى فرص العمل .. وفرص التعليم والخدمات لابنائهم من اسكان وطعام .

والعنصر الثالث : السياحة وانخفاض تدفق السياح رغم أن مصر ليست طرفا في الصراع ..

اخيرا .. الخسائر الناتجة عن توقف صادرات مصر الى كل من العراق ويقدر حجمها بنحو ١٤٠،٢ مليون دولار .. والكويت نحو ٣٨ مليون دولار ..

صندوق موازنة الاسعار

ويقول الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى وعضو وفد مصر في اجتماعات واشنطن : ان خسائر مصر تقدر بنحو ٤،٥ مليار دولار .. وهذا الرقم مبنى على افتراضات حالية تتغير حسب الظروف .

وحول علاقة مصر بالبنك الدولى قال :

ان البنك يقوم بتمويل ٢٥ مشروعا في مصر .. وبلغ ما حصلنا عليه منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن ٢٢٣٤ مليون دولار .. وقد اعددنا مذكرة تفاهم تتضمن اهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى ، وهى تحرير ادارة القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص في حرية كاملة باستثناء المشروعات ذات الطبيعة الخاصة الاستراتيجية اخيرا . انشاء صندوق للتكافل الاجتماعى ، موازنة الاسعار ، توجه حصيلته للفئات الفقيرة التى تضار نتيجة هذا البرنامج .

ـ وما هى موارده ؟

● سيتم التمويل من بعض مواردنا الخاصة .. والبنك الدولى وبعض الدول الكبرى .. والبنك يشترط اولا التوصل الى اتفاق مع الصندوق ، لأن البنك والصندوق اصبحا يكملان بعضهما البعض .

اصلاح الهيكل الاقتصادى

ـ وما هى النتائج الأخرى المتوقعة من البنك الدولى ؟

● ان البنك يزمع تقديم قرض كبير على عدة سنوات بهدف المساهمة في اصلاح هيكل الاقتصاد المصرى . ومن الجدير بالذكر اننا حصلنا على حوالى ٣٠٠ مليون دولار من البنك خلال الفترة من عام ٨٧ ـ ١٩٩٠

العودة لهيئة التنمية

ـ منذ سنوات لم تحصل مصر على اى قروض من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك ، علما بأنها تكاد لا تحصل على فوائد على هذه القروض .. هل هناك نية لاعادة التعامل مع الهيئة ؟

● ان الهيئة لا تقدم هذه القروض إلا للدول التى يبلغ متوسط دخل الفرد بها ٦٩٠ دولارا في السنة .. ومصر في ظل الظروف والمتغيرات الاخيرة اصبحت في حاجة الى مساعدة الهيئة .. ومن أجل ذلك تجرى اعادة الحسابات بعد الفجوة الكبيرة في موارد مصر من النقد الاجنبى .

نناقش بعد ذلك علاقة مصر بصندوق النقد الدولى وعنه يقول الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ..

● ان الحكومة المصرية بدأت منذ سنوات تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اعدته ، وحققت الكثير من الانجازات التى اصبحت موضع تقدير المنظمات الاقتصادية العالمية .. وفي مقدمة هذه الانجازات تخفيض العجز بين الايرادات والمصروفات في الموازنة من ٢٣٪ عام ٨٦/٨٧ الى ١٥٪ .. وهذا العام ٧،٥٪ وهى بالطبع ارقام تقديرية لكنها مؤشرات طيبة .

سعر الفائدة

ـ من بين نقاط الاصلاح التى كانت موضع مناقشات طويلة سعر الفائدة .. وتم مؤخرا علاج هذا الموضوع .. نريد مزيدا من التفاصيل ..

● لقد تم الاتفاق مبدئيا على ان يكون الحد الادنى على المدخرات ١٢٪ وحسب المدة .. وعلى القروض الى الحد الاقصى ٢٢٪ .. وسيصبح من حق كل بنك تحريك السيولة المتوافرة لديه من المدخرات سواء بالاقراض أو المساهمة في المشروعات .. وهنا تنشأ المنافسة بين البنوك .. اما شهادات الاستثمار فقد تكون الفائدة عليها ١٩٪ .

ـ وماذا تقول عن سعر الصرف ؟

قال : من الملحوظ في الفترة الاخيرة على تحويل الاموال من خلال البنوك وبسعر السوق المصرفية التى اصبحت مجزية .. وهناك اتجاه بأن تقوم البنوك بتوفير النقد الاجنبى للمواطنين للوفاء باحتياجات المشروعات الاستثمارية ، والعلاج في الخارج والحج والعمرة .. والسياحة .. ونحن نأخذ في الاعتبار الا نندفع في قرار يأتى بأثر سيىء على القطاع الخاص .

وبهذه المناسبة ادعو باقى رجال الأعمال للمشاركة الايجابية في التنمية من أجل وطنهم واحفادهم وبمخاطرة محسوبة ..

اننى لاحظت ان البعض منهم يتقاعس عن سداد الضرائب أو طلب المرافق .. مطلوب من الجميع حكومة ورجال اعمال وصحافة مواجهة مشكلة مصر .. ان جدولة الديون ليست هى الحل بل هى مجرد عملية التقاط انفاس ..

ويقول عبدالمنعم ابوالسعد وكيل محافظ البنك المركزى وعضو وفد مصر : ان حصة مصر في الصندوق تحددت في بداية انشائه بمبلغ ٤٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

٧٠٠ مليون دولار سددتها مصر

سددت مصر ٧٠٠ مليون دولار من القروض المستحقة عليها للبنك الدولى .. الامر الذى كان مسار اعجاب المنظمة الاقتصادية الدولية لوفاء مصر بالمستحقات عليها رغم الظروف التى تواجهها ..

« الوحدة ١,٣ دولار » وتدرجت هذه الحصة فى الزيادة حتى بلغت ٤٦٢,٤ مليون وحدة .. وتتحدد حصة العضو فى الصندوق طبقا لبعض المؤشرات مثل الناتج المحلى والاحتياطيات والمتحصلات والمدفوعات . وعلى اساس هذه الحصة يحصل العضو على جانب من موارد الصندوق والتى تبلغ الآن ٩٠ مليار وحدة ومن المنتظر زيادتها بنسبة ٥٠٪ لتصل ١٣٥ مليار وحدة .

وكان آخر اتفاق تم توقيعه بين مصر والصندوق فى مايو ١٩٨٧ والذى بموجبه حصلت مصر على ٢٥٠ وحدة سحب خاصة .. وتم سحب ١١٦ مليون وحدة منه ثم توقف البرنامج .. ومن اجل ذلك تسعى مصر حاليا الى التوصل الى اتفاق جديد مع الصندوق لدعم ميزان المدفوعات . ولتسهيل عقد اتفاق لاعادة جدولة المتاخرات

الاتفاق فى اكتوبر

وبعد . لقد كانت هذه صورة من قريب لموقفنا الاقتصادى اليوم ونتائج الاتصالات التى جرت بين مصر والمنظمتين الاقتصاديتين العالميتين .. ويبقى السؤال هل يتم التوصل الى اتفاق جديد للنوايا مع صندوق النقد الدولى فى شهر اكتوبر القادم وهو الموعد الذى تؤيده الدول الكبرى من اجل اعطاء الضوء الاخضر لجدولة الديون والحصول على قروض جديدة حتى تواجه مصر مشاكلها الاقتصادية .. ومن أجل تحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعى .. انه أمل ندعو ان يتحقق .. بقى ان نقول ان مواجهة المشكلة ليست مسئولية البنك الدولى او الصندوق بل مسئولية رجال الاعمال والشعب .

وفد مصر فى اجتماعات البنك الدولى

- الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط محافظا لمصر لدى البنك .
- الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى نائبا للمحافظ .
- الدكتور عرفان شافعي الوكيل الاول لوزارة التعاون الدولى لشئون المنظمات الدولية .

وفد مصر فى اجتماعات صندوق النقد

- الدكتور صلاح حامد نائب رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزى محافظا لمصر لدى الصندوق .
- الدكتور محمد الرزاز وزير المالية نائبا للمحافظ .
- عبدالمنعم ابوالسعد وكيل محافظ البنك المركزى لشئون البحوث .

وفد مصر فى اجتماعات هيئة التنمية الامريكية

- الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية .
- الدكتور يوسف بطرس غالى خبيرا ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

دكتور حاتم رجائي :

حرب العراق اضرتنا

اكد الدكتور حاتم رجائي صاحب مصنع تى إم لملابس وتوريد الزى الفندقى فى مصر ان غزو العراق للكويت كان له ضرر بالغ وتاثير سلبى على صناعة الزى الفندقى فى مصر.

اوضح الدكتور حاتم انه ينبغي ان تنظر الدولة إلى القطاع الخاص نظرة جديدة وان تشجعه وتقف بجواره حتى يستطيع ان يساعد فى بناء الاقتصاد القومى لمصر.

اضاف د. رجائي قائلا .. ان الواجب ان يكون القطاع العام عادلا فى توزيع المنتج على القطاعين العام والخاص.

واكد محذرا من توزيع المنتج الجيد على شركات القطاع العام دون القطاع الخاص.

حاتم رجائي



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس لجنة التموين بالحزب الوطنى :

هذه خسائرنا .. فى السلع



١٥٪ زيادة أجور النقل العالمى

و٤٠٠٪ فى أسعار

التأمين على البضائع

حوار

سامية بولس

وقفت مصر فى ازمة الخليج الاخيرة موقفا حضاريا اتسم بالصلابة والتمسك بالقيم والمبادىء .. لكن نتج عن هذا الموقف المشرف بعض الاضرار .. عاد ابناؤها لوطنهم تاركين مدخراتهم فى العراق والكويت .. نقصت مواردها من السياحة ، ومن قناة السويس .. توقفت صادراتنا للكويت والعراق والاردن .. اما الاستثمارات فلاشك انها ستتأثر ولو لفترة هكذا يقول احمد نوح وزير التموين السابق ، والرئيس الحالى للجنة التموين والتجارة فى الحزب الوطنى .. ويضيف :

الدولارات لكل من العراق والاردن والكويت سواء من السلاح والذخيرة او السلع المدنية كما يقول وزير التموين السابق ، ولكنها توقفت تماما بعد الازمة الاخيرة وهذه خسائر كبيرة لمصر . ولذلك فالمفروض ان توقع الحكومات العربية وخاصة دول الخليج اتفاقات محددة بالنسبة لاستيراد سلع مصرية معينة بدلا من المنتجات الاجنبية خاصة ان مصر تنتج كثيرا من السلع التى لها اسم اجنبى مثل الثلاجات واجهزة التكييف والبوتاجازات والملابس .

الاستثمار وضرورة تنميته



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

□ قلت : تضع الحكومة امام ناظرها الان قضية الاستثمار فما رأيك ؟

● ● قال : هذا ضرورى فى هذه الفترة بالذات لاننا كما نرى ان اغلب استثمارات الدول العربية الغنية موجهة لخارج الدول العربية ونحن لدينا فرص كبيرة للاستثمار ومشروعات ناجحة ينقصها فقط التمويل فمن المصلحة لهم ولنا وللتعاون المشترك ان تساهم هذه الدول الغنية فى تمويل هذه المشروعات الاستثمارية لصالح مصر ولصالح هذه الدول .

ونحن مشكلتنا اننا نستورد اكثر مما نصدر فمثلا استوردنا فى عام ٨٩ سلعا بما قيمته عشرين مليارا ونصف المليار بينما صدرنا بأربعة مليارات اى ان العجز ١٦ مليارا ونصف المليار واهم العناصر التى تسبب هذا العجز القمح والذرة الزيت والسكر والورق .

فهناك فجوة فى السكر تبلغ ٧٠٠ الف طن سنويا قيمتها ٣٥٠ مليون دولار ونحن نحتاج لست مصانع لانتاج سكر البنجر ولدينا اراضى صحراوية واسعة يمكننا ان نزرع البنجر فيها بعد استصلاحها لانتاج السكر فى تجمعات تحيط بهذه المصانع والذى ينقصنا هو التحويل فلدينا الناس والخبرة ولدينا الارض فاذا توفر عنصر التمويل نحل مشكلة السكر الى جانب حل جزء من مشكلة البطالة عن طريق ايجاد فرص عمل .

ايضا نستورد سنويا ٥٠٠ الف طن زيت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار فيمكننى زراعة البذور الزيتية فى اراضينا الصحراوية وننشىء وسطها مصانع انتاج الزيوت .

ايضا نستورد ورقا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا ولدينا المصاحبة التى تخرج من مصانع سكر القصب والتى يمكن تحويلها الى ورق لو انشأنا مصانع لهذا الغرض مشروعات كثيرة ناجحة يمكن اقامتها بتمويل عربى يحقق لاصحابه فوائد اكبر مما يحققوها من ودائع البنوك الاجنبية فى الخارج وتحل لنا مشاكل نعانى منها وهذا هو الاساس الصحيح لاى نظام عربى جديد بعد الازمة الحالية

الجانب الذى لم يتحدث عنه احد بشكل واضح ، هو الخسارة الناجمة عن زيادة سعر البترول .. فقد ارتفعت اجور النقل الجوى والبرى والبحرى بنسب متفاوتة تصل الى ١٥٪ ، وانا اتحدث عن اجور النقل العالمية ، وهى التى سنتحملها بالنسبة لنقل صادراتنا او وارداتنا .

ايضا .. التأمين على السلع .. فقد زاد بنسبة ٤٠٠٪ وهذه الزيادة ستضيف عبئا لن يقل عن ١٠ الى ١٥٪ نتيجة ارتفاع اسعار السلع التى تسبب فيها ارتفاع سعر البترول ، وبما اننا مستوردين كبار وحجم وارداتنا يصل الى ٢٥ مليار جنيه سنويا فستصل نسبة هذا العبء الجديد الى زيادة حوالى ٢٠٪ من قيمة السلع المستوردة وبذلك يمكن ان تكلفنا زيادة اسعار السلع ونقلها ما يقرب من ٥ مليارات جنيه سنويا .

انخفاض الصادرات

كنا ايضا نصدر بمئات الملايين من



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

بين تقديرات البنك الدولى و لجنة الجنزورى ورؤى المتخصصين !

لاشك ان هناك تضاربا في قيمة الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى نتيجة ازمة الخليج .. لانها كلها مبنية على تقديرات ورؤى مختلفة بل ومتباينة .. ولعلنا نشير الى التقديرين الرئيسيين او على وجه الدقة الدراستين .. الاولى قام بها البنك الدولى واعلنها وشملت كافة التاثيرات الاقتصادية الناجمة عن ازمة الخليج سواء في منطقة الشرق الأوسط او عالميا .

ولكنها اجملت خسائر مصر الاقتصادية وابرزت ان مصر اكثر الدول في المنطقة تأثرا وتضررا من ازمة الخليج ، وحددت ان مصر ستنخفض مواردها من النقد الأجنبى في العام القادم ١٩٩١ ـ بنسبة ٣٠٪ اى بنحو ٣,٦ مليار دولار .. ومعظمها انخفاض في التحويلات النقدية للعمالة بنحو ٢,٤ مليار دولار والانخفاض في ايرادات السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار ، و ٢٠٠ مليون دولار انخفاض في ايرادات قناة السويس .. ولم تشر للانخفاضات في مجالات الخدمات والانشاءات التى تنفذها الشركات المصرية في كل من العراق والكويت .. بالاضافة الى انها اشارت الى ان ما يقرب من ١,٢ مليون عامل مصرى سيفقدون اعمالهم نتيجة الازمة بينما قالت لجنة د . كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ان الخسائر المباشرة التى يتكبدها الاقتصاد المصرى تزيد قليلا على تقديرات البنك الدولى ولكنها في نفس الاطار .. ولكنه اشار الى تأثيرات الازمة على ميزان المدفوعات حيث يرتفع العجز الى ٦ مليارات جنيه ـ وتضمنت قيمة الخسائر ارتفاع تكلفة الواردات بنحو ٣ مليارات جنيه مشيرة الى ان العجز في الميزان التجارى سيرتفع لنحو ١٧,٥ مليار جنيه بنهاية الخطة ..

ولا شك ان قضية خسائر الاقتصاد بالرغم من الاختلاف والتباين في الارقام قد اصبحت واضحة وجلية .. للكافة سواء في الداخل او الخارج .

لا تنسوا الضياع الأكبر :

ان خبراء الاقتصاد المصرى لم يكونوا مغالين عندما حددوا منذ اليوم الاول ان ازمة الخليج اصابت الاقتصاد المصرى بخسائر جسيمة ، وانها ستؤثر في الأوضاع الداخلية وخطط التنمية الاقتصادية ، وانه ليس هناك دولة في المنطقة سوف تتضرر مثل مصر ، ولعلنا بالرغم من ان تقديرات الخبراء تفوق التقديرات الرسمية وتقديرات البنك الدولى وتشير بشكل قاطع الى ان الاقتصاد المصرى سوف يفقد موارد من النقد الأجنبى كانت تصل للقنوات المصرفية وغيرها تقترب من ٧ الى ٩ مليارات يذهب جزء كبير منها كموارد للبلاد من النقد الأجنبى والجزء الآخر لتمويل عمليات الاستيراد وتساهم في العديد من المشروعات الانشائية في الداخل .. حيث ان حجم العمالة المصرية في العراق والكويت يمثل حوالى ٧٠٪ من العمالة المصرية في الخارج و ٤٥٪ من اجمالى تحويلات المصريين بالخارج .

الا انه بالرغم من الخسائر السابقة .. فاننا يجب الا نتناسى الضياع الاكبر الذى اصاب الاقتصاد المصرى .. ونقصد ضياع مدخرات المصريين بالبنوك الكويتية ، والمسألة لم تعد مسألة تقديرات فقد أوضحت العينات التى تم فحصها للمصريين العائدين من الكويت بعد فحص أوراق وملفات عينة للعائدين ان مدخراتهم بالبنوك الكويتية اقتربت من ١٥ مليار دولار .. بالاضافة الى ان حوالى ٢٥٠ الف مصرى فقدوا مكافآت نهاية الخدمة ومستحقات السنين ، وهذه المكافآت والممتلكات التى ضاعت تصل هى الاخرى الى المليارات .. وكل هذه المليارات تعنى بالنسبة للاقتصاد الكثير ، وان اقتصاد مصر لا يتحملها ، وبصراحة اكثر فان الاقتصاد المصرى والمصريين لن يستطيعوا الانتظار بدون تعويضات سريعة تقدم للاقتصاد والمصريين المتضررين ، ولنا ان نتصور ان كارثة توظيف الأموال التى لحقت بالمصريين احدثت في السوق الاقتصادية والتجارية كسادا وانكماشا ما زالت نعانى منه حتى الآن بالرغم من مرور السنوات .. وان هذه الكارثة حجمها يتضاءل امام الارقام الجديدة لكارثة الخليج ، وان الاقتصاد المصرى لن يستطيع بأى سياسات يتخذها ان يواجه الكارثة وحده .. كما ان المساعدات التى اعلن عنها حتى الآن سواء من الدول الغربية والولايات المتحدة ـ واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة أو من السعودية ارقامها ضئيلة للغاية تجعلنا نتساءل .. عن دور الحكومة في الحركة السريعة لادارة هذه الأزمة والحوار الصريح والعلنى مع الجميع عن كيفية تعويض الاقتصاد المصرى والمصريين الذين ضاعت حقوقهم في الكويت اساسا .. ولنا ان نعرف ان دور الحكومة الأساسى لا يقتصر في الحوار مع العالم الغربى على تعويض الاقتصاد المصرى عن جزء من خسائره التى لحقت به من جراء أزمة الخليج .. ولكن في الأساس سيكون في البحث الجدى مع دول مجلس التعاون الخليجى ، وهى جميعا متضامنة في هذه الكارثة لتعويض العاملين المصريين بالكويت والعراق عن جزء من خسائرهم .. ولنعرف جيدا ان هذه الأموال الضائعة هى الرصيد

الاساسى للاقتصاد المصرى وانها جزء لا يتجزأ من خسائرنا الاقتصادية .

.. ان المصريين المتضررين من ازمة الخليج .. عندما يطالبون الحكومة بالتحرك الفورى لحماية حقوقهم واموالهم الضائعة فان هذا يستلزم الوضوح والقوة فى المطالبة لاننا لا نطالب مساعدات بالرغم من ان حقنا ان نطالب بمساعدات وتعويضات كبيرة .. ولكننا نطالب بحقوق ضائعة ومسلوبة وعلى الجميع مسئولية كاملة عن هذه الاموال .. وعلى الحكومة فى تحركها ان تعلن ذلك للجميع ، وان تحدد تحركاتها ومباحثاتها للرأى العام ، لانه شريك فى الازمة ، وان كل بيت او اسرة له مطالب مالية كبيرة وضائعة ويريد ان يعرف ماذا يجرى فى المباحثات وماذا يقولون ، وما هى مطالباتنا ، وما هى ردودهم عليها ونعتقد ان ذلك ابسط الحقوق لاصحاب الاموال الضائعة .

ان الازمة الاخيرة بالرغم من خطورتها وصعوبتها فان الاقتصاد المصرى يستطيع بما يملكه من امكانيات اجتياز الازمة بل والاستفادة منها ، وكل ذلك يتطلب السرعة والحسم والجرأة والوضوح من الادارة الاقتصادية ، وكل الظروف مهيأة لذلك ولكن عليها ان تشرك الجميع فى حركتها .. لتثبت قدرتها وفعاليتها على اجتياز هذه الازمة .

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

مناقشات الكونجرس الأمريكي حول الغاء ديون مصر العسكرية

متاعب اقتصادية تواجه مصر بسبب أزمة الخليـج ولموقفها الشجاع

إعفــاء مصــر مـن ديـونها العسكريـة لن يكـون سـابقة يحتـذى بهـا فى المسـتقبل

مبـارك الدعامـة القويـة للقيـادة العربيـة فى الأزمـة الراهنـة

واشنطن – من حمدى فؤاد – بدأت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى مناقشة مشروع القانون الذى تقدم به الرئيس الأمريكى جورج بوش للكونجرس والذى يطلب فيه الغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر للولايات المتحدة والمدرجة لحساب وزارة الدفاع الأمريكية والتى تبلغ ٦,٧ مليار دولار.

وقد شرح كل من لورانس ايجلبرجر نائب وزير الخارجية الأمريكية وديفيد مولفورد نائب وكيل وزارة الخزانة ووليام ديفنديفر نائب مدير ادارة الميزانية الأسباب التى دفعت الرئيس بوش الى مطالبة الكونجرس بالغاء هذه الديون.

مبارك دعامة القيادة العربية

وقد دافع نائب وزير الخارجية الأمريكى لورانس ايجلبرجر بقوة عن اعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة. وقال فى بداية المناقشة ان التعاون الاستراتيجى الذى قدمته مصر كان اساسيا لكى تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ عملية درع الصحراء وارسال قواتها الى المملكة السعودية ومنطقة الخليج.

وأشاد نائب وزير الخارجية الامريكى بالتحرك السريع الذى قام به الرئيس حسنى مبارك فور اندلاع الأزمة، مشيرا الى أن الرئيس مبارك عمل بسرعة على تعبئة المعارضة العربية للعدوان الذى ارتكبه صدام حسين، وتمكن من عقد اجتماع للجامعة العربية فورا على مستوى الوزراء ادان العدوان وطالب بانسحاب العراق. كما اشار الى استجابة الرئيس ايضا بارسال قوات مصرية للمساهمة فى الدفاع عن السعودية مع القوات الدولية الأخرى، واستطرد ايجلبرجر قائلا فى هذا الصدد انه باختصار فان الرئيس مبارك هو – ويجب ان يكون – الدعامة القوية للقيادة العربية فى هذه الأزمة الراهنة فى منطقة الخليج.

واضاف نائب وزير الخارجية الامريكى ان الرئيس مبارك فعل الشىء الصواب ونحن جميعا مدينون له نتيجة لذلك.

واشار ايجلبرجر الى ما تحملته مصر وشعبها من اعباء اقتصادية مباشرة نتيجة لازمة الخليج. فقال ان الاقتصاد المصرى الذى كان يعانى من مشاكل متعددة قبل هذه الازمة اصبح يواجه الآن مصاعب خطيرة كنتيجة مباشرة للعدوان العراقى على الكويت، ونتيجة للموقف الشجاع الذى اتخذته الحكومة المصرية من هذه الازمة.

وضرب على ذلك عدة امثلة فقال ان تحويلات المصريين فى العراق والكويت ستنخفض بمقدار خمسمائة مليون دولار وقد يبلغ النقص مليار دولار كذلك ستنخفض عائدات قناة السويس بمقدار مائة وخمسين مليون دولار. بينما ستفقد مصر بسبب انخفاض السياحة ما بين خمسمائة مليون دولار ومليار دولار. اما الصادرات والخدمات الاخرى فسوف تنخفض بدورها مما يتسبب كذلك فى فقدان مصر لحوالى ٥٠٠ مليون دولار اخرى سنويا.

وقال نائب وزير الخارجية الأمريكى انه فضلا عن ذلك كله فإنه سيتعين على الرئيس مبارك ان يعمل على استيعاب نحو نصف مليون مصرى وعائلاتهم ممن كانوا يعملون بالخليج واخذوا يعودون الآن الى مصر مشيرا الى المصاعب العديدة التى تعترض استيعاب هؤلاء فى مجالات الاسكان والعمل وتوفير الخدمات والمرافق الاخرى. وقال انه على الرغم من صعوبة تقدير تكاليف هذا الاستيعاب الآن الا انه يمكن القول مبدئيا

انها تتراوح بين خمسمائة والف مليون دولار ايضا .

واكد ايجلبرجر فى كلمته امام اللجنة البرلمانية ان الأوقات التى تمر بنا الآن ليست اوقاتا عادية . وقال ان الشجاعة والجرأة التى تبديها القيادة المصرية والتضحيات التى تقدمها مصر تجعلنا فى الظروف الراهنة امام حالة فريدة ولا مثيل لها . وتجعل اعفاء ديون مصر العسكرية عملا صائبا تماما ويأتى ايضا فى الوقت الملائم والصحيح .

مصر دائما تسدد ديونها

وقال ايجلبرجر ان طلب استصدار تشريع بالغاء الديون العسكرية على مصر هو اول طلب تتقدم به الادارة بهذا المعنى لاعفاء دولة من الدول من ديونها المستحقة عليها ، وسوف لا تطلب الادارة لأى دولة اخرى مثل هذا الطلب . واوضح ان مصر كانت تسدد دائما ديونها المدنية ، ولم تحاول ان تتأخر عن تسديد اى قسط عليها ، كما انها تسعى



● الرئيس بوش

لاعادة جدولة ديونها فى نادى باريس وهى مستمرة فى اصلاح مسارها الاقتصادى .

واكد ايجلبرجر انه من مصلحة الاستقرار فى المنطقة ان تتفاوض الولايات المتحدة مع مصر على التخلص من هذه العقبات وتشجيع المؤسسات المالية الدولية والدول الأخرى على تسهيل سداد ديون مصر وتوفير شروط افضل لها .

اعفاء مصر لن يكون سابقة يحتذى بها :

واشار ايجلبرجر الى ان الادارة عندما تطلب اعفاء مصر من ديونها فانها لا تخلق مبدأ جديدا ، او تستصدر قانونا يعتبر سابقة يحتذى بها فى المستقبل ، واضاف انه لابد ان نذكر انه بعد هدوء العاصفة فإن مصر سوف تلعب دورا هاما فى الشرق الاوسط .

وقال ان الرئيس مبارك اظهر مدى قدرة القيادة المصرية على تحريك الأمور لصالح السلام ورفض العدوان ، وان امريكا لا تستطيع ان تتجاهل ذلك ، ولكنها فى نفس الوقت سوف لا تطلب من الكونجرس اعفاء اى دولة اخرى من ديونها .

وقال نائب وزير الخارجية الأمريكي انه منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٤ اشترت مصر اسلحة من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٤,٥ مليار دولار بسعر فائدة مرتفع بلغ ١٤ ٪ . وان الرئيس حسنى مبارك كان من رايه ان هذه الديون العسكرية لها طابع سياسى ولابد من اعفاء مصر منها .

وقد طالب النائب ديفيد اوبى الادارة الامريكية بعرض استراتيجية كاملة بالنسبة لالغاء ديون مصر للولايات المتحدة . وطلب م[illegible]جة ما اذا كان اعفاء مصر سيؤدى الى تقديم قروض لاسرائيل ومزيد من المساعدة الى تركيا والدول الاخرى التى تضررت بازمة الخليج . ودعا اوبى الى التشاور مع الدول الاخرى التى تدين لها مصر مثل فرنسا .



١٠ مليارات جنيه أعباء على الاستهلاك المصرى بسبب زيادة الأسعار العالمية وعودة العاملين

كتب : ماجد عطية

● ارتفعت الأسعار العالمية على كل القطاعات السلعية نتيجة لزيادة أسعار البترول ، وزادت على هذه التكاليف أعباء مخاطر التصدير الى منطقة الشرق الأوسط بحرا وجوا .. وتقدر جملة الأعباء على الأسعار من جراء الزيادة الطارئة وأعباء مخاطر التصدير إلى المنطقة فى حدود ٢٠٪ تقريبا من الأسعار التى كانت سائدة قبيل أزمة الخليج.

وتعتبر مصر دولة مستوردة لـ ٨٠٪ من احتياجاتها من السلع الاستهلاكية الضرورية وتبلغ قيمة الواردات المصرية أكثر من ٢٠ مليار جنيه .. أى أن الأعباء الجديدة تصل الى حوالى أربعة مليارات من الجنيهات أى قرابة ١,٥ مليار دولار .

وفى دراسة قامت بها مجموعة من خبراء الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة قالت إن أسعار السلع الغذائية سجلت ارتفاعا متدرجا فى الداخل سوف يصل الى ٣٠٪ من قيمة الأسعار السابقة على الأزمة بسبب عودة العاملين من الخارج نتيجة لثبات العرض وازدياد الطلب ، فوق أن الامكانات المتاحة لدى الدولة لا تسمح بمزيد من الاستيراد لزيادة الطلب ورغم أعباء الأسعار العالمية الجديدة ، واقترحت الدراسة التركيز على زيادة الانتاج خاصة فى مجالات الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والبيضاء ، ومنتجات الألبان .

وقد علمت « المصور » أن وزير التموين قد عرض مجموعة من هذه التفاصيل على رئيس الجمهورية خلال الاجتماع الذى عقده الرئيس مع رئيس الوزراء والمجموعة الاقتصادية المحدودة ومحافظ البنك المركزى .

وكان مما تعرضت له مناقشات الرئيس بالنسبة للأسعار تأثير ارتفاع سعر الدولار فى السوق المصرفية فى الوقت الذى يعانى فيه الدولار فى الأسواق الخارجية والبورصات العالمية من تذبذب أمام سائر العملات الدولية خاصة العملات الأوربية وأهمها الجنيه الاسترلينى والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى ، وهذا فى ذاته يشكل أحد عوامل زيادة الأسعار على الواردات المصرية .

وتطرقت المناقشات التى أجراها الرئيس حول هذه الأعباء الجديدة على الأسعار فى الداخل باعتبارها نتيجة للأزمة الخليجية ويمكن ادخالها فى اطار التعويضات كخسائر غير مباشرة بالاضافة الى الخسائر المباشرة المتمثلة فى السياحة وتحويلات العاملين وايرادات قناة السويس ●

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . عاطف صدقى يتحدث

في مجلس الشورى

٤ مليارات دولار

مشروعات عاجلة

العالم يقف معنا..

تقديرا لموقف مبارك

الواضح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

فاجأتنا الأزمة .. ولم نتصور احتلال دولة عربية شقيقة

● الشارع المصرى يسأل : اين رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وحكومته ، من ازمة «خلعت» قلب العالم وهزت كيانه .. ؟

ـ والدكتور عاطف صدقى «يعتب» ويقول : لقد ظلمتنى الصحافة ، وظلمت حكومتى .. فاذا كنا بعيدين عن الازمة ، غير متعاملين معها .. فمن اذن استقبل الابناء ، وامن عودة ٢٨٠ الف شخص ، من «الرويشد» على الحدود الكويتية - العراقية وحتى اصغر نجع فى صعيد مصر ، ودلتاها ..

● الشارع المصرى غاضب لان الاداء الادارى البيروقراطى فى معالجة الازمة وآثارها يجرى بنفس مستوى الايام العادية .. مستوى ايام بلا ازمة ..

ودليلهم على تلك الطوابير ، التى لاتنتهى .. فى الجمارك ، ومديريات التعليم ، والقوى العاملة وغيرها ..

ـ رئيس الوزراء «مندهش» .. لماذا الغضب وانا بمكتبى .. اتابع وأدرس ، واضع خطط المواجهة والطوارىء كل يوم من التاسعة صباحا حتى بعد منتصف الليل ..

● العائدون قلقون .. والشعب حزين على هذه الاموال والممتلكات ، التى تركها الابناء ، وراءهم ، حيث كانوا بالكويت او العراق ..

وهى حصاد العمر .. وشقى السنين ..

وهى بعد هذا تقدر بمليارات الدولارات ..

ـ الدكتور صدقى .. جادا قاطعا .. انا والحكومة ، شركاء هذا القلق .. لكن «قلقنا عملى» ..

فاستعادة هذه الاموال ، وصياغة الحقوق ، وتعويض المضارين مسئولية الحكومة ..

فأكثر من ١٢ مليار دولار ، اموال وممتلكات ، ليست «لعبا ، ولاهزوا .. » ..

لقد ابلغنا منظمة العمل الدولية رسميا ..

ووقعنا ، اتفاقا مكتوبا مع حكومة الكويت بشأن ودائع ومدخرات وممتلكات ابنائنا وسيجرى تنفيذ هذا الاتفــاق بمجــرد عودة الشرعية ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠

● الناس « تهمس .. » واهل « النميمة .. » يروجون :
هل توجد وزارة بلا اجتماعات دورية . ؟
وكيف لايظهر رئيس الحكومة الا فى المناسبات ، وماأقلها .. ؟
ثم .. اذا لم يتحدث فى ايام شدة وفى وقت أزمة - الازمة الاقتصادية وليس ازمة الخليج - .. فمتى إذن سيتحدث إلينا ، ويقدم لنا ويشرح الصعب والسهل من سياساته ؟!

- الدكتور رئيس مجلس الوزراء يحتج .. يعترض :
انا بكل حساب ، واتحدى فى ذلك ، اكثر رئيس وزراء لمصر ، تحدث للناس ومع الصحفيين ..

لكن للحق .. «ماعدا رئيس وزراء واحد » بقى قليلا فى كرسيه .. وتحدث كثيرا وبلا حدود ..

اما اجتماعات المجلس الدورية .. فسأشرح لك ، وللناس منهجى . ولكم الحكم النهائى ..

● هل يمكن ان تتحول مصر إلي مشكلة عائدين . ؟

هل إنتهت الحكومة من حل مشاكل ٥٣ مليونا ، فركزت جهدها . وعبات قواها لحل مشاكل العائدين .. ؟

هكذا يقول الناس .. وهم لهذا حائرون ..

- رئيس الوزراء رافض للمنطق .. فالطوارىء . وضروراتها الانسانية والسياسية - والاجتماعية تفرض نفسها .. وتفرض ازمتها .. فى كل الدنيا .. ونحن جزء من هذه الدنيا ..
لكن يظل الهم الاول مصر الداخل .. مصر التنمية . والازمة الاقتصادية .. فهذا همنا .. وهذا قدرنا .. وتلك مسئوليتنا وامتحاننا ..

تلك كانت جلستنا مع رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى . التى توزعت على لقاءين .. امتد كل منهما إلى اكثر من خمس ساعات ..
لم يترك الرجل سؤالا لم يرد عليه بالمعلومات وبالارقام والدراسات ..

ولم نترك هاجسا فى رأس الناس ، ولاملاحظة او تساؤلا الا وطرحناه عليه ..

● الجمهورية : تتساءل لماذا تباطأت الحكومة في معالجة مشكلات العائدين ، وما ترتب على غزو العراق للكويت من لجوء جماعي كان أكبر ضحاياه المصريون ؟

- رئيس الوزراء : لتسمح لي ان استعرض بشكل مفصل تحرك الحكومة مع الازمة من بدايتها حتى اليوم .

لاينكر احد ان الاحداث جاءت مفاجئة لكل العناصر التي كانت امامنا نحن الحكومة ونحن الشعب كانت تعكس غير ماحدث . صحيح ساد توتر في الاسبوعين السابقين ، لكن علينا تذكر ان جهودا سلمية ، لعب فيها الرئيس مبارك دورا هاما هو واشقاؤه من الزعماء ، كانت تجرى على قدم وساق .

وقد يقول البعض أن التوتر لم يتوقف على مساحة طويلة من الزمن في قمة بغداد شاهدناه ، في اجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس تابعناه ، في الاجتماع الرباعي بعمان لاحظه الجميع .

هذا صحيح الا ان الاصح هو ان احدا لم يتوقع ان تصل الامور الى غزو دولة عربية شقيقة ومستقلة .. وهنا عنصر المفاجأة الخارجة عن الحسبان .

أيضا .. لم تتوقف الجهود السلمية مع بداية الغزو .

ورغم المفاجأة .. دعيت لاجتماع لمجلس الوزراء ، في اليوم التالي للازمة ، تبادلنا فيه الرأي وتقييم الموقف .

لم تكن الصورة واضحة تماما .. وحاول كل منا تفسيرها .

وقررنا اعداد دراسة عن دور مصر في هذه الازمة ، وطلبنا دراسة اخرى عن الاثار الناجمة عنها داخليا ، وكان القرار منذ اللحظة الاولى هو الادانة وتحديد موقف مصر بوضوح .

وتقرر ان نجتمع بعد يومين لنظر هاتين الدراستين .

● الجمهورية : كيف كان تقييمكم المبدئي للاحداث ، خاصة وأن حجم العمالة المصرية في منطقة الغزو والمواجهة ضخم ؟

- رئيس الوزراء : حقيقة قلت منذ اللحظة الاولى ان هذا حدث سلبياته اكثر على مصر خاصة على الاجل المتوسط والقصير ، وان هذه السلبيات سوف تفرض نفسها علينا ولكن احب ان اقرر قبل الدخول في السلبيات المباشرة على وضعنا الداخلي ان الشرخ الذي احدثته عملية الغزو والعدوان كان اثره اكبر على التضامن العربي والعمل العربي المشترك ، خاصة وقد توصلنا لنوع من التنسيق وتهيئة الارض لعمل مشترك قائم على التضامن العربي ، لتتمكن الامة من مواجهة التكتلات الجديدة في العالم فأوروبا سوق موحدة وأوروبا الشرقية تتجمع ، والمانيا دولة واحدة ، واليابان تقوم بتنسيق شامل في اسيا وجنوب شرق اسيا ، وامريكا اللاتينية توحد صفوفها حتى اكبر دولة في العالم : الولايات المتحدة تقيم تجمعها مع كندا والمكسيك .

وكنا نعتقد أن هذا هو التحدي الحقيقي للعالم العربي ، وهو واجبنا جميعا لتحقيقه ، وكان شاغل الرئيس مبارك وهمه الاول .. ومن أجله تحرك وانتقل في كل الدول العربية ينسق ويجمع ويزيل الخلافات .

وفجأة وقد وصلنا الى [illegible] ارضية معقولة ، تأتي عملية طائشة لتخرب كل شيء .. ان مصيرنا كأمة عربية واحد ومترابط ، ولايمكن لدولة عربية واحدة أن تواجه العالم .

ولذلك ، كان حرصنا على احياء الجامعة العربية .



المجلس الرباعي

● الجمهورية : لكن المنطقة المنطقة العربية كانت قد اتجهت للتجمعات الاصغر ، فهل اثر ذلك سلبا على فكرة العمل العربي الموحد ؟

- رئيس الوزراء : فكرة المجالس جاءت جزءا من عملية اعادة الثقة والبناء للجسم العربي الواحد ، ولذلك حرصنا على التأكيد ان هذه المجالس تعمل تحت مظلة الجامعة العربية وان قيام هذه الكيانات انما هو البداية لتجميع جهود متجانسة كخطوة نحو التنسيق الاوسع ، واقامة الكيان الكبير .

ولنتذكر ان قيام هذه المجالس لم يمنع انعقاد قمة الدار البيضاء ، وقمة بغداد ، وفيهما اتفقنا على تأكيد ودور تسوية خلافاتنا العربية ، وبالطرق السلمية والتفاوض .. واتفقنا في بغداد ان تكون القمة الثالثة - بالقاهرة في نوفمبر .

وكان الرئيس مبارك مصمما على تتويج مهمته الخاصة بتنقية الجو العربي ، وذلك بحضور سوريا التي لم تشارك في بغداد ثم تأتي هذه الطعنة التي لايدري أحد متى سيفيق منها العالم العربي .

واذا اردت ربط هذا ببداية سؤالكم الاول ، أقول ان هذه القضية شغلتني والاخوة الوزراء لمدة يومين ، ونسينا معها كل شيء

بعد الصدمة

● «الجمهورية» : متى انتهى تأثير الصدمة وتذكرتم المشكلة بأبعادها الاجتماعية والمصرية ؟

- رئيس الوزراء : بعد يومين .. انتقل تفكيرنا نحو المشاكل التي ستواجه مصر لاننا لم نقبل فكرة الحق التاريخي للعراق وماردده من مزاعم ، وبالتالي ادركنا ان الازمة لن تمر بسلام ، وأنها لابد متصاعدة ، فلن يسمح العالم للعدوان بأن يمر .

ولاننا أيضا ادركنا ان القضية بالنسبة للعراق أبعد مما أعلنه ، لأنه كان من السهولة بمكان ان يصل العراق الى اتفاق مع الكويت بشأن الامور المختلف عليها دون عدوان ، وهو مااستبعده العراق تماما ، ولايزال .

وهنا أؤكد أن الاثر السلبي لهذا العدوان لن تقف اثاره عند حدود مصر ، وانما سيمتد ليغطي الامة كلها .



المصدر : ......الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

لقد اراد الرئيس العراقى الا تكون ارض فلسطين هى الارض العربية الوحيدة المحتلة ، بل أضاف اليها أرضا جديدة هى الكويت .

ونعود للاثار المباشرة على مصر :

أخذتنا المفاجأة كحكومة يومين أو ثلاثة ، وإذا بنا نجد التصرفات العراقية من جانب الجنود العراقيين فى الكويت المحتلة وفى العراق ، تدفع بالمئات من المصريين للعودة الى الوطن وبشكل غير منظم وقد تركوا وراءهم كل ماكانوا يملكون .

الخروج الجماعى

وبعد يوم أو يومين تحولت المئات الى الآلاف ، وكلما سيطرت القبضة العراقية على الكويت ، ازدادت اسباب الخروج الجماعى ، لكننا - بصدق - تصورنا ان اعداد العائدين ستقف عند حد معقول ، ولكن فجأة تحولت الاعداد الى عشرات الالاف .

دعوت لاجتماع عاجل موسع لمجلس الوزراء .

شكلت لجنة عليا من نواب رئيس الوزراء والوزراء وتوليت رئاستها .

واخرى اطلقنا عليها «غرفة عمليات» برئاسة المهندس سليمان متولى ، وبمشاركة وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والشئون الاجتماعية والاقتصاد والصحة والصناعة وكل من له علاقة .

اجتمعت اللجنة العليا ٣ اجتماعات ووضح خلالها ان المشكلة فى طورها الحالى ان المشكلة هى تأمين العائدين حيث هم وحتى يصلوا الى منازلهم وتركز الجهد حول هذا الموضوع وتولته غرفة العمليات .

واول مشكلة واجهتنا وغرفة العمليات ماأطلق عليه منطقة عنق الزجاجة عند بلدة «الرويشد» على الحدود العراقية الاردنية .

والمشكلة الثانية كانت فى حفر الباطن على حدود الكويت - السعودية .

وتعرض ابناء هذه المشكلة الى ظروف اسوأ ، حيث صحراء بلا ساتر وبلا طرق وبلا مأوى أو شراب أو طعام .

وتوجه الناس الى هذا الطريق هربا ، وبشكل تسللى تحت ضغط الارهاب وسوء المعاملة .

لكن ظلت المشكلة بحجمها الكبير فى منطقة «الرويشد» حيث كنا نواجه فى بعض الايام بتجمع ٢٤ ألف مواطن فى يوم واحد ، وهو مايفوق امكانيات طائراتنا وعباراتنا .

واجتمعنا لنقرر كيفية حل التجمعات الضخمة فى الرويشد والظروف الصعبة للغاية فى حفر الباطن .

قلنا للمواطنين لاتتجهوا نحو حفر الباطن ولاتسللوا .

وأمر الرئيس مبارك بتدخل القوات المسلحة وطائراتها لنقل من وصل بالفعل الى هذه المنطقة

ووضعنا جدول نقل واستقبال لابنائنا فى الرويشد ، وأقمنا غرف عمليات ملحقة تعمل ٢٤ ساعة فى نويبع والعقبة والرويشد

واقمنا مخيما هناك ، واتصلنا بالسلطات الاردنية .

وحينما تعثرت القدرة على النقل بشكل فعال ، اتصلنا بدول العالم للمساعدة .

واضيف هنا اننا لم نكن وحدنا هناك .. فالمأساة كانت أعظم وأكبر .. كان هناك لخوتنا الآسيويون من الهند وبنجلاديش وسرى لانكا والفلبين وغيرها .

ويؤسفنى القول بأن مشكلة ابنائنا قد حلت وتأمين عودتهم قد حلت ، ومازال الاخوة الآسيويون فى الصحراء بعشرات الآلاف .

أضيف ايضا أن مهمتنا لم تقتصر على تأمين النقل ، وانما تضمنت ايضا توفير المياه والغذاء والعلاج ، وكنا نقدم ٩٥ ألف وجبة يوميا .. وحتى الآن

اكثر من ذلك .. اننا نعطى لكل صاحب سيارة كوبونا بأربعين لترا يؤمن ذهابه من أول محطة بنزين فى نويبع الى بلده .

وأشير بسرعة إلى أننا لم نضع شرطا على تسليم كوبونات البنزين ، لكن يؤسفنى القول أن راكبى السيارات المرسيدس ومن آخر طراز يصرون قبل غيرهم على أخذ الكوبونات

واعود إلى مشكلة النقل لانها الاضخم .. دفعنا بأعداد كبيرة من الاتوبيسات إلى داخل الاردن .

اضفنا أكثر من ٤ عبارات بالايجار الى ثلاث موجودات

أمدتنا السعودية بعبارتين .

استأجرنا اتوبيسات من الاردن .

قدمنا كل شىء بالمجان .

وبعد عملية التكثيف .. خف الضغط على العقبة لاننا فتحنا بدائل كثيرة من عمان وغيرها .

لا حالات انتظار

والآن استطيع القول أنه لا يوجد أى حالة انتظار فى أى مكان من مناطق العودة .

وعلىّ أن اتوجه بالشكر لكل الدول التى قدمت مساعدتها الفعالة لعلاج هذه الازمة ، خاصة السعودية والامارات وليبيا وقطر ودول السوق الاوربية والولايات المتحدة الامريكية . وسوريا التى عرضت كل خدماتها .

وأظهرت هذه المشكلة تعاون العالم كله مع مصر

وشهدت هذه العملية مستوى عاليا من التنظيم والتنسيق بين الاجهزة والوزارات ، وتأكد لنا أن الاساس فى نجاح العمل هو عنصر التنسيق والتنظيم .

وأضيف أن القنصلية المصرية فى العقبة ، والسفارة فى عمان ، وممثليها فى الرويشد ، كانوا يسلمون كل أسرة ١٥٠ دولارا كمصروفات طريق بالاضافة للخدمات الاخرى المقدمة مجانا .

كما اضيف أن التعليمات صدرت للجوازات والجمارك أن تتساهل مع العائدين .

واليوم أعلن أن عدد العائدين حتى الآن هم ٢٨٨ ألف شخص منهم بالطريق البحرى ١٩١ ألفا مع ١٥ ألف سيارة ، و ٩٧ ألفا بالطريق الجوى ، بالاضافة إلى ٦ آلاف جاءوا بطرق أخرى .

مشكلات مابعد العودة

● «الجمهورية» : استغرقتنا رحلة العودة وكأن كل شىء انتهى لتأمينها .. ماذا عن مشكلاتهم ومشكلات أسرهم داخل أرض الوطن .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

– رئيس الوزراء : بالطبع المشكلة ليست فى العودة فقط .. وهو ماأدركناه منذ اللحظة الاولى . فالمشكلة الاهم : ماذا بعد العودة لذلك اجتمعت اللجنة العليا برئاستى ، وبحثنا المشكلة بالتفصيل .

وقررنا تشكيل لجنة برئاسة د . الجنزورى لتولى هذه المهمة ، وهى تأمين المدارس والجامعات والعمل والمساكن للعائدين وأسرهم ، استعدادا للدخول فى المرحلة الثالثة للازمة وهى تأثير ماحدث على الاقتصاد القومى والخسائر الناجمة عنه .

لدينا نقص فى العمالة

وبداية أقول : يظن البعض أن العودة الجماعية هذه كلها شر ، وأود القول أن لدينا نقصا حادا فى العمالة الزراعية ، بينما نسبة كبيرة من العائدين حرفتها الزراعة .

ولدينا نقص فى الحرفيين والعمالة الماهرة .. وكثير من العائدين عمال مهرة وحرفيون .

ولدينا نقص فى اساتذة الجامعات وتخصصات معينة بين المدرسين .. والعائدون بعضهم قد يسد هذا النقص .

لجنة تصنيف العائدين

وأعلن . اننا انشأنا لجنة خاصة بوزارتى العمل والهجرة تتولى تصنيف العائدين حسب التخصصات العمالية والمهارات ونوع العمل ، وانتهت اللجنة من بحث ٣٠ ألف حالة ممن ملأوا الاستمارات الخاصة بذلك .

ومادمنا فى مجال التصنيف .. أقول أن الحكومة معتزمة بالحاق كل العائدين الذين مازالت تربطهم بأعمالهم السابقة علاقة رسمية بالعمل فورا بالحكومة أو القطاع العام دون اعتبار لمدة الاجازة أو الاعارة .

واؤكد أن الحكومة ملتزمة ايضا بالحاق العمال الزراعيين بالمزارع أو بالارض الجديدة ، إذا لم يجدوا عملا ، لاننا فى اشد الحاجة اليهم فى مشروعات التنمية الزراعية ، والمفارقة هنا تبدو واضحة ، إذ رغم كثافتنا السكانية ليس عندنا فلاحون ..!!

والحكومة ملتزمة ايضا بادخال جميع ابناء العائدين فى المدارس والجامعات حتى وان لم تكن اوراقهم مستوفاة ، مع اعطائهم فترة سماح ٦ أشهر

وبصورة عامه .. لن يبقى واحد من العائدين فى الشارع حتى وليوم واحد ، مادامت علاقته بالجهة التى كان يعمل بها قائمة .. والعودة هنا مادية للوظيفة .. ومعنوية لكرامة الانسان المصرى .

● « الجمهورية » : .. وماذا عن العائدين ممن انقطعت صلاتهم بجهات عملهم بالاستقالة أو الفصل أو طول الغياب ؟

– رئيس الوزراء : ناقشنا الموضوع فى اللجنة العليا ، ثم فى مجلس الوزراء ، وكان البحث حول سؤال : هل نحن مسئولون عنهم .. وقررنا أن نترك لكل جهة حكومية أو عامة أو خاصة حرية التصرف والتعاقد مع من يجدون الحاجة اليه بلا اعتراض منا ، أو تقيد باللوائح الموجودة .

وفضلا عن ذلك .. يملا الجميع استمارات العودة ، وستوزع على المصالح ، خاصة بالنسبة للتخصصات العليا .

ومثلا : قرر مجلس جامعة القاهرة استيعاب جميع اساتذة الجامعة العائدين حتى من انقطعت صلاتهم بها

أهلا .. بالحرفيين

وبالنسبة للحرفيين .. فإننى اقول لهم : أهلا بكم فى مصر .. لاننا فى أشد الحاجة لكم ، والسوق المصرية تعانى نقصا حادا .

وأطلب ممن يجد مشكلة فى توفير عمل له ، أن يتصل بنا فورا ، ونحن مستعدون لاستيعابكم فى الحكومة والقطاع العام .. والشركات والمصانع فى حاجة لكم .. والكل يشكو من النقص .

وهذه أحدى الايجابيات التى تخفف من وقع الازمة .

وبالنسبة للتعليم .. أصدرنا تعليمات باستيعاب كل الابناء والوزارة والجامعات تقدم كل التسهيلات وتيسر الحاقهم ، وقرارنا الا يحرم ابن من التعليم ، ويتم استيفاء الاوراق خلال ٦ أشهر .

صحيح ان بعض المشاكل ظهر بسبب التكدس وازدحام المدارس وكثافة الفصول . ولكننا ضغطنا لقبولهم جميعا ..

وبدأنا تنفيذ برنامج بناء فصول اضافية بالمدارس التى تواجه الضغط ، ويجرى انشاؤها بسرعة من مواد سابقة التجهيز .

واعتمدت بالفعل مليونى جنيه للمرحلة العاجلة من هذا البرنامج . وعززت المبلغ منذ يومين بثلاثة ملايين اخرى .

ولن نترك ابنة أو ابنا فى الشارع .. ولاتوجد شكوى حتى الآن .. ووزير التعليم يبذل قصارى جهده .

وفى الاسكان .. لا توجد مشكلة بالنسبة للعائدين خاصة من الكويت ، لان معظمهم متعاقدون .. وقد توجد مشكلة للعائدين من العراق وسنعمل على حلها واضعين فى الاعتبار أن مشكلة الاسكان مشكلة عامة رغم تقديرنا لظروف العائد .

وعلى كل حال .. رغم وجود سلبيات كثيرة فيما حدث ، ولكن حسن استخدامنا وتعاملنا مع الازمة يمكن أن يخفف من هذه السلبيات ، ويخلق عوامل ايجابية ذكرنا بعضها كعودة الحرفيين واساتذة الجامعات والقضاة والمدرسين .

تعويضات العائدين

● « الجمهورية » : .. تحدثتم عن تامين العودة ، وتأمين مابعد العودة ، ماذا عن المستحقات والخسائر التى لحقت بأبنائنا وماتركوا من ودائع ومدخرات .. هل هناك أمل فى استعادتها ، وماذا فعلتم فى هذا الشأن

وهل يوجد تقدير لهذه الخسائر ؟

– رئيس الوزراء : كشفت التقديرات المبدئية – ومن واقع تحليل علمى للاستمارات التى قدمها العائدون – أن ودائع ومدخرات وممتلكات العائدين من الكويت وحدها تتراوح بين ١٠ و ١٢ مليار دولار ، اضافة إلى فقدهم أعمالهم وموارد رزقهم .



ومازلنا نواصل حصر الخسائر وتحليل بيانات الجديد من الاستمارات .

وقمنا على الفور بابلاغ منظمة العمل الدولية بالبيانات الخاصة بحقوق ابنائنا وخسائرهم ، لتطبق دستورها وميثاقها من أجل اعادة هذه الحقوق ، خاصة من يحملون عقود عمل وتربطهم برب العمل علاقة تعاقدية .

ايضا - ناقشنا الموضوع بتفاصيله مع حكومة الكويت .

ولدينا خطاب رسمى مكتوب من حكومة الكويت تؤكد فيه أنها ستقوم بتعويض كل هؤلاء بمجرد عودة الشرعية واستقرار الامور .

وتؤكد الحكومة الكويتية كذلك أنها تضمن عودة جميع المتعاقدين معها إلى اعمالهم بالكويت بمجرد الانسحاب العراقى وقيام الشرعية .

واحب أن اتحدث للعائدين من خلال «الجمهورية» وأهيب بهم أن يملأوا الاستمارات بسرعة ، ويستوفوا بياناتها ، ويتحروا الدقة فيها - وهذا أمر هام - بعيدا عن المبالغات ، وحفاظا على حقوقهم ، فصدق البيان يعطى المصداقية أمام الهيئات الدولية وأمام الاطراف الاخرى ، ويجنبنا الخلاف ، وبالتالى يعطينا استجابة سريعة لمطالبنا .

ابناؤنا فى العراق

● «الجمهورية» : هذا بالنسبة للكويت .. فماذا عن العراق ، وحقوق ابنائنا فيها ؟

- رئيس الوزراء : تبلغ الحقوق المتأخرة لابنائنا العائدين من العراق حتى الآن نحو ٤٤٦ مليون دولار : (لمصر والطيران ١١٠ ملايين (والباقى لنا من الصفقات المتكافئة ٦٦,٥ مليون (وللقطاع الخاص من المصدرين ٨٢ مليونا (ولشركات المقاولات المصرية أكثر من ٢٥ مليون دولار) .

هذا بخلاف الدين العسكرى .

وعلى كل حال .. فاستعادة حقوق العاملين فى العراق تتوقف على نهاية الازمة ، ففى كل الاحوال تستعاد هذه الحقوق وفقا للقواعد المسئولية والدولية التى تحدد المعتدى ومسئوليته وحقوق المعتدى عليه .

وبصورة أوضح .. نحن أمام عدوان سافر ، وأمام حقوق لا يمكن الخلاف حولها ، والمعتدى - وفقا للقواعد المسئولية الدولية - يتحمل الاعباء المترتبة على عدوانه .

عرضان عراقيان

ومن الطريف .. ان الحكومة العراقية قدمت لنا عرضين لسداد مستحقات العاملين المصريين :

● الاول دعائى لايحمل أى نوع من الجدية ، وهو استعدادها لسداد المستحقات فى صورة بترول .

والسؤال : هل الحكومة العراقية قادرة على تصدير بترولها ، حتى بصرف النظر عن قرارات الحظر الدولية ، فالانبوبان الماران من تركيا مغلقان ، والانبوب المار من السعودية الى ينبع مغلق ، والحصار مضروب باحكام حول الموانى العراقية والكويتية .

هذا فضلا عن التزام مصر واحترامها لقرارات مجلس الامن .

وهذا يذكرنا باقتراح الرئيس صدام حسين المماثل باستعداده بمد الدول الفقيرة بالبترول مجانا !!

● والعرض الثانى .. هو أن تسدد الحكومة المصرية مستحقات العاملين المصريين بالجنيه المصرى ، وتضاف هذه المبالغ على مديونية العراق لتسدد فيما بعد حين ميسرة !!

خسائرنا .. بالارقام

● « الجمهورية » : لتسمح لنا بالقول أن الصورة - كما تعرضها - قاتمة وان الخسارة المصرية ضخمة ، فهل قامت الحكومة بحساب هذه الخسارة والتى تغطى مساحات واسعة ومجالات متعددة ؟

- رئيس الوزراء : ألم أقل لك منذ البداية أننى عاتب على الصحافة لانها تتهمنا بعدم العمل والبعد عن الازمة ، فمنذ اللحظات الاولى للازمة اجتمعنا وعدد كبير من الفنيين لحساب التقديرات المبدئية للخسارة المباشرة رغم عدم وضوح الصورة فى ذلك الوقت .

وكان تقديرنا الاول للخسارة ونحن فى الساعات الاولى للازمة ٢,٧ مليار دولار .. وأبلغنا الدول والمؤسسات الدولية بذلك .

والجديد ان البنك الدولى رد على مذكرتنا بذلك بمذكرة أخرى تقول : اسمحوا لنا القول بأن تقديركم أقل من الحجم الحقيقى للخسائر ، لانكم تجاهلتم عناصر كثيرة .

وكان التقدير الثانى - فى ضوء مذكرة البنك الدولى وباضافة العناصر الاخرى - هو ٣,٦ مليار دولار .

والتقدير الثالث حتى ١٢ سبتمبر الحالى هو ما انتهت اليه اللجنة العليا فى اجتماعها الاخير - هو ٤,٥٢ مليار دولار .. وبعثنا بهذا التقرير الى البنك الدولى والصندوق ودول العالم .

واعتقد أن هذا التقدير ما زال مبدئيا لان الازمة ما زالت متحركة ، وأن الانخفاض فى موارد مصر من النقد الاجنبى ما زال مستمرا .

وأوضح أن هذا التقدير يتعلق بخسارتنا من النقد الاجنبى ، أما خسارتنا فى المجالات الاخرى المحسوبة بالجنيه المصرى ، فهى شىء آخر ونحن حينما نتحدث عن الخسارة - بالنقد الاجنبى أو المصرى - فهى بحساب عام مالى كامل وهو ٩١/٩٠ .

واتساءل : هل هذه المتابعة الدقيقة المتوالية تعكس تراخيا من الحكومة ؟!

● « الجمهورية » : نحن معك .. كيف تم حسابكم للخسارة بالنقد الاجنبى وفى اية مجالات ؟

- رئيس الوزراء : التقدير كالاتى :

● انخفاض فى تحويلات المصريين لعام ٩١/٩٠ يصل الى ٢,٤ مليار دولار من الكويت وحدها ٦٦٠ مليون دولار ، ومن باقى دول الخليج ٧٤٠ مليون دولارا لان الكثيرين عادوا بسبب توتر الوضع فى المنطقة .

ويضاف الى ذلك تحويلات المصريين بالعراق .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

أهيب بكل العائدين .. ملء استمارات بياناتهم

الحرفى الذى - يجد عملا .. يتصل -الحكومة

لجنة دائمة برئاسة الجنزورى لحل مشكلات ما بعد العودة

● انخفاض عائداتنا من السياحة بمقدار مليار دولار ، وتم بالفعل الغاء كثير من الحجوزات ، وشهد الموسم السياحى انخفاضا يقدر بنحو ٦٥٪ ، وان كنا نأمل أن تتحسن الصورة بتحسن الوضع وزوال التوتر .

● انخفاض فى دخل القناة بمقدار ٣٠٠ مليون دولار ، لانخفاض حركة النقل بنسبة ٢٠٪ .

● انخفاض متوقع فى الصادرات السلعية والخدمية والتحويلات الرأسمالية نتيجة للازمة يقدر بنحو ٨٢٠ مليون دولار .

مع توقع انخفاض الاستثمارات وتوقف التمويل من بعض الصناديق ، وكذلك توقف خطوط مصر للطيران خاصة تجاه العراق والكويت .

الخسائر .. بالمصرى

● « الجمهورية » : نعود للخسائر بالجنيه المصرى .

– رئيس الوزراء : قبل الاجابة .. أحب ايضاح أن الخسائر التى ذكرناها لايدخل فيها ودائع ومدخرات أبنائنا فى الكويت التى قلنا أنها تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ مليار دولار ، وان كانت هذه المبالغ جزءا من الناتج الوطنى المصرى ، بصرف النظر عن أنها منتجة خارج ارض مصر لان الدخل القومى مرتبط بالجنسية لا بالارض ، بخلاف الناتج المحلى .

والآن .. نحدد الخسارة بالجنيه المصرى وفقا لآخر دراسة حتى ١٢ سبتمبر الحالى :

ستتحمل الميزانية اعباء اضافية تقدر على الأقل بحوالى ٦٥٠ مليون جنيه : منها ١٩٠ مليون جنيه مرتبات العائدين للعمل و ٣٠ مليونا حصة التأمينات الاجتماعية .

و ٤٠٠ مليون جنيه نقص فى موارد ضريبية كانت تحصلها الخزانة من قناة السويس .

بجانب ماكان مقررا من ضريبة العاملين بالخارج .

ولا يدخل فى حساب هذه الخسائر تكاليف اضافية على الموازنة العامة نتيجة المصروفات التى تغطى الخدمات الجديدة للعاملين من تعليم وصحة واسكان وتعيين غير العاملين بالحكومة ، وتقدر هذه التكاليف بنحو مليار و ٢٥٠ مليون جنيه .

ومع استمرار التوتر بالمنطقة ونقص المبادلات والتصدير وارتفاع اسعار المواد المصنعة وتكلفة النقل وزيادة سعر الدولار ، مع مايصاحب ذلك من ركود اقتصادى وارتفاع فى قيمة التأمين ، يمكننا أن نتصور أن ارقام الخسارة سوف ترتفع ، وأن انكماشا عاما فى الاقتصاد القومى سيحدث ، مما سيؤثر بالتالى على الحصيلة الضريبية .

وذكرنا أن عدد رحلات مصر للطيران سينخفض ، وتنخفض معه رسوم المغادرة وضرائب التذاكر وحصيلتها ، وربما لهذا صمم فؤاد سلطان وزير الطيران المدنى على تعويض جزء من خسارة شركته باستمرار تنظيم رحلات العمرة .

فرص عمل جديدة

ولاشك اننا سنحتاج أمام هذا الوضع الى خلق فرص عمل جديدة بتكلفة اضافية خارج المشروعات العادية المدرجة فى الخطة ، وهذا أمر يفرض علينا تغيير بعض معالم العمل الاقتصادى الاستثمارى فى الفترة القادمة ، واضعين فى الاعتبار اننا نعانى – فى الوقت نفسه . من بطالة مؤهلة وغير مؤهلة نعمل على حل مشكلتها فى اطار خططنا العادية

● الجمهورية : هذه الخطط الاضافية الاستثمارية .. هل وضعتم لها تقديرات مبدئية ، وهل يدخل فى اطارها مشاكل البطالة ؟

– رئيس الوزراء : وضعنا بالفعل تقديرا مبدئيا لهذه الخطط وتبلغ تكاليفها من ٣,٥ الى ٤ مليارات دولار هذا العام .. لخلق ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة .

ونحن امام حالة خاصة طارئة ، ووضع خطير قد يتصاعد ، والتقديرات المصرية والدولية أن لنا عمالة فى العراق والكويت ودول الخليج والاردن واليمن تصل الى حوالى ٢,٥ مليون شخص .

وقدرنا أن عددا يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ألف عامل منهم قد يعودون اذا تصاعدت الازمة .. ونرجو الا يحدث ذلك ، لكننا نعمل حسابنا لكل شىء .

وامامنا الآن حوالى ٣٠٠ ألف عامل وصل بعضهم والباقى فى الطريق ، واحتمالات التهاب الوضع واردة .

الاولويات

● « الجمهورية » : هل تضمنت الخطة والتقديرات أولويات المشروعات الجديدة ؟

– رئيس الوزراء : حدث هذا بالفعل .. اعطينا الاهتمام للصناعات الصغيرة والزراعة فى الارض الجديدة .



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

صحيح أن هذا جزء من خطتنا ، لكن الجديد هو التكثيف وتدبير الاعتمادات ، مع تركيز في اتجاه الصناعات الصغيرة التي تعتمد على عمالة مكثفة ، ونحن في هذا لا نعمل وحدنا ، ولكن بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية .

وربما كان مفيدا ايضاح أن توجهنا نحو الصناعات الصغيرة نبع من واقع أن العمالة العائدة موزعة على أرض مصر ، ونريد أن ننشر الصناعات حيث توجد هذه العمالة لتعالج مشكلة البطالة بعيدا عن العاصمة والمدن الكبرى ، وسنواصل عملنا في وضع البنية الاساسية في كل المناطق التي تنتشر فوقها هذه الصناعات .

الكوخ الصناعي

وسيكون للقطاع الخاص دور هام في هذه المواجهة ، والخطة قائمة على مايسمى باقامة « الكوخ الصناعي » .

وتقديراتنا في هذا المجال تقول ان انشاء فرصة عمل في اطار خطة الكوخ الصناعي تتكلف مابين ٣٠ و ٥٠ ألف جنيه .

● « الجمهورية » : خرجتم بنا من موقف متشائم للغاية إلى وضع غاية في التفاؤل .. فمن أين تدبر كل هذه الاموال ، وهل تلقت مصر بالفعل مساعدات وتسهيلات تكفي لتنفيذ ذلك ؟

- رئيس الوزراء : بذل الرئيس مبارك جهدا ضخما مع دول العالم ، ولموقفه وموقف مصر من الازمة كل التقدير من كل الزعماء والدول والمؤسسات الدولية .

ونحن بدورنا نقوم بالتنسيق والاتصال مع كافة الاجهزة المختصة والوكالات الدولية لتكون معنا في الصورة أولا بأول .

ولعبت وزارة الخارجية دورا بارزا في ذلك ، وتقف الدول الشقيقة والصديقة معنا وإلى جانبنا ، كما نقف معها .

وهذه عملية بدأت منذ اليوم الاول للازمة .

ارتفاع البترول

ومادمت تتحدث عن التشاؤم والتفاؤل .. دعنا نتوقف عند عنصر ايجابي في الازمة .. ألم يرتفع سعر برميل البترول من ١٧ إلى أكثر من ٣٠ دولارا ، بزيادة نسبتها أكثر من ٤٠٪ ؟

وهذه الزيادة تعني حوالي ٧٥٠ مليون دولار عائدنا السنوي من البترول .

خسائرنا من أزمة الخليج

١٢ مليار دولار .. ممتلكات وودائع ومدخرات المصريين بالكويت .

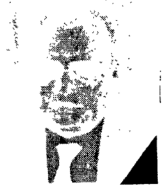
٤٤٦ مليون دولار .. مستحقات متأخرة على العراق بالاضافة الى الدين العسكري .

٤,٥٢ مليار دولار .. خسائرنا من السياحة . وقناة السويس ومدخرات المصريين العاملين بالكويت والعراق و٦٥٠ مليون جنيه اعباء اضافية على الميزانية .

كلنا نقرأ ونتابع أن الحكومة الامريكية أعدت مشروعا أمام الكونجرس باعفاء مصر من دينها العسكري الذي يبلغ ٧,٢ مليار دولار ، واسقاط هذا الدين يعني أمرين :

- الاول : اسقاط عبء خدمة الدين السنوي عن مصر ، ويصل الى ٧٥٠ مليون دولار .

- الثاني : ان سقوط أصل الدين يعني تحرير مصر من ١,٠٥ مليار دولار قيمة الدين اذا تم تأجيله وجدولته حتى عام ٢٠١٠ .



المساعدات العربية

● « الجمهورية » : هل للدول العربية الشقيقة دور في تخفيف الآثار السيئة التي ستواجه مصر نتيجة الازمة ؟

- رئيس الوزراء : حدث هذا بالفعل .. اعلنت السعودية عزمها على الوقوف الى جانبنا ومساعدتنا ، واعلنت الكويت ذلك ايضا ، وأكدت دولة الامارات استمرارها في تمويل المشروعات الزراعية المصرية وزيادة المساعدات لمواجهة آثار الازمة .

● « الجمهورية » : أين موقع المؤسسات المالية الدولية كالبنك والصندوق وغيرهما ، من الازمة الاقتصادية المصرية ؟

- رئيس الوزراء : حقيقة .. هذه المؤسسات على اتصال دائم بنا ، وتتابع موقفنا بدقة ، وتعمل بكل الوسائل على اجتياز مصر لهذه الازمة الخطرة وتخفيف الاعباء التي يتحملها الاقتصاد المصري وهو في مرحلة الاصلاح ، ومعاونتنا في سد الفجوة التمويلية التي تقدر بحوالي ٢ مليار دولار .

واستطيع القول أنهم اعتمدوا بالفعل بعض الاعتمادات ، وتوجد مشروعات مع البنك الدولي سيسهم في تمويلها فورا .

استجابة عامة

وبصفة عامة .. هناك استجابة من كل الدول الشقيقة والصديقة ومن الصندوق والبنك اللذين ابديا تفهما طيبا للغاية لظروف مصر .. وهما يبحثان اليوم اعتمادات اضافية بعيدة عن برنامج التعاون الاقتصادي ، ويلعبان دورا هاما في حث الدول على تقديم العون والمساعدة .

واحدد نفسي .. واقول ان هذه المساعدات الاقتصادية ليست جزءا من المباحثات الخاصة بالاصلاح الاقتصادي ونادي باريس واعادة الجدولة .

وسيجري تيسير الشروط التي كانت مقدمة لنا من قبل سواء للجدولة او فوائد الديون او فترات السماح .

● « الجمهورية » : هل للولايات المتحدة مساهمة في حل الازمة ..؟ - رئيس الوزراء : حقيقة قدمت الولايات المتحدة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

تسهيلات اضافية بمجرد نشوب الازمة وافرجت عن مبلغ ١٦٣ مليون دولار نقدا منها ١١٥ مليون دولار الحصة النقدية السنوية للمعونة و٤٨ مليون دولار اضافة الى ١٥٠ مليون جنيه لاستخدامات تواجه المشكلات الطارئة و٥٠ مليون دولار مشتروات قمح على اساس برنامج الحاصلات الزراعية و٥٠ مليون دولار اخرى لتمويل سلع غذائية كالزيت ، وقروض ميسرة .

وابدت كندا استعدادها للمساعدة ، واسقطت شروطها السابقة لبيع القمح لنا ، ومنها الاتفاق مع الصندوق .

وقدمت استراليا ٦٠ الف طن قمح هدية .

واتوقف هنا عند التفاؤل والتشاؤم مرة اخرى .. واقول من الايجابيات ايضا ان سعر القمح هبط من ١٦٠ دولارا للطن الى ٧٥ دولارا فقط ، وكذلك انخفضت اسعار السكر فى السوق العالمية .

موقف ايجابى للسوق الاوربية

ولم تتخلف دول السوق الاوربية بشكل جماعى او ثنائى عن المساهمة ، فقدمت مساعدات عاجلة غذائية وطبية ، ووضعت بعض طائراتها تحت تصرفنا لنقل العائدين ..

والغت فرنسا والمانيا قرارهما السابق بتجميد البروتوكولات السنوية معنا بسبب تاخرنا فى السداد ، وفى قراراتهما ، كسرا القواعد التى تفرض عليهم انتظار اتفاقنا مع الصندوق ، وتستقبل مصر قريبا وفدين المانى وفرنسى لتوقيع البروتوكول السنوى الجديد .

وقدمت فرنسا ٢٥٠ مليون فرنك معونة عاجلة وقدمت المانيا ٢٠٠ مليون مارك وسمحت باستخدام ٧٥٠ مليون مارك اخرى كانت مقدمة والغيت بسبب التاخير فى استخدامها .

ويصل الى القاهرة نائب رئيس وزراء ايطاليا الاثنين القادم ليبحث معنا المساعدات التى نحتاجها .

وعبرت بريطانيا من تقديرها لموقف مصر .. وقدمت معونة عاجلة ٦ ملايين جنيه استرلينى وعددا من طائراتها لنقل العائدين .

وبهذه المناسبة .. انقل من خلال «الجمهورية» الشكر لهذه الدول لوقوفها بجانب مصر .

مساهمة اليابان

● « الجمهورية » : هل امتد موقف اليابان المتحفظ نسبيا من الازمة الى مساندة لمصر اقتصاديا ؟

ــ رئيس الوزراء : بالعكس .. رئيس وزراء اليابان سيصل الى مصر بدعوة من الرئيس مبارك ، فى اكتوبر القادم ليجرى مباحثات هامة مع الرئيس والحكومة حول العلاقات الثنائية والمساعدات اليابانية لمصر سواء فى اطارها الثنائى المباشر ، او فى اطار المساهمة التى قررتها اليابان لمساعدة الدول المتضررة للازمة وقدرها ٢ مليار دولار .

وهذه المساهمة مقسمة على مصر وتركيا والاردن ، وستبدأ بتوزيع ٦٠٠ مليون دولار فورا كقروض ميسرة للدول الثلاث بفائدة اقل من ١٪ وستسدد على ٣٥٠ سنة ، ويجرى التباحث بعد ذلك حول توزيع ١.٤ مليار دولار بقية المساهمة .

والمتوقع ان تشهد زيارة رئيس وزراء اليابان لمصر اتفاقات هامة على المستوى الثنائى .

● « الجمهورية » : العرض الذى قدمتموه يعكس وقوف الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية بجانب مصر .. فماذا فعل المجتمع المصرى فى الداخل للمساعدة فى مواجهة الازمة ، لان ما نراه حتى الان هو مواجهة حكومية فقط ؟!

ــ رئيس الوزراء : لقد وجهت نداء للشعب المصرى بمؤسساته وقواه وافراده للمساهمة معنا فى هذه المواجهة ، ولعل الدعوة لزيادة الانتاج والتفانى فى العمل والتحمل من اهم عناصر المواجهة

وايضا .. على كل القادرين تقديم ما يستطيعون المساهمة به ، وواجب الجميع العمل على فتح فرص العمل الجديدة .. وهذا موضوع سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

وان كنت اذكر ان بعض الهيئات والمؤسسات تقدمت بمساهمات رمزية مثل الهلال الاحمر ، واتحاد الغرف التجارية .

وفتحنا حسابا خاصا تحت اسم « المساهمة فى تكاليف مواجهة اعباء العائدين » تقوم الحكومة - اساسا - بتمويله ، وباب التبرع مفتوح للجميع مصريين وعرب ، وساهمت السعودية فيه بـ ٧٥ مليون دولار .

وهذه القضية لا تهم فردا بعينه ، وليست مسئولية جانب دون اخر ، وليست قضية الحكومة وحدها ، بل هى قضية المجتمع الذى يجب ان تسوده روح التضامن والتكافل .

لقد وقف العالم الى جانبنا عندما ادرك اننا جادون ، ونعمل فى اطار سياسات ، وليس تحت شعارات جوفاء ، نتحدث عن السلام ونعمل له .. ندعو للاستقرار ومصرون عليه .. ندافع عن الشرعية ونحميها .. مع القرارات الدولية ونحترمها .

قضايا الداخل

● « الجمهورية » : نعود ونسأل مرة اخرى عن قضيتنا الاساسية قضية مصر وليست قضية ازمة طارئة مهما طالت .. ماذا عن الداخل وقضاياه ومشاكله ؟. نسأل عن قضية ٥٣ مليون مصرى وليس عن قضية مليون عائد اكثر او اقل مع كل الحب والتقدير لهم ؟

ــ رئيس الوزراء : هذه قضيتنا الاولى قبل الازمة وبعدها ، واذا كانت الحكومة قد اهتمت بالازمة واثارها وابنائها ، فهذا شعور بالواجب واداء مطلوب على الطارىء من الازمات ، لكن هذا لا يمكن ان ينسينا العمل الداخلى . وهو ما يجرى العمل فيه على قدم وساق .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

ونرجو ان يكون ما نواجهه اليوم عارضا ، لنعود للاصل وهو خدمة مصر والشعب المصرى بكل فئاته ، وفى كافة الميادين وبكل ما نملك من امكانيات .

والمشكلة التى نواجهها اليوم - مع اهميتها - تخص نسبة بسيطة من شعب مصر لا تتجاوز نصفا فى المائة من الشعب واذا كانت الضرورة تفرض المواجهة لازمة استثنائية ، فالواجب يحتم العمل على مستوى الداخل كله ، وهذا ما يحرص عليه الرئيس مبارك وحكومته .

ولذلك نحن نجتمع كل يوم ، وفى حالة طوارىء دائمة ، نضع الخطط وننفذها ونتابعها .

يعيب علينا البعض اننا لانتكلم كثيرا ، لكن هذا اسلوب وعمل وطبيعة اداء ، فالمهم عندنا ان يسبق العمل الكلام .. واعتقد ان هذا هو الاسلوب الافضل .. والعلمى .. والوطنى الذى تفرضه الضرورة لمعالجة مشاكل صعبة .

واذا كانت الحكومة تعمل ليل نهار ، فاننى اؤكد مرة اخرى ان الحكومة وحدها لا تستطيع عمل كل شىء ، ولذلك اكرر ندائى للقادمين من جميع الفئات المساهمة فى تخفيف العبء .

ان بعض الدول . عندما تواجه الطارىء من الازمات - تفرض ضرائب اضافية ، ونحن لم نلجأ الى هذا الاسلوب ونفضل دعوة الشعب للوقوف معنا .. فاذا كانت بعض الدول الشقيقة والصديقة قد ساندتنا ، فان المساعدة الخارجية - مهما كانت - عمل مؤقت ، والدائم هو عطاء الشعب .. عطاء الداخل فى مصر .

وهذا - بصراحة - يحتاج لتنظيم ، ونحن جادون فى الاشتراك مع الجميع فى بحثه ، ولذلك .. قررنا توسيع العضوية فى لجنة د . الجنزورى بحيث لا تقتصر فقط على ممثلى الحكومة .

● الداخل ومشاكله .. خطط المستقبل .. الخروج من الازمة البطالة .. السياسة الزراعية .. صندوق النقد .. الاصلاح الاقتصادى .

كل هذه هى الجزء الثانى من حديث رئيس الوزراء الذى استغرق اكثر من ١٠ ساعات .

محفوظ الأنصارى



□ فاينانشيال تايمز :

٢٠ مليار دولار خسائر مصر بسبب ازمة الخليج

لندن ـ وكالات الانباء ـ ذكرت صحيفه «فاينانشيال تايمز» البريطانية ان خسارة مصر من ازمة الخليج قد تزيد على عشرة مليارات دولارات في العام المالي ٩٠ ـ ٩١ اضافة الى عشرة مليارات اخرى تمثل خسائر المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق .

وقالت الصحيفة ان الموارد المصرية من العملة الصعبة قد تناقصت الى اربعة مليارات و ٥٢٠ مليون دولار في العام الحالي بسبب انخفاض عائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثر السياحة بالازمة وان هناك اعباء اضافية تتمثل في التزام مصر باعادة تشغيل ٢٤٠ الف مصري عائدين من العراق والكويت مع توقع عودة ٦٠٠ الف اخرين وتكلفة التشغيل ستصل الى ٢٤٠ مليون دولار .

واكد مراسل الصحيفة في القاهرة ان مصر تحظى بتعاطف الغرب لمطالبها لاعادة جدولة الديون وتوفير السيولة النقدية وتحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي بما يتلاءم مع الضرورات الاقتصادية المستجدة .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

بورصة دولية في مصر هذه فرصتها

أحداث الخليج أثبتت للجميع أن مصر هى جزيرة الاستقرار فى المنطقة

لا يمكن أن تكون هناك فرصة اكبر من الفرصة القائمة حاليا ..

كل الظروف مواتية لتحقيق الهدف الذى طال انتظاره طويلا .. وكل الخبراء يؤكدون انها فرصة نادرة لتعود القاهرة لتحتل مكانها « القديم » وسط اسواق المال الدولية ..

فرصة كبيرة لاعادة الحياة مرة اخرى الى « البورصة » واقامة سوق مال يجذب رؤوس الأموال الى مصر .

ولعل أحداث الخليج تثبت ان مصر بالاستقرار الذى تتمتع به وبعدها عن التوتر .. يجعل هذا الهدف ممكنا .. إن الأيام الماضية اكدت هذا المعنى .

● حسابات جديدة تم فتحها بالبنوك المصرية وايداعات كبيرة الحجم ذهبت الى هذه البنوك سواء من المصريين او من العرب المقيمين بمصر .

● قانون جديد سوف يصدر خلال ايام يضمن سرية الحسابات بالبنوك المصرية .

● واهم من هذا وذاك الاستقرار الذى تاكد منه اصحاب رؤوس الأموال سواء من مصر أو العرب .

كل هذا يدعونا للتساؤل : لماذا لا تقوم فى مصر سوق مال بالمعنى المفهوم وتصبح البورصة مركزا لتداول الاسهم والسندات بشكل كبير ؟ وما هو المطلوب لتحقيق هذا الحلم ؟



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

تحقيق يكتبه :

محمود سالم

لقد اعتمد اقتصاد مصر ـ في بداية تطوره ـ اعتمادا كبيرا على الملكية الفردية لدرجة انه في عام ١٩٥٨ بلغ عدد الشركات المساهمة ٦٥٠ شركة كان مقيدا منها ٢٢٨ شركة في بورصتي القاهرة والاسكندرية وكانت القيمة الاسمية لرؤوس اموال تلك الشركات ٢٥٠ مليون جنيه في ذلك الوقت . هذا بخلاف سندات القروض الحكومية والبلديات التى بلغت ١٤٤ مليون جنيه . وقدرت القيمة السوقية للاوراق المالية المتداولة في هذا الوقت بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه تدر عائدا سنويا ١٥ مليون جنيه .

هذا ما يقوله د . حسنى خليل رئيس قطاع البحوث والتطوير بهيئة سوق المال ويضيف قائلا :

لقد ظلت البورصة تلعب دورها بكفاءة ملحوظة وكانت مرآة صادقة تنعكس عليها حالة الاقتصاد المصرى .

اذن كانت هناك سوق مالية في مصر حتى جاء عام ١٩٦١ وتم اغلاق بورصتي القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين بقرار ضمن قرارات التأميم . ولقد كان قرار الاغلاق بداية لوضع جديد تجمد معه تماما سوق الاصدار حتى انه لم يبق من الشركات المساهمة التى كانت قائمة قبل التأميم وعددها ٦٥٠ شركة الا ٣٦ شركة فقط ولم تنشأ شركات مساهمة اخرى سوى « ٤ » شركات فقط طوال ١٠ سنوات من ٦١ الى ١٩٧١ . ورغم اعادة فتح البورصة الا ان حجم التعامل كان في انخفاض مستمر من يومها وحتى الآن بصورة متفاوتة .

ولقد ظل هذا الوضع مستمرا حتى صدر قانون الشركات عام ١٩٨١ الذى ساعد في قيام شركات مساهمة عديدة .

حقيقة لقد حقق قانون الشركات تقدما كبيرا في قيام الشركات المساهمة .. ولكن سوق مالى في مصر لم يقم حتى الآن .. والسؤال : كيف يمكن اعادة الوضع الى ما كان عليه ؟؟ وهل الظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة تساعد على تحقيق هذا الهدف ؟

الوقت مناسب للغاية

إن الوقت أكثر من مناسب لدفع هذه الفكرة . لان مصر مهيأة لكي تكون سوقا ماليا عربيا على المستوى الدولى ..

هذا ما يؤكد عليه محمود عبدالعزيز نائب رئيس اتحاد بنوك مصر ونائب رئيس البنك الأهلى المصرى وهو يضيف قائلا : إن الأوضاع الاقتصادية العامة التى سادت مصر خلال فترة معينة وكذا المناخ الاقتصادى الذى كان يسودها خلال تلك الفترة حرمها من تحقيق هذه المكانة التى احتلتها بيروت ثم البحرين على التوالى .

ولكن . آن الاوان أن يتم استغلال ايجابيات المناخ السياسى في مصر في الوقت الحالى .

ويقول : ومع عدم انكارنا لما تم من خطوات في طريق الاصلاح الاقتصادى خلال الاعوام الثلاثة الماضية الا ان الطريق مازال ممتدا للوصول الى مقدمات سوق المال السليم من ضرورة توافر اوضاع اقتصادية تيسر تدفقات الأموال وتتفهم طبيعة السوق المالية بما يحتاجه ذلك من الاسراع في خطوات الاصلاح الاقتصادى التى يتم تنفيذها حاليا وباستكمال تطوير كل الأدوات الاقتصادية لسعر الصرف وسعر الفائدة وكذا تطوير التشريعات والقرارات الادارية التى تحكم العمليات المالية والاقتصادية . على البنوك أيضا دور بأن تدخل مجالات مستحدثة في أسواق المال وهى أدوات جديدة تقدمها الأسواق المالية للمودعين والمدخرين .. وليس امام البنوك من سبيل لا جتذاب كبار المدخرين والمستثمرين في هذه الأسواق الا بتقديم العديد من الخدمات مثل خدمة الوكالة عن المستثمر وادارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وعمليات الصرف الأجنبى وهى بلا شك أدوات للمدخر الكبير .. ونحن هنا نخاطب شريحة معينة من المصريين العاملين بالخارج والمستثمرين العرب .

ولا شك ان ذلك كله يتم بالاضافة الى خدمات وأولية الادخار العادية والمألوف للمدخر العادى مثل شهادات الايداع والاستثمار والودائع بأنواعها وحوافزها المختلفة .

ويقول محمود عبدالعزيز : على البنوك أن تتولى أيضا تطوير خدمات الاستشارة والنصح للمستثمر الذى يرغب في توظيف مدخراته اما بتوسيط البنوك في اوعيتها الادخارية المختلفة او بالاستثمار المباشر في مشروعات يعاون البنك المستثمر في استكشاف مجالات التوظيف المناسبة وتقديم دراسات جدواها المبدئية بل وتمتد الخدمة المصرفية الى تيسير اجراءات التأسيس والوكالة عن المستثمر في مرحلة بدء حياة المشروع حتى يقف على قدميه فضلا عن الوظيفة التقليدية للبنك في الاقراض او تمويل المشروع بما يدفعه في خدمة الاقتصاد القومى .

والسؤال : هل تستطيع البنوك المصرية ان تقوم بهذه المهمة ؟

يرد نائب رئيس اتحاد البنوك قائلا : الأمر الذى لا شك فيه ان معدل الادخار في مصر ارتفع حجمه بشكل كبير خلال السنوات الماضية . فالبنوك المصرية حاليا لديها ودائع تقدربـ ٦٠ مليار جنيه نصفها تقريبا بالعملات الأجنبية وهذه الودائع يرتفع حجمها سنويا وباستمرار خاصة خلال الشهور الاخيرة . تلك ظاهرة طيبة ناتجة عن الثقة والاطمئنان في الجهاز المصرفى المصرى . ولكن ـ يضيف محمود عبدالعزيز ـ هذا لا يجوز ان يدفعنا الى الاسترخاء والرضا لهذا المعدل من الادخار .. فمصر تستحق ان تتضاعف لدى بنوكها هذه الودائع ولديها مقومات ويجب استغلالها لا سيما ما تشهده المنطقة من أحداث اثبتت أن مصر هى رمز الاستقرار والأمان من جميع النواحى .

وسؤال آخر : الى اين تتجه مدخرات المصريين في المرحلة المقبلة في ضوء أحداث ازمة الخليج ؟

قال محمود عبدالعزيز : هذه المدخرات تنقسم الى نوعين :

● مدخرات دورية يحولها العامل المصرى بالخارج لمواجهة نفقاته داخل مصر هو وذويه ومن ثم يحول الى جنيهات مصرية من خلال السوق المصرفية . وهذه الموارد تمثل السند الرئيسى لدفع فواتير الاستيراد المصرية . ولا شك ان ازمة الخليج ستصيب هذا الجانب من المدخرات ولو في الاجل القصير ـ اصابة بالغة بحكم نزوح كثير من المصريين العاملين بالخليج وانقطاع هذا المورد .

● والجانب الاخر من المدخرات تتمثل في تراكم أساسى للمصرى بالخارج وغالبا ما يحتفظ به المصرى في شكل ودائع او توظيفات طويلة لدى بنوك الخليج او بنوك اجنبية خارج مصر . وهذه الشريحة من المدخرات ـ فضلا عن جانب هام من مدخرات الاخوة العرب ـ من المرتقب ان يتزايد

الاتجاه الى الاحتفاظ بها لدى البنوك المصرية فى ضوء ما أصاب المودعين من قلق ابان أزمة الخليج ..

٣٥٠ مليار دولار

والسؤال مازال مطروحا : كيف يمكن اقامة سوق مالى بمصر ؟

الدكتور حمدى عبدالعظيم استاذ الاقتصاد الدولى المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية يتطرق بوجه خاص الى الاستثمارات العربية وضرورة جذبها الى مصر حيث ان كل الظروف مواتية هذه الأيام لاستقطاب أموال ومدخرات ابناء الخليج بدلا من ايدعها فى البورصات العالمية والتعرض لخسائر ومخاطر متعددة .. وهو يذكر بعض الأرقام قائلا : ان حجم استثمارات الدول العربية فى الخارج بلغت فى العام الماضى حوالى ٣٥٠ مليار دولار وذلك مقابل ١١٢,٧ مليار دولار خلال الفترة من ٧٦ ـ ١٩٨١ وفقا لبيانات صندوق الانماء العربي .

وتمثل استثمارات السعودية نحو ٦٢٪ من تلك الاستثمارات بينما استثمارات الامارات ١٨٪ والكويت ٩,٥٪ وتتجه معظم تلك الاستثمارات الى الانشطة المالية سواء اسهم او سندات بغرض المضاربة فى البورصات العالمية وشراء العقارات والايداع بالبنوك الاجنبية بالاضافة الى بعض مشروعات الاستثمار .

ويقول د . حمدى عبدالعظيم ان مصر باستقرارها الذى تأكد لابناء الخليج يمكن ان تلعب دورا مؤثرا فى جذب هذه الأموال بعيدا عن المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها والتى تتمثل فى :

● التعرض لمخاطر التبديد او المصادرة لاسباب سياسية مثلما حدث لاموال كل من ايران والعراق والكويت وما يمكن ان يحدث من صعوبة السحب من الأرصدة . بحرية مطلقة حيث ان الدول المتقدمة عادة ما ترفض تجاوز حد معين من مسحوبات الاموال الاجنبية لمنع حدوث اى خلل فى اقتصادها القومي .

● التعرض لمخاطر انخفاض القيمة مثلما حدث عندما انخفضت قيمة الدولار الامريكى مرتين خلال الفترة من ٧٢ ـ ١٩٧٤ (حوالى ١٤ شهرا) بنسبة ٢٠٪ مما أدى الى تعرض أموال العرب الى خسائر قدرت وقتها بنحو ٨٥٠ مليون دولار .

وكما حدث عام ١٩٨٧ غداة يوم « الاثنين الاسود » والذى حدث فيه انخفاض لقيمة الاسهم والسندات وخسر العرب يومها ٢٣٪ من قيمة الاوراق المالية . حيث بلغت خسارة الأموال الكويتية ٥ مليارات دولار تمثل ١٠٪ من جملة الاستثمارات الكويتية الخاصة بصندوق الادخار الكويتى . وايران ايضا خسرت ١٣,٢ مليار دولار وذلك كله فى بورصة نيويورك فقط . اما فى بورصة طوكيو فقد بلغت نسبة الانخفاض ٢,٤٪ من حجم الاستثمارات . وفى بورصة فرانكفورت ٧٪ . وفى باريس ٩,٧٪ وفى امستردام ١٣٪ . وفى اعقاب الغزو العراقى للكويت بلغت خسائر الأوراق المالية ما يتراوح بين ٣٪ و٧ ٪ خلال شهر اغسطس الماضى وحده .

● كل هذه المخاطر فى راى الدكتور حمدى عبد العظيم يمكن التغلب عليها من خلال تهيئة الظروف المناسبة لعودة الأموال العربية الشاردة فى الخارج بحثا عن العائد المرتفع فى البورصات العالمية التى تكسب مرة وتخسر عشرات المرات !

ويتطلب ذلك توفير مزيد من الضمانات وحسن استخدام الاساليب المالية الادارية فى الاستثمارات بما يؤدى الى تحقيق عوائد مرتفعة تشجع المدخرين الباحثين عن الاستثمار المربح .

ويتطلب الامر كذلك تطوير الجهاز المصرفى بحيث يكون قادرا على التأثير فى مجالات الاستثمار وجذب العملاء والتوسع فى انشطة امناء الاستثمار وسد الفراغ الذى تركته شركات توظيف الاموال بدلا من استمرار الدور التقليدى الذى يعتمد على منح القروض والوساطة فقط !

ويمكن سرعة الانتهاء من دراسة تطبيق نظام ضمان مخاطر الائتمان والانتهاء من قانون سرية الحسابات وسرعة الانتهاء من التعديلات المطلوبة فى قانون الاستثمار الجديد

* * *

إن الفرصة لقيام سوق مالى فى مصر ـ كما اكد خبراء الاقتصاد والمال ـ اصبحت كبيرة للغاية فى ظل الاوضاع الراهنة .. وفى ظل الاستقرار والأمن الذى تتمتع به مصر والذى بات واضحا للجميع ..

والمهم هو الا تضيع هذه الفرصة النادرة !



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

عندما يخطىء البنك الدولى فى تقدير حجم الخسائر المصرية

١٤ بندا فى قائمة الخسائر المباشرة وحدها.. وبندان خسائر غير مباشرة

عندما يخطىء البنك الدولى فى تقدير قيمة الخسائر التى تكبدتها مصر بسبب غزو العراق للكويت فهذه مسالة تزعجنا تماما.. ولكن علاجها والرد عليها ليس بالامر العسير.

اما ان نخطىء نحن فى حق انفسنا بان نعجز عن تقدير قيمة الخسائر الحقيقية التى تكبدناها بالفعل حتى الآن مضافا اليها ما سنتكبده مستقبلا نتيجة لهذا الغزو.. فهذه هى المأساة الحقيقية.

فقد اذاع البنك الدولى تقريرا فى منتصف هذا الشهر قدر فيه قيمة خسائر مصر من هذا الغزو بمقدار ٣,٦ مليار دولار الامر الذى لا يعادل سوى بند واحد من عشرات البنود التى تكبدتها مصر منذ الخميس الاسود الموافق ٢ اغسطس الماضى.. وهو يوم الغزو.

ومما زاد الموقف سوءا ان وزارة التعاون الدولى عندما اذاعت بعد ذلك بايام رقما قريبا من رقم البنك الدولى عندما اعلنت ان اجمالى خسائرنا يقدر بـ ٤,٥ مليار دولار، وهو رقم بعيد هو الآخر كل البعد عن حجم الخسائر الحقيقية التى فرضت علينا.. وخطورة هذا الرقم الخطأ انه يمكن ان يؤخذ علينا كحجة يوم نتقدم بشكوانا الى منظمة العمل الدولية للمطالبة بتحصيل قيمة الفاتورة الحقيقية للخسائر التى بدات وزارة القوى العاملة فى اعدادها تحت عنوان «عناصر تقدير الخسائر الناتجة عن ازمة الخليج».

وقد قسمت الوزارة هذه الخسائر الى قسمين: خسائر مباشرة.. وخسائر غير مباشرة.

اما الخسائر المباشرة فتحوى ١٤ بندا بالاضافة الى بندين فى خانة الخسائر غير المباشرة.

مجلس الوزراء يبحث أول فاتورة تفصيلية أعدتها وزارة القوى العاملة عن خسائرنا

عبدالوهاب مرسى

الخسائر المباشرة

والمعروف ان تحويلات المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق تاتى على راس قائمة الخسائر المباشرة.. فاذا علمنا ان تعداد العمالة المصرية فى هذين البلدين تزيد على المليون عامل منها ٨٥٠ الفا فى العراق، والباقون فى الكويت وتعدادهم ١٧٩ الفا و٥٠٠ عامل طبقا لاخر البيانات الرسمية التى رفعها عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة الى مجلس الوزراء بعد الازمة.. واذا علمنا ان متوسط تحويلات الفرد الواحد منهم الى مصر تقدر بـ ٣٣٠٠ دولار سنويا.. طبقا لتقديرات خبراء وزارة القوى العاملة.. كان اجمالى هذا البند وحده حوالى ٣,٥ مليار دولار.

اى ان بندا واحدا فقط من بنداد الخسائر المباشرة (وعددها ١٤ بندا) يقارب الرقم الذى اذاعه البنك الدولى على انه يمثل جملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة وهو (٣,٦ مليار دولار).

ثم ياتى البند الثانى من بنود الخسائر المباشرة وهو الخاص بالاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة، ويقدر عددهم بحوالى مليون عامل.. كما تقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لتوفير فرصة العمل الواحدة بما يتراوح بين ٢٠ الف جنيه و٢٥ الف جنيه.. فاذا اخذنا الحد الادنى كان اجمالى



المصدر : الـــــوفـد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

هذا البند وحده ٢٠ مليار جنيه (٦،٦ مليار دولار تقريبا) اى ما يعادل ضعف الرقم الأجمالى للخسائر الذى اذاعه البنك الدولى.

ومن المقرر ان يعود المعارون من الحكومة والقطاع العام الى وظائفهم بعد عودتهم.. وقد عادت نسبة كبيرة منهم وبداوا يتسلمون اعمالهم. ويقدر عددهم بـ٤٢ الفا من العاملين العائدين من الكويت والعراق.. فاذا كان المرتب الشهرى لكل فرد من هذه الفئة وحدها هو ٢٠٠ جنيه فى المتوسط لكان اجمالى مرتباتهم التى ستتحملها خزانة الدولة نتيجة لعودتهم هو ٨ ملايين و٤٠٠ الف جنيه شهريا. وبضرب هذا الرقم فى ١٢ يكون اجمالى هذا البند وحده مائة مليون و٨٠٠ الف جنيه سنويا (اكثر من ٣٥ مليون دولار).

وكانت الوزارة قد ادخلت نظاما جديدا يعرف باسم التدريب التحويلى للعمالة الزائدة من فئة معينة حتى يمكنها تغيير تخصصها والعمل فى تخصص اخر اثبتت دراسات خبراء وزارة القوى العاملة ان نسبة كبيرة من العائدين سيؤدون هذه الدورات التحويلية لاتاحة فرص عمل جديدة امامهم.. وتبلغ تكاليف الدورة للفرد الواحد ٤٥٠٠ جنيه.. فهل وضعت هذه البنود وغيرها فى الاعتبار عند احتساب قيمة الفاتورة الحقيقية للخسائر؟! سؤال مطروح.

وجاء فى البنود ٥، ٦، ٧ فى قائمة الخسائر المباشرة ان هناك زيادة كبيرة ستطرا على حجم الاستهلاك فى الداخل نتيجة عودة العمالة المصرية من العراق والكويت مما ينعكس اثره على التضخم النقدى وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات خاصة وان مصر تستورد ما يزيد على ٧٠٪ من غذائها من الخارج وهناك الزيادة التى ستتكبدها الدولة فى دعم السلع الغذائية نتيجة هذه الاعداد الكبيرة العائدة والتى تغير نمط استهلاكها واصبحت اكثر بذخا واسرافا.

وقد بلغ عدد السيارات التى دخلت البلاد مع العائدين حتى الآن ما يزيد على ١٥ الف سيارة تحصل على دعم فى سعر البنزين الذى ستستهلكه بما يعادل ٣٠ قرشا للتر الواحد من بنزين السيارة.

وهذه البنود الثلاثة وحدها (٥، ٦، ٧) تحتاج الى خبراء وباحثين واجهزة كمبيوتر لحساب اجمالى ما ستتحمله خزانة الدولة كخسائر مباشرة.

وقد بدات وزارة التعليم فى اقامة ابنية وفصول جديدة خصيصا لاستيعاب ابناء العائدين.. فاذا اضفنا تكلفة المبانى الى نفقات العملية التعليمية ذاتها لخرجنا برقم جديد يضاف الى فاتورة الحساب التى يجب ان نتروى جيدا ونحن نعدها حتى لا يفلت منا بند واحد من بنود الخسائر.. وكفانا ما تكبدناه وما فقدناه من اموال بالمليارات وارواح شهداء ابرار بمئات الالوف وسلاح وعتاد (يسد عين الشمس) ويكفى لتسليح جيش باكمله من اجل الوحدة العربية.. والقومية العربية على مدى سنوات طويلة مضت.

وجاء فى البند ٩ ما يلى: ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع اسعار البترول.. وهناك انخفاض الدخل السياحى بند ١٠ وانخفاض دخل قناة السويس بند ١١ وانخفاض عائدات شركات الطيران وشركات التشييد بند ١٢ وكذلك الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعمالة العائدة ذاتها ومنها الاجور التى فقدوها نتيجة لفقد اعمالهم هناك ومكافاة نهاية الخدمة وارصدة البنوك والتحويلات المصرفية المجمدة والمتعلقات العينية بند ١٣ وهناك تكاليف نقل العمالة العائدة بند ١٤. فقد تعهدت الدولة بنقل النازحين والهاربين من جحيم صدام حسين على شركات الطيران العالمية بالمجان فى الوقت الذى كانت الدولة تدفع فيه تكاليف نقلهم لهذه الشركات بالكامل، مما يدخل فى بند الخسائر المباشرة.. فهذه كلها نفقات باهظة تكبدتها الدولة نتيجة هذه الازمةالتى لا ذنب لنا فيها .

خسائر غير مباشرة

وجاء فى البيان الذى تقدم به عاصم عبدالحق الى مجلس الوزراء ان ازمة الخليج جعلت الدول العربية البترولية تتحول الى اقتصاد الحرب مما ينعكس اثره مباشرة على خطة التنمية بها.. وبالتالى ينعكس على معدل طلب الدول الخليجية للعمالة الوافدة ومن بينها العمالة المصرية.. اى ان هذه العمالة لن تجد فى هذه الدول فرص العمل التى كانت متاحة لها من قبل بسبب غزو العراق للكويت.. الا ان الترجمة المالية لهذا البند تحتاج الى بعض الوقت مما يدخل فى بند الخسائر غير المباشرة.. ويليه البند الثانى والاخير وهو احتمال عودة اعداد اخرى من العمالة المصرية من كل من السعودية ودول الخليج خاصة اذا تطورت الامور الى الاسوا، وفرض الخيار العسكرى نفسه على الموقف الامر الذى لايزال جنينا فى بطن الغيب.. واذا حدث هذا فان كثيرا من بنود الخسائر غير المباشرة ستنتقل الى فاتورة الخسائر المباشرة.!!



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠



الاقوال وحدها لاتنفع

اقوال كثيرة تمتدح مصر ورئيسها تتردد فى اخبار وتعليقات تبثها وكالات الانباء والاذاعات العالمية . كذلك وفود ووزراء خارجية ودفاع من دول اوروبا وامريكا يزورون مصر للالتقاء بالرئيس مبارك . وقيل ان الولايات المتحدة الامريكية ستعفى مصر من الديون العسكرية وفوائدها . وقيل ان اليابان ستمنح مصر وتركيا والاردن منحة لاترد مقدارها مليارين من الدولارات . وقيل كذلك ان دول السوق الاوروبية المشتركة ستعطى مصر دعما ماليا لسد العجز فى ميزان المدفوعات . وان البنك الدولى يخطط لتقديم قروض متعددة ومتنوعة فى السنة المالية القادمة لتخفيف الاعباء القاسية التى ستتحملها مصر بسبب ازمة الخليج . وان استراليا حولت شحنة قمح من العراق الى مصر حمولتها ٦٥ الفا و ٥٠٠ طن . بالاضافة الى ٢٠ الف طن قمح اخرى ستشحنها الينا بلجيكا خلال الاسابيع والاشهر القليلة القادمة . وان المملكة العربية السعودية ماضية فى تنفيذ مشروع مشترك مع مصر لاستصلاح ١٥٠ الف فدان فى الساحل الشمالى الغربى . وكذلك الامر بالنسبة للكويت لاستصلاح نحو ٤٥٠ الف فدان فى سيناء تتكلف نحو ٥٠٠ مليون دولار . هذا بالاضافة الى العديد من المنح والمساعدات والقروض الميسرة التى قيل ان دولا اوروبية اخرى ستعطيها لنا ....

لكن : هل وصلنا كل هذا او بعضه . ام ان وصوله مرتهن بالمدى الذى سيصل اليه موقف مصر من ازمة الخليج والترتيبات الامنية التى تعدها امريكا للمنطقة من وجهة نظرها بعد انتهاء المشكلة بانسحاب العراق من الكويت ؟!

هذا مجرد تساؤل اسوقه ولن اجيب عليه . انما ليتنبه من بيدهم امورنا الى مدى اهمية مصر موقعا جغرافيا وكثافة سكانية وتاريخا عربيا واسلاميا وقدرة عسكرية وجاذبية حضارية .. واننا لايجب ان نفرط فى ذلك . وان يكونوا مقتنعين تماما وهم يمارسون دورهم القيادى الذى ساقتهم اليه الاقدار فى هذه المرحلة .

ان العلاقات مع الدول الاخرى تقوم على تبادل المصالح . وان هذا تمارسه معنا جميع الدول العربية بلا استثناء . ولا معنى للشعارات الجوفاء التى تجيد الدول العربية ترويدها فى الازمات .. ثم سرعان ماتتناساها فى مراحل الاسترخاء .. ولنتعلم من موقف الشقيقة تونس من قضية نقل الجامعة العربية الى مقرها الاساسى فى القاهرة . وقبل ذلك فلنتعلم من غزو العراق للشقيقة الكويت . وماتفعله الاخوة والتضامن العراقى على ارض الكويت ..

عبد القادر السعدنى



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠



آثار النكبة !

تحملت مصر خسائر فادحة بسبب غزو العراق للكويت ، ولا احد ينكر الاثار السيئة والمعاناة القاسية التى ستلاحقنا سنوات طويلة بسبب هذه النكبة ، وفى جميع المجالات بدءا من الازمات الاقتصادية الى الكوارث الاجتماعية والاخلاقية و.. و ..

ولعل المؤشرات التى ترصد خسائر مصر المالية بسبب الغزو العراقى ترتفع يوميا بصورة مخيفة ولا احد يعلم مداها لو اشتعلت الحرب فى اية لحظة !

ومع عودة الاف المصريين العاملين فى الخليج بسبب الازمة الراهنة ازداد الضغط بصورة مفزعة على جميع مرافق الدولة واجهزتها لدرجة ان بعضها مهدد بالشلل فى مواجهة طوفان المشاكل والمآسى !

ولعل مرفق التعليم يأتى فى مقدمة الاجهزة التى تعانى من ضغط وحصار العائدين .. فبعض مدارسنا تعانى اصلا من ارتفاع الكثافة والتكدس واختفاء الملاعب و.. و.. والدولة وحدها لايمكن ان تواجه هذه الكارثة .. ولو خرجت توصيات المجالس القومية المتخصصة الى النور منذ خمس عشرة سنة بانشاء صندوق الابنية التعليمية ما وصلنا الى هذا الحال .. ولكن انشاءه جاء متأخرا ، ومع ذلك لم ينل الحماس والتشجيع اللازم من الشركات والمؤسسات والهيئات لتدعيمه للانطلاق بمشروعاته .

وقد حان الوقت للحركة السريعة واشعال الحماس فى جميع النفوس لتمويل الصندوق وتدعيمه لانشاء المبانى المدرسية الجديدة لمواجهة محنة العائدين حتى لا ندفع الثمن من مستقبل اجيالنا .

يجب ان تشن حملة دائمة فى جميع الجبهات من اجل بث الروح فى حياة الصندوق ، ويجب ان نتخلى عن سياسة «النفس القصير» التى نطبقها بالاسبة لكثير من افكارنا ومشروعاتنا الجديدة .. فقد سبق ان اشتعل حماسنا من اجل التبرع لديون مصر ، وكانت ديوننا لاتتجاوز ثمانية وثلاثين مليار دولار ، ثم انطفأ حماسنا ومات كل شيء ، وقفزت الديون الى ارقام فلكية !!

وفى اعناق اصحاب المدارس الخاصة دين كبير لهذا البلد .. معظمهم يسبحون فى نهر الذهب ، وهم قادرون على انتشال مصر من محنتها وازماتها .. وليس اقل من تخصيص عشرين فى المائة من ارباحهم لصندوق الابنية التعليمية .. او تخصيص عشرين فى المائة من فصولهم مجانا لاستيعاب ابناء المصريين العائدين .. فنحن نأمل الا تتكرر ماساة المهجرين بسبب حرب ١٩٦٧ ، عندما تحملت الدولة المصروفات المدرسية لابناء المهجرين الذين التحقوا بالمدارس الخاصة ، وظلت هذه المأساة حتى الثمانينات لانه من غير المعقول ان يضطر بعض المصريين المنكوبين العائدين من الخليج لالحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة ، ثم تدفع لهم الدولة المصروفات المدرسية لسنوات طويلة وهى تنوء تحت ثقل ديون واعباء جسيمة !!

ومنذ سنوات طويلة تفرض علينا اجباريا طوابع التبرع لمعونة الشتاء وضحايا الدرن و .. و .. ولايمكن ان يرحمك من هذه الطوابع شبابيك بيع تذاكر القطارات او استخراج رخص السيارات او تسديد فاتورة الكهرباء وغير ذلك كثير..واذا كنا لا نعلم اين تذهب حصيلتها على وجه التحديد ، فمن حقنا اليوم ان نطالب بتوجيه نسبة منها لضحايا نكبة الكويت !!

حياتى ...



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

٧٥٠ مليون دولار مديونية العراق لمصر !

كتب محمد نجم :

□ كشف التقرير المبدئى للجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى عن الآثار السلبية لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى ، ان مديونية العراق لمصر تبلغ ٧٥٠ مليون دولار تشمل ٥٠٠ مليون دولار مستحقات المصريين بالعراق لم يتم صرفها حتى الآن و ٦٥ مليون دولار مقابل صفقات متكافئة لم تتم من الجانب العراقى بالإضافة الى مستحقات شركات المقاولات المصرية وشركة مصر للطيران . كما كشف التقرير ان الخسارة المحققة للاقتصاد المصرى حتى الآن تبلغ من ٤ إلى ٥ مليارات دولار نتيجة انخفاض تحويلات المصريين فى الخارج وانخفاض عوائد السياحة ورسوم المرور بقناة السويس وارتفاع رسوم الشحن والتامين على التجارة الدولية .

صرح بذلك د . سمير طوبار رئيس اللجنة ونائب رئيس جامعة الزقازيق واضاف ان اللجنة تواصل عملها لوضع تصوراتها للإجراءات المطلوب اتخاذها بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ضوء المتغيرات الاقتصادية التى حدثت بالمنطقة ، وضرورة مراجعة اهداف الخطة الاقتصادية فى ضوء زيادة العمالة وزيادة الطلب على الإسكان وزيادة حجم الاستثمارات ، كذلك الاحتياجات المطلوبة لتحويل مصر إلى سوق مالية عالمية وما يترتب على ذلك من متطلبات لتطوير الجهاز المصرفى المصرى ومايتطلبه ذلك من تشريعات منها قانون سرية الحسابات والعوامل الأخرى التى تقوى المراكز التنافسية للبنوك المصرية وتكفل حسن استخدام الودائع



ازدياد وفيات المصريين بالعراق
١٧ مليار دولار خسائر مصر نتيجة غزو الكويت

القاهرة - سانا - طلب الرئيس المصري حسني مبارك من السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية خلال استقباله له امس تقريرا عن عدد جثث المصريين التي اعيدت من العراق واعداد تحريات دقيقة عن اسباب هذه الوفيات .

ونقلت ا.ش.ا عن السيد محمد عبد نعم السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية المصري قوله في تصريح له ان الرئيس مبارك طلب من وزير الداخلية ان يتضمن التقرير تقارير الطب الشرعي التي ارسلتها العراق وتقارير الطب الشرعي في مصر بعد اعادة فحص الجثث .

وافاد السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية المصري ان هذا الطلب ياتي بعد ملاحظة زيادة حالات وفاة المصريين في العراق بصورة ملفتة للنظر .

من جهة ثانية اكد عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء المصري ان خسائر مصر نتيجة الاجتياح العراقي للكويت تقدر باكثر من ١٧ مليار دولار .

ونقلت ا.ش.ا عن صدقي قوله في حديث نشرته صحيفة الجمهورية امس ان هذا المبلغ يشمل ١٢ ملياراً ممتلكات وودائع ومدخرات المصريين بالكويت بالاضافة الى ٤٤٦ مليون دولار مستحقات متاخرة على العراق مع الدين العسكري اضافة الى مبلغ ٤,٥٢ مليار دولار خسائر السياحة وقناة السويس .

المصدر : روز اليوسف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

تحت حساب خسائر مصر فى أزمة الخليج :

إسقاط ١٣٪ من ديون مصر

«أمريكا ٨٠» : كل المطلوب استعراض قوة فى الخليج !

محمود المراغى

اخيراً .. واجهت الولايات المتحدة «عقدة» الديون العسكرية المستحقة على مصر، والتى دار الجدل حولها عدة سنوات.

قبلها، كانت الحكومة الامريكية تعتذر عن إسقاط هذه الديون، او تخفيضها او التخفف من اعبائها الباهظة .. وكانت الحجة : «حتى لا يصير ذلك مبدأ، فهناك مدينون آخرون».

وقبلها، كانت الولايات المتحدة تهدد باستخدام ما يعرف امريكيا باسم قانون «بروك» وهى القواعد التى تقضى بمعاقبة المتخلفين عن السداد .. والعقوبة : فوائد تأخير (٤٪) .. ثم التوقف عن اى معونات بعد (١٢) شهراً من التوقف.

انحلت العقدة، وتستطيع مصر الآن ان تتخفف من سبعة آلاف مليون دولار، فالأرجح ان الكونجرس لن يرفض طلب حكومته بإسقاط هذا الدين ..

ولكن .. كيف نشأ هذا الدين ؟ .. وكيف حدث التحول فى موقف الحكومة الامريكية اخيراً ؟

●● نقطة التحول

فى عام ١٩٨٠ (نوفمبر) زارت مصر بعثة من الكونجرس الامريكى، وكان اهتمامها الاول : القضايا العسكرية.

عندما عادت إلى واشنطن كتبت تقريراً تشرح فيه قصة المساعدات، والمبيعات العسكرية لمصر .. يقول التقرير إنه بعد قطيعة استمرت ست سنوات عادت العلاقات المصرية الامريكية، واخذت تتوسع وتتعمق، بفضل الدور البناء الذى تقوم به مصر على الصعيد السياسى فى المنطقة بالاضافة إلى كونها اول دولة عربية تعترف بحق إسرائيل فى البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها فى الشرق

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

الاوسط » .. ثم .. يشير التقرير لموقع مصر واهميتها الاستراتيجية ويعود فيسرد كيف بدات العلاقات العسكريا عام ١٩٧٧ ببرنامج لتمويل المبيعات العسكرية فى السنة المالية (١٩٧٩) وهو ما جعل مصر خلال شهور « ثانى بلدان العالم من حيث استلامها لتمويل المبيعات العسكرية » ..

ويقول التقرير إنه « منذ ربيع ١٩٨٠ « توسع إطار التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر ليضم انواعاً جديدة من العلاقات مثل :

● المناورات فى الظروف الصحراوية .

● تحديد الاحتياجات المطلوبة ووضع خطط للطوارىء .

● تعزيز القوة العسكرية « لتستعرض الولايات المتحدة قوتها العسكرية فى الخليج الفارسى » ، ويجرى هذا التعزيز من خلال المناورات المشتركة .

ويمتد التقرير ليشمل ما يطلبه كل من الجانبين .. وما هى المحاذير المصرية التى توضع امام مثل هذه العلاقات .

وهنا نلاحظ : ان الضوء الاخضر لمبيعات عسكرية لم يصدر إلا بعد سنوات من حرب ١٩٧٣ ، وبعد توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل .

وبينما لم تبلغ المساعدات العسكرية مليون دولار عام ١٩٧٨ وبلغت اتفاقيات المبيعات العسكرية (١٦٣) مليوناً فى ذلك العام .. قفزت الارقام فى العامين التاليين فسجل عام ١٩٧٩ نحو مليارين من الدولارات بين مساعدات ومبيعات .. ثم .. كانت القفزة الأوسع عام ١٩٨٠ حين حصلت مصر على مساعدات عسكرية مقدارها الف مليون دولار .. واشترت معدات واسلحة قيمتها (٢٤٠٩) ملايين ..

وفى هذه السنوات ـ وحتى بداية الثمانينيات ـ نشا الدين الذى نتحدث عنه : سبعة مليارات من الدولارات .. نصفها فوائد متاخرة .

اما السنوات التالية فقد تم حسم الامر :

المعونات الاقتصادية قروض مستحقة السداد فى معظمها .. ،

والمعونات العسكرية بلا مقابل .

و .. هنا يثار السؤال .. لماذا ؟ ..

وتاتى الاجابة من التقرير السابق وهى النظرة الامريكية لدور مصر فى المنطقة والذى يشمل بجوار إنهاء النزاع مع إسرائيل ..دور مصر فى قضية الخليج سواء بشكل مباشر (عن طريق قواتها وهو ما جرى اخيراً) او عن طريق إتاحة الفرصة لتدريبات ومناورات النجم الساطع التى كانت تجرى كل عامين ويتم فيها تدريب الجنود الامريكيين على حرب ومناخ الصحراء ..

ولكن ، نلاحظ ايضاً انه عندما جرى الحديث عام (١٩٨٠) ومن خلال البعثة الامريكية التى درست الاهتمامات الامنية المشتركة لم تكن حرب الخليج قد بدات ، ولم يكن هاجس اعتداء دولة عربية على شقيقة لها واردا باى حال .. بل إن تعبير التقرير جاء ملفتاً للنظر فهو لا يتحدث عن التدخل فى الخليج ، وإنما يتحدث عن « استعراض القوة العسكرية الامريكية هناك » .

بالطبع ، تطورت الامور على النحو الذى نعرفه ، وجرى انشاء قوات الانتشار السريع ثم انشئت القيادة الامريكية المختصة بالخليج فى غرب امريكا .. ولم يغب دور مصر فى كل ذلك .

و .. كان المقابل : اسلحة امريكية وبرامج تدريب للقوات المسلحة المصرية .

وبينما جرى التعامل اقتصاديا على اساس المنح فى معظم سنوات الثمانينيات فقد بقى امر الدين العسكرى القديم « عقدة بلا حل » .

●● الديون تتضاعف

كانت هذه الديون قد تم إبرامها وفق شروط تجارية خالصة ، وكان سعر الفائدة يزيد فى ذلك الوقت على (١٢) بالمائة .. بل إنه قد وصل فى بعض الاحيان إلى (١٤) بالمائة .. مما جعل الديون تتضاعف وتزيد خلال السنوات الماضية من اربعة مليارات (على وجه التقريب) إلى سبعة مليارات تقريباً ..

وخلال هذه السنوات كانت مصر تحاول إيقاف سيل الفوائد ، وكانت الازمة الاقتصادية تشتد .. وبلغ الامر إلى حد تدخل الرئيس مبارك شخصياً ، بل إنه ـ وفى إحدى زياراته للولايات المتحدة ـ هاجم القروض العسكرية وكيف تستهلك اعباء هذه القروض الاقتراض الجديد الذى نحصل عليه .. اى « اننا نقترض لنسدد » . وفشلت المحادثات عدة مرات ..

قالوا إن إسقاط الديون غير ممكن ، والحل : تحويل الديون إلى بنك تجارى يسدد للخزانة الامريكية .. وتقوم مصر بالسداد للبنك وفق سعر الفائدة الجارية (وهى اقل) .. و .. رفضت مصر الصفقة فشروط الديون التجارية تختلف عن الديون الحكومية .. كما ان تحويل الدين إلى دين تجارى يلغى اي احتمال للتخفيض او الالغاء او التنازل عن جزء منها ..

و .. بالفعل .. تحققت الرؤية المصرية . جاءت الازمة واصبح حجم الاضرار التى تنتظر مصر بسبب مشكلة الخليج اكبر من ان يحتمله الاقتصاد المصرى .

ومن هنا جاء الاقتراح الامريكى بإسقاط هذا الدين وهو ما يعنى :

١ ـ إسقاط نحو ثلثى الديون العسكرية المستحقة على مصر والتى يقدرها البعض بنحو عشرة مليارات من الدولارات وتقف فيها الولايات المتحدة كدائن اول يليها فرنسا ، وهنا يثار السؤال حول مديونية فرنسا العسكرية .. وهل تحذو حذو الولايات المتحدة وهى الدولة التى كانت تقود فكرة التخفيف من مديونية العالم الثالث ؟



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

٢ - وفقا لتقارير البنك الدولى فإن الديون المدنية المتوقعة على مصر عام (١٩٩٠) : ٤٤ مليار دولار .. اى ان مجموع الديون يبلغ حوالى ٥٤ مليار دولار بين مدنى وعسكرى ، طويل الاجل ومتوسط الاجل .. و .. إسقاط سبعة مليارات يعنى إلغاء حوالى (١٣) بالمائة من ديون مصر ..

٣ - طبقاً للتقرير الاستراتيجى العربى الصادر من مؤسسة الاهرام منذ ايام فقد بلغت الاعباء المستحقة السداد على مصر كخدمة للديون (١٠١٦) مليون دولار فى عام (٨٨/٨٩) .. وذلك رغم جدولة الديون وتاجيل سداد الكثير منها .

كذلك ، وطبقا لنفس التقرير فإن الفوائد التى تدفعها مصر منسوبة لحجم الصادرات السلعية قد بلغت فى نفس العام (٤٠) بالمائة من حجم هذه الصادرات .. فى مقابل (٢٤٪) فى العام السابق .. اى ان الفوائد تتزايد وتلتهم ما يقرب من نصف الصادرات السلعية .

الآن .. يتحسن الموقف بإسقاط مديونية امريكية ذات فوائد باهظة ..

والآن تصبح الرحلة مع صندوق النقد الدولى ومجموع الدائنين من اجل إعادة جدولة الديون والمتاخرات اكثر يسراً ..

●●

وهكذا فإن قرار التنازل عن الديون العسكرية سوف تكون له انعكاساته الاقتصادية التى تعوض - إلى حد ما - الخسائر الجمة التى اصابت مصر اخيراً ..

ولكن .. وعلى الجانب الآخر يثار السؤال : وهل يدفع ذلك بدماء اكثر إلى شرايين العلاقات العسكرية المصرية - الامريكية ؟ .. هل يدفع بقضية التسليح التى وصفها التقرير الاستراتيجى العربى بانها تراجعت بعض الشىء عام (٨٩) .. هل يدفع بها إلى افاق جديدة تحصل فيها مصر على احتياجاتها التى تفرضها الاخطار ؟

لقد اعطت الولايات المتحدة الامريكية لمصر معونات عسكرية مقدارها (١,٣) مليار دولار سنويا .. طوال الفترة الاخيرة .. ولكن بقيت قصة الديون وما يستحق عليها من فوائد .. حجر عثرة امام علاقات اوسع ، وإن لم تكن الحجر الوحيد لان هناك كما يقول التقرير السابق ، قضية الحذر الامريكى من إعطاء مصر تكنولوجيا عسكرية متقدمة » .

على اى حال ، فإن قضية العلاقات العسكرية المصرية - الامريكية قد اصبحت الآن مثارة بشدة ..

مرة اولى ، بسبب إسقاط الديون ..

ومرة ثانية ، بسبب ازمة الخليج ودور الجيش المصرى فيها .

و .. تلك قصة اخرى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

مصر تضع حجم خسائرها بسبب أزمة الخليج أمام الدول الصناعية الكبرى والمجموعة الأوروبية

□ ٣ مطالب اقتصادية محددة يقدمها وفد مصر للادارة الأمريكية :

● حث الدول الدائنة الأخرى على إلغاء الديون العسكرية
● توفير مرونة فى المساعدات وخصوصا فى السيولة النقدية
● تخصيص أكبر قدر من المعونة للتعويض عن أضرار الأزمة

الدول الصناعية الكبرى تؤيد مطالب مصر الاقتصادية

واشنطن ـ من حمدى فؤاد ـ تقدمت مصر للحكومة الامريكية بثلاثة مطالب محددة لتسهيل حل مشاكلها الاقتصادية ، فى الوقت الذى اكدت فيه الدول الصناعية الغربية الكبرى السبع تاييدها المطلق لجهود الولايات المتحدة الرامية الى تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة لمصر والدول الاخرى التى اضيرت من ازمة الخليج ، وطالبت صندوق النقد والبنك الدوليين باتخاذ الاجراءات الملائمة لهذه المساعدة . وقال وزير مالية المانيا الغربية ان واشنطن تسعى لجمع ١٤ مليار دولار لمساعدة مصر والاردن وتركيا ، وتبحث الدول الصناعية يوم الاربعاء القادم المساعدات للدول المتضررة بحضور السعودية والكويت .

فقد طالب الوفد الاقتصادى المصرى الذى يزور واشنطن حاليا حكومة الرئيس جورج بوش بان تحث الدول الاخرى الدائنة لمصر على اعفائها من ديونها العسكرية مثلما فعلت الولايات المتحدة . .



وطلب الوفد بتوفير مرونة كافية في المساعدات الامريكية التي تحصل عليها مصر وبصفة خاصة توفير السيولة النقدية وتفادي المشاكل والاخطاء والعقبات التي حدثت في الماضي . اما الطلب الثالث فهو ان تقوم الحكومة الامريكية بدور القيادة والريادة عن طريق تخصيص اكبر قدر من المساعدات لتعويض مصر عن الاضرار التي لحقت بها وتخفيف الاعباء التي تتحملها .

وعلم مراسل « الاهرام » ان مصر ابلغت ايضا الدول الصناعية الكبرى السبع ودول المجموعة الاوروبية بحجم خسائرها المالية من ازمة الخليج وفصلتها على النحو التالي :

٤,٢ مليار دولار عجز في ميزان المدفوعات متضمنا العجز في دخل قناة السويس والسياحة وعوائد المصريين العاملين في العراق والكويت ، و٤,٤ مليار دولار استثمارات مطلوبة لتغطية نفقات بناء مساكن ومدارس وخدمات صحية وبنية اساسية لمواجهة تدفق وصول المصريين العائدين من الكويت والعراق ، ومليار دولار عجز في ميزانية الدولة بالاضافة الى العجز القائم . ولا تتضمن هذه الخسائر النفقات العسكرية والخسائر المترتبة على عمليات الشحن والنقل وودائع المصريين الذين كانوا في العراق والكويت .

وقد طالب الرئيس الامريكي جورج بوش الكونجرس بسرعة اقرار قانون الغاء ديون مصر العسكرية ، كما طالب بدعم مصر ومساندتها في اسرع وقت . وابلغ المسئولون الامريكيون الوفد الاقتصادي المصري ان ادارة بوش تدرك مدى التضحيات التي قدمتها مصر وانه مهما بلغت تضحيات الدول فلن تقارن بالاضرار التي لحقت بها .

كما قدمت وزارة الخزانة الامريكية اقتراحا خلال اجتماعات الدول الصناعية التي حضرها المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي بضرورة مساعدة الصندوق والبنك الدوليين للدول العربية التي اضيرت من ازمة الخليج خاصة مصر .

وقد ركزت الجهود الامريكية اهتمامها على المانيا واليابان بالاضافة الى صندوق النقد والبنك الدوليين لتقديم تسهيلات واعفاءات مالية لمصر والاردن وتركيا تشمل الغاء ديون او خفض فوائدها . وقال مسئول امريكي كبير ان وزارة الخزانة تريد ان تحصل الدول الثلاث وبصفة خاصة مصر على اكبر قدر من المساعدات والتسهيلات .

واعلن تيوفايجل وزير مالية المانيا الغربية ان الولايات المتحدة تركز جهودها على جمع ١٤ مليار دولار لمساعدة مصر والاردن وتركيا . وجاء هذا التصريح في اعقاب تأكيد الدول الصناعية الغربية الكبرى السبع تأييدها المطلق للجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية عاجلة ومتوسطة المدى لمصر والاردن وتركيا وطالبت صندوق النقد والبنك الدوليين باتخاذ الاجراءات الملائمة للمساعدة في هذا الصدد .

وفي الوقت ذاته يعقد وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية الكبرى بعد غد الاربعاء اجتماعا في واشنطن على هامش الاجتماعات السنوية للبنك والصندوق يتم خلاله بحث تقديم مساعدات للدول المتضررة من الازمة .

وسيبحث الوزراء كيفية دفع هذه المساعدات والاتفاق على مقدارها .

ويحضر الاجتماع ممثلون عن السعودية وحكومة الكويت الشرعية .

وكان الوفد الاقتصادي المصري قد اشترك في اجتماعات مجموعة الاربع والعشرين للصندوق والبنك الدوليين وكذلك مع جون روبنسون نائب وزير الخزانة الامريكي وتشارلز دولور مساعد الوزير . كما اجتمع الوفد مع رام شوبرا مدير ادارة الشرق الاوسط في البنك الدولي ومع الدكتور عبد الشكور شعلان مدير ادارة الشرق الاوسط بالصندوق وسيجتمع بعد ذلك مع ميشيل كمديسو المدير التنفيذي للصندوق وباربر كونابل رئيس البنك الدولي .

وعلم مراسل الاهرام انه تجرى الآن تصفية المسائل الفنية الخاصة بالتوصل الى اتفاق حول نظام يتحدد على اساسه سعر صرف الجنيه بدون تدخل حكومي بما يضمن استقرار سعره مع تشجيع الصناعات البديلة بما يقلل من الاعتماد على الاستيراد .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

شبح المخاطر الاقتصادية هل يهدد مصر بعد ازمة الخليج؟

كتب ـ عادل حجازى :

○ الاحداث « الماساوية » لازمة الخليج ..

جعلت « دول المنطقة » تعيد حساباتها . وتستغيث « بروشتيتات » لعلاج الاثار الناجمة اثر هذه الاحداث وتطوراتها « الماساوية » من خلال علماء الاقتصاد !

فقد افرزت هذه الاحداث « متغيرات » و « انعكاسات » باتت تهدد « البنية الاقتصادية » وتخل بـ « الهيكل الاقتصادى » وقد اصبح التساؤل ملحا وضروريا عن انعكاسات هذه الاثار على مصر بصفة خاصة

تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة باتت ملحة وضرورية باعتبارنا اصبحنا جزءا من هذا الصراع بتفاعلاته واحداثه تبحث عن « حلول عاجلة » لمواجهة مايحدث من حولنا !

(الاحرار) من خلال حواراتها مع عدد من الخبراء وعلماء السياسة ورجال الاقتصاد يقدمون « روشتة » لمواجهة هذه « الاخطار » !

● ومن اكثر القطاعات الاقتصادية تاثرا بالاحداث « المفجعة » بالخليج يرى الدكتور احمد رشاد موسى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ان :

قطاع السياحة فى مصر يعتبر من اكثر القطاعات تاثرا بالاحداث الاخيرة وتطوراتها والتى نجمت عن إلغاء كثير من شركات السياحة الاجنبية تعاقداتها السياحية مع مصر وامتداد اثر ذلك الى شركات الطيران والفنادق والنوادى العامة والقرى السياحية التى افتقدت الكثير من روادها (!) فى الوقت الذى تعتبر فيه السياحة فى مصر من اهم القطاعات التى تمثل « وعاء » كبيرا للعملة الصعبة !

● وحول المخاوف التى تحيط ببعض المستثمرين من استثمار اموالهم داخل مصر فى « خضم » الاحداث الدراماتيكية لازمة الخليج يقول الدكتور احمد رشاد موسى :

ان الاستثمارات العربية سواء كانت فى شكل ودائع او استثمارات مباشرة قد زادت فى مصر بشكل ملحوظ منذ بداية ازمة الخليج . ومازال هناك مستثمرون عراقيون داخل مصر . علاوة على المستثمرين الاجانب . فلم يتخوفوا من ذلك .

[illegible] هو الطريق للخروج من « الأزمة » !

مشكلتان اساسيتان !

● وحول الاسلوب الافضل لمواجهة العمالة المصرية المتدفقة العائدة رغم شبح « البطالة » الجاثم فى الشارع المصرى يؤكد الدكتور احمد رشاد : ان مصر لم تعان اصلا من مشكلة بطالة فى الحرفيين او العمالة المهنية . البطالة فقط تتجسد فى خريجى المعاهد والجامعات . وبالطبع يمكن ان يقال ان عودة العمال المصريين خلقت مشكلتين اساسيتين :

اولا : استثماراتهم ومدخراتهم فى الدول التى كانوا يعملون بها وماترتب على ذلك من مخاطر وتهديدات

ثانيا : تتمثل فى فقدان هؤلاء فرص عملهم فى هذه البلاد وضياع الكثير من امتعتهم الشخصية وثرواتهم ورغم ان عودتهم ستخلق بعض المشكلات الا اننى ـ هكذا يضيف ! ـ اعتقد ان إعادة تشغيل هؤلاء لاتمثل مشكلة جسيمة كما يتصورها البعض ! فهؤلاء العائدون تتوافر لديهم مهارات وخبرات تؤهلهم من سد العجز فى الايدى العاملة فى مجال الصناعة هذا عن مشكلة عمالة القطاع الصناعى .

اما بالنسبة للقطاع الزراعى فان العمالة الزراعية العائدة فتمثل الشطر الاعظم من العائدين وهؤلاء فى اعتقادى سيسدون عجزا كبيرا فى عملية استصلاح الاراضى وهناك العديد من مشروعات الاستصلاح التى تقام بالتعاون مع عدد من الدول الاخرى فى حاجة الى قوى عاملة اخرى وتعانى إلى حد كبير من نقصها .. ولدينا مثل على ذلك وهو « مشروع ترعة السلام » !

وهذا مايتطلبه !!

● وعلى الجانب الاخر من الرؤية الاستراتيجية للاوضاع الاقتصادية من خلال « بانوراما » حرب الخليج ...

يرى الدكتور محمد حسين استاذ السياسة بجامعة القاهرة : ان الوضع السياسى للدولة يلعب دورا كبيرا فى الاوضاع الاقتصادية بهذا البلد واستقرار وامن البلاد يجذب المستثمر العربى والاجنبى على السواء . كما انه يمنع « نزوح » الاستثمارات الداخلية الى الخارج . ومن هذا المنطلق نرى ان هذه الازمة ليست جديدة على الاقتصاد المصرى وقد تم اعادة التخطيط وتدشين الهيكل الاقتصادى واصلاحه من اثر الازمة وهذا مايتطلبه وضعنا الاقتصادى الان .

● ويؤكد الدكتور محمد حسين :

انه يجب اعادة صياغة وتخطيط الهيكل الاقتصادى المصرى لمواجهة

البطالة فى مصر، والمساهمة فى تخفيف العبء على المواطن العادى محدود الدخل اثر هذه الاحداث !

ويقول لو ساهمت دول الخليج فى زيادة نسبة استثماراتها داخل مصر فسيؤدى ذلك لحل الكثير من الآثار الاقتصادية التى انعكست على المنطقة فى الوقت الذى يلاحظ فيه زيادة عدد المستثمرين فى مصر خلال الازمة

● وحول ماشيع اخيرا حول قيام العراق بنصب صواريخ من نوع خاص شمال السودان موجهة للسد العالى وحول الخسارة الاقتصادية

يقول الدكتور محمد حسين

انه فى البداية صدام اعقل من ان يضرب السد العالى واعقل من ان يعرض شعب مصر للتشرد . وان كان هذا الكلام صحيحا (!) فان وراءه اسرائيل . ولاتستبعد ان تقوم اسرائيل بدهن طائراتها باعلام عراقية وتضرب السد العالى . كما كانت من قبل تريد ان تحجز مياه نهر النيل عن مصر وفشلت .

ويستطرد فى قوله :

انه على السلطات المصرية ان تقوم بالحماية الكافية للاحتياط من اى جهة ان كانت . خاصة ان السد العالى يمثل عمقا استراتيجيا ومخزونا استراتيجيا لمصر .

اربعة « اثار » اكثر تاثرا !

● اما محمد السيد الامين العام وعضو مجلس ادارة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فيحصر الآثار المترتبة على « بنية » الاقتصاد المصرى فى اربعة « اثار » اكثر تاثرا بالاحداث « الدرامية » للخليج :

● وهى قناة السويس نتيجة الانخفاض الشديد فى عدد السفن العابرة وتاثر حركة الملاحة بها .

● ثانيا : السلع الاساسية والخامات المستوردة وزيادة تكلفة استيرادها بسبب ارتفاع اسعار البترول .

● ثالثا : الاستثمارات ومدى تاثرها بالاحداث الجارية .

● رابعا : السياحة وهى من اكثر القطاعات تاثرا بالاحداث

ان الخروج من هذه الازمة خلق مشروعات جديدة ومحاولة الاستفادة من العمالة العائدة ومحاولة استرجاع مدخرات المصريين فى الخارج والتى تصل الى ٢ مليار دولار وهذه العمالة العائدة من اكثر العمالة مهارة ويجب الاستفادة منها ومن هنا يجب تغيير الاستراتيجية بالاعتماد على النفس وحسن استغلال الموارد الطبيعية من خلال خطط مدروسة وتخطيط واع

● ويرصد الدكتور رأفت شفيق الاستاذ بالمعهد القومى للتخطيط والمستشار بهيئة الامم المتحدة والبنك الدولى بالخليج هذه الآثار حيث يطرح عدة محاور تتمثل فى :

تحويلات المصريين العاملين حاليا فى مختلف الدول الاجنبية والعربية ، وذلك لامكان تعويض الفاقد من تحويلات العائدين مع المطالبة بحقوقهم ويكون ذلك باتباع القنوات الشرعية وحتى لاتتعرض تحويلات المصريين واستثماراتهم خارج اوطانهم للفقدان .

● الدعوة الثانية : انشاء صندوق تنمية مصرى يمول اجباريا من مدخرات المصريين العاملين خارج البلاد مما يساعد على تكوين رءوس اموال وعملة صعبة داخل الوطن تساهم فى تخفيف الازمة الاقتصادية .

● الدعوة الثالثة : الاسراع الى تطبيق نظام تامين جماعى يكون بالتعاون مع كل العاملين فى الخارج ويكون ذلك لمواجهة مثل هذه الكوارث والازمات وعمليات الطرد الجماعى التى يتعرضون لها وهو نظام قائم فى كل الدول

الادارة .. الادارة !

● اما الدكتورة هناء سعيد مدرس ادارة الاعمال بتجارة القاهرة فلها رأى اخر :

اذ تؤكد ان سبب الازمة الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى الذى انعكست اثاره على الشارع المصرى هو سوء الادارة بداية من المستويات العليا حتى اقلها وذلك بسبب النقص الخطير الذى تتعرض له الاعمال الادارية فى مصر لعدم توافر الكوادر الادارية ذات الكفاءة العالية التى تكون قادرة على تذليل الصعوبات امام المشروعات الجديدة كالاتجاه الى غزو الصحراء والبيروقراطية والروتين ..

● وتشير الدكتورة هناء سعيد الى عملية هروب المستثمر الاجنبى الى الخارج والمستثمر المصرى لما يلاقيه من صعوبات ادارية وتعقيدات بيروقراطية واحمال من الضرائب والتامينات فالذى يحدث الان من السلبية وعدم الاهتمام بالمواطن والمستثمر ادى الى طرد رءوس الاموال خارج البلاد لذا نحن فى حاجة الى وضع استراتيجية تتفق وهذه المتغيرات الدولية على الساحة .

● الدكتور عبد الحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مركز الاقتصاد الاسلامى بالقاهرة يرى :

ان خسارة مصر فادحة فى هذا الشأن لما تعرض الاقتصاد المصرى لعمليات استنزاف مستمرة خلال الحروب العديدة الى جانب الضائقة المادية التى تعانى منها مصر وتعتبر جزءا اساسيا من الاقتصاد المصرى وسبب ازمتها(!)

● ويستطرد فى قوله : وتوقف عائدات المصريين العاملين بالخليج وضياع او تجميد مدخراتهم فى الكويت والعراق والتى تقدر بـ ٢٠ مليون دولار ، والانخفاض المستمر فى عائدات السياحة وقناة السويس وخط سوميد وتفاقم مشكلة البطالة بسبب العودة الجماعية للعمالة المصرية ، وتوقف الاستثمارات الخليجية كل هذه الاسباب سوف تزيد من حدة « الازمة » والى مزيد من التضخم الركودى الى جانب زيادة المديونية الخارجية والتى تصل الى ٦٠ بليون دولار مما ينتج عنه تفاقم الازمة الاقتصادية الطاحنة .

● ويؤكد الدكتور الغزالى بقوله :

ان مايحدث الان طارد لراس المال وعنصر سلبى بالنسبة للمناخ الاستثمارى فى منطقة الخليج بصفة خاصة . والمنطقة العربية بصفة عامة

ويضيف بقوله :

ان تاثير الكارثة على مصر واقتصادياتها تاثير سلبى مباشر وخاصة بعد عودة مايقرب من مليون ونصف مليون عامل مصرى ونضوب تحويلاتهم مع تجميد « ان لم يكن » ضياع مدخراته فى الكويت والعراق الى جانب نقص حاد فى عائدات السياحة وقناة السويس قد يصل الى ٥٠ ٪ علاوة على تكاليف الاشتراك فى القوات المسلحة الدولية لحماية دول الخليج وتكاليف اعادة تاهيل وتوظيف العمالة العائدة الى جانب توقف الاستثمارات العراقية والكويتية فى مصر .



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

عادل حمودة يتساءل :

من يسدد لمصر

□ متى تتجاوز السياسة المصرية مرحلة الحياء إلى مرحلة المصالح ؟

□ حان الوقت لالغاء نظام « الكفيل » بالنسبة للعمالة المصرية في الدول النفطية ؟

لم تعد مصر في عيون دول النفط العربية الآن ، فندق شيراتون ، وفيفي عبده ، وشريهان ، والواد سيد الشغال ، وسماسرة الشقق المفروشة ، وكازينوهات شارع الهرم .

مسحت ازمة الخليج هذه الصورة من العيون النفطية باستيكة ، ورسمت بدلاً منها صورة اخرى اشد صرامة ، لكنها اكثر واقعية .. صورة كتائب الجنود المصرية التى تحمى اراضى الامارات ، والسعودية .. وتستعد لتحرير الكويت .. ويمكن ان تدفع ثمن ذلك .. دماً .

ولا جدال في ان تغير الصورة ، صاحبه إشادة بدور مصر ، واعترافا بفضلها .. ولان ليس بالخبز وحده يعيش الإنسان ، فقد اسعدتنا قصائد الشعر ، وباقات الزهور ، وافتتاحيات الصحف .. لكن .. ذلك كله لا يصلح لمحاسبة البقال ، وخفض سعر رغيف الخبز ، وسداد الديون ، وتدبير مصاريف الدراسة ، وإخراج ميزان المدفوعات من غرفة الانعاش ، وسحب جيش البطالة إلى سوق جديدة للعمل ، وفصل الأحياء عن الموتى في حزام المقابر الذى يحوط القاهرة .

وتستحى مصر ان تفتح فمها لتشير إلى مثل هذه الأمور الحيوية .. ولا يسمح لها كبرياؤها ان تعلن حزنها ومتاعبها .. خاصة في وقت الأزمات التى تتدخل فيها .. مساندة لغيرها .. كما حدث ، في ازمة الخليج .. مع ان هذه الازمة زادت الطين بلة بالنسبة لها .. فتراجعت موارد السياحة ، وقناة السويس ، وتحويلات المصريين بما لا يقل عن ٣ مليارات دولار على المدى القريب جداً .. يضاف إلى هذا .. تدمير مدخرات ٣٥٠ الف مصرى كانوا في الكويت .. وتقدر بنحو ٢٠ مليار دولار .. وقد عاد اصحابها إلى ارض الوطن .. يامولاى كما خلقتنى .. وبدلاً من ان يحملوا معهم الهدايا والشيكات السياحية لذويهم ، حملوا الرعب ، والفزع ، من الغد ، بعد ان ذاقوا حياة اللاجئين .. وانضموا إلى إخوانهم القادمين من العراق .. فتضاعفت الهموم والاحزان .. واكتوى الشعب والحكومة بنيرانها .

ولا مفاجاة .. فيما حدث !

فالحياء الشهير الذى يحرك السياسة المصرية .. عادة رسمية قديمة .

والغريزة القومية التى تصيغ هذه السياسة ، تبتعد كثيراً عن حسابات الربح والخسارة ، وتتجاوز غالباً الحدود المادية للكلمة السحرية التى تحرك العالم ، وتجعله يقف - في ثوان - على اظافره .. كلمة « المصالح » .

وهذا التجاوز يجعلنا اول من يدخل الازمات .. واول من يدفع الثمن .. فالدعوة لنا في الاحزان .. والتجاهل من نصيبنا عند جنى الثمار .. في الافراح .

لقد حاربت مصر نيابة عن العرب من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٧٣ .. اى حوالى ربع قرن .. رهنت خلالها اساورها وضفائرها ، وطعام اولادها ، واقتصادها ، ودخلها القومى .. ويوم انفجرت اخر الحروب في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، كان سعر برميل النفط ٣ دولارات .. وبعد اسابيع قليلة من الدم وقتل اللحم اصبح ٣٠ دولاراً .. وتراكمت الثروات النفطية .. وبالارقام تجاوزت هذه الثروات حدود العقل .. حوالى ٩٥٠ مليار دولار ودائع في البنوك الغربية .. واكثر من ٥٠٠ مليار دولار استثمارات في اوروبا والولايات المتحدة .. ولابد ان نعترف ان هذه الارقام الهائلة اغرت الولايات المتحدة بالتدخل لحماية النفط ، والخليج ، وحددت بنفسها ثمن هذه الحماية - دون حياء او خجل - وحصلت حتى الآن على حوالى ١٨ مليار دولار من السعودية والكويت ، واليابان ، وبعض دول اوروبا الغربية ، وعقدت صفقة سلاح مع السعودية بعشرين مليار دولار ، فيكون جملة ما حصلت عليه - دون إطلاق رصاصة واحدة ٣٨ مليار دولار ، وهو مايساوى حجم العجز في ميزانها التجارى مع اليابان .

ولابد ان نعترف ان مصر كان لها نصيب في الثروة النفطية . لكنه ليس مساوياً لحجم مساهمتها في رفع سعر البترول ، وبالتالى في تكوين هذه الثروة .. ثم .. ان ما كان يعطى لها ، كان يخضع لشروط لا تتسم بالود .. كان يقال لحكومتها ، إننا غير مستعدين للدفع نقداً ، وإنما يمكن ان نشترى لكم القمح والسمن واللحم ، حتى لا تبددوا الاموال حسب المزاج .. وكانت صناديق التمويل ، تشترط لإقراض مصر ، الموافقة على ما يطالب به صندوق النقد الدولى .. وبالارقام كانت هذه القروض حتى نهاية ١٩٧٧ ، عام زيارة السادات للقدس ، حوالى ٦٨ مليون دينار كويتى من الصندوق العربى للانماء و٥٨,٥ مليون دينار كويتى من الصندوق الكويتى للتنمية ، و٢١٦,٤ مليون درهم من صندوق ابو ظبى للإنماء و٧٩٨,٤ مليون ريال من صندوق التنمية السعودى .

وكانت هذه الديون جزءا من ديون مصر الخارجية التى تشير اقل التقديرات إلى انها ٦٠ مليار دولار .. ذهب اغلبها إلى إصلاح ما افسدته واهملته الحرب الطويلة مع إسرائيل .. فهل آن الاوان كى تتخفف مصر منها .. او من اثقلها ، حتى تدافع عن منطقة الخليج ، بقلب قوى ، وضمير قوى ، يقنع شعبها بان العرب يشاركونهم الضراء ، ويردون الجميل ، دون ان نطلبه .. ام ان ما حدث من قبل سيتكرر ؟

اما ما حدث من قبل ، فهو ان مصر ساعدت العراق في حربها الشرسة مع إيران ، بالخبرة القتالية ، وبالسلاح ، المؤجل دفع ثمنه ، وبمئات الالوف من المصريين اداروا الحياة المدنية ، وشغلوا المصانع ، وحافظوا على استمرار الخدمات ، ثم .. ما ان انتهت الحرب ، حتى كان المصريون اول من يدفع الثمن .. عاد بعضهم في توابيت ترقد في بطون الطائرات .. وعاد البعض الآخر سيرا على الاقدام .. لا يعرف

ما الذى يمكن ان يقوله لأهله بعد كل هذه السنوات التى قضاها في الغربة .

إننا لا نفتح الجراح .. ولا نحشوها بفصوص الملح ، وقطرات الخل ، حتى نبكى بحرقة على الحليب المسكوب ، أو حتى نحزن بشدة على سنوات الحرث في البحر .. ابداً .. وإنما لكى لا نقع في الخطأ مرتين ، مع التسليم الكامل بقدر مصر العربى ، وبحق العرب عليها في ان تنجدهم .. لكن .. نجدة مصر القوية خير من نجدة مصر المهمومة .

ولو كان الموقف السياسى المصرى في ازمة الخليج ، رفع اسهم المصريين العاملين هناك ، وجعل معاملتهم في الشارع افضل بكثير مما كانت عليه .. فهذا من طبائع الأمور .. لكن .. تحسن هذه المعاملة لم يصل إلى مابعد المشاعر ، والمجاملات .. اقصد لم يصل إلى منحهم الاجور المناسبة التى ينالها غيرهم ، ولم يصل إلى حد إلغاء نظام الكفيل بالنسبة لهم ، وهو نظام ابتدعه القطاع الخاص في الدول النفطية ، وتدعمه التشريعات القانونية ، ويسمح لاصحاب الاعمال بترحيل العمال الأجانب ، أو إنهاء عقودهم في اى وقت ، ولا يسمح لهؤلاء العمال بالانتقال إلى مكان عمل اخر دون موافقة الكفيل الاصلى ، وهذا النظام بجانب انه ينطوى على تعسف ، فإنه لا يخلو من الإهانة ..

ولا نعتقد ان بلاد الخليج التى تساهم القوات المصرية في الدفاع عن إرادتها وارضها ، يمكن ان تقبل ان يكون اشقاء والرباء افراد هذه القوات ، والذى يعملون ويعيشون خلف خطوطهم القتالية الساخنة خاضعين لنظام يسلب إرادتهم ، ويضعهم في موقف من الصعب قبوله .

ثم .. على الجانب الآخر .. في مصر .. الم يحن الوقت بعد كى تتحرك وزارة العمل ، لتوقيع عقود جماعية للعمالة المصرية ، تضمنها المنظمات الدولية ؟

إن المثير للدهشة هو اننا لا نتحرك إلا بعد وقوع الكارثة .. فهل يكفى ما حدث حتى نتحرك ، ونمنع تكراره ؟

لقد حاولت ان اجد إحصائية دقيقة عن عدد العاملين المصريين في الخارج ، فلم استطع .. كل ما وجدته تقديرات متفاوتة .. المسافة بينها كالمسافة بين السماء والأرض .. ولا يمكن ان نحمى حقوق هؤلاء العمال ، مالم نعرف اولا عددهم ، وتخصصاتهم ، والدول التى يعملون بها .. وقبل ذلك علينا ان نؤمن - بعيداً عن الشعارات والاغانى - ان ثروة مصر الحقيقية في شعبها .

إننا في عالم تحكمه المصالح لا العواطف .. عالم ترسم خرائطه الارقام لا القصائد .. ويتحكم فيه جورج بوش ، وميخائيل جورباتشوف ، لا نجيب محفوظ ، وصلاح عبد الصبور ، عالم لا يؤمن بالدفع المؤجل ، ويعرف جيداً ، ان مايحصل عليه مجانا ، لا يدفع فيه ثمنا فيما بعد .. ومالم نفهم ذلك ، لن نخرج من عصر .. تحت الشجر ياوهيبة .. وسلامتها ام حسن !



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

هذه الخسائر من يتحملها؟



الخسائر التي لحقت بالاقتصاد المصرى نتيجة للغزو العراقي للكويت .. يتصور البعض انها ترتبط فقط بالسياحة وقناة السويس والتحويلات ..

هناك اضرار اخرى لم يتحدث عنها احد .. وخسائر تبحث عمن يتحملها ؟

منها على سبيل المثال الشركات التى تعاقدت على التصدير الى العراق فى اطار الصفقات المتكافئة وقد اقترضت من البنوك لتمويل عملياتها ..

والان توقف التصدير ولاتزال البنوك المحلية تحسب الفائدة على هذه القروض وبالتالى يصعب الموقف امام تلك الشركات وهى قطاع خاص وقطاع عام .

المطلوب قرار يحدد من يتحمل هذه الخسائر او تضاف الى قائمة التعويضات التى يجب ان نحصل عليها حتى لاتتعرض بعض صناعاتنا لمتاعب .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج .. وتقلبات في أوراقنا الاقتصادية !

سوف تظل أزمة الخليج قائمة لبضعة شهور وربما سنوات . ذلك أن المتغيرات القائمة والمتحركة على المسرح الآن انما تعكس أن زمان الأزمة واستمرارها غير محدود ، وأن نتائجها ايضا غير محدودة .

ويخطىء من يظن ـ بالنسبه لاقتصادنا المصرى ـ أن الأزمة قد ألقت بظلالها الثقيلة على مواردنا الخارجية وستمضى .. وأن علينا أن ننتظر مرة أخرى تحسن هذه الموارد الخارجية أو النقد الأجنبي القادم من الخارج سواء عن طريق السياحة والقناة والتحويلات ، او عن طريق الخط الثانى الذى بدأ يتحرك الآن وهو التعويضات .

عصام رفعت

وعلى ضوء ازمة الخليج فانه يهمنا ابراز أمرين :

الأمر الأول : مؤداه أن الاقتصاد المصرى لايزال يرتكز على المصادر الخارجية الأربعة المعروفة كمصدر للدخل من النقد الأجنبي ، وهو فى ذلك شأنه شأن الاقتصاديات النامية التى تعتمد على محصول واحد فى الانتاج والتصدير ويرتبط اقتصادها ركودا وانتعاشا بالتقلبات الحادثة فى هذا المحصول فى السوق الدولية .

والأمر الثانى : أنه على الرغم من الحقيقة الأولى الا أن الاقتصاد المصرى قد تمكن خلال السنوات الثمانى الماضية من اجراء تمهيدات اقتصادية تعد ضرورية وأساسية لأى تطوير فى الاقتصاد . والمعنى الذى نقصده هنا هو أن الاقتصاد المصرى قد قام بانفاق نحو ٩٢ مليار جنيه على اعداد البنية الأساسية لتكون أساسا صالحا لتطوير الاقتصاد المصرى .

وكنت قد قرأت فى يناير ١٩٨٠ تقريرا للبنك الدولى عن الاقتصاد المصرى يخلص فيه الى التنبيه من مخاطر الاعتماد على تلك الموارد الأربعة الكبار وضرورة انتهاز الفرصة لتحسين الاقتصاد المصرى والاعتماد على الصناعة والزراعة .



ومرة أخرى ونحن فى عام ١٩٩٠ نرى ان تلك الموارد قد هبطت بفعل أزمة الخليج ، وسوف تصل لمصر تعويضات عالمية . غير أن التعويضات مهما كان حجمها لن تفي ولن تغطى نقص الموارد ، كما انها غير مستمرة بالاضافة الى ان هناك فجوة زمنية بين نقص الموارد ووصول التعويضات ، وان هذه الفجوة قد تؤدى الى مشاكل اقتصادية سواء فيما يتعلق بحجم المتوافر من السلع او بالطاقة الانتاجية للجهاز الانتاجى .

وعلى أية حال فان الأزمة الراهنة انما تبعث على ضرورة التقليب فى اوراقنا الاقتصادية للبحث عن جوانب القوة وهى كثيرة ، وما علينا فقط الا ان نحركها جميعا بعد ان نضع ايدينا عليها وهى ليست غائبة عنا كما انها ليست مستحيلة .

أما جوانب قوتنا الاقتصادية التى ينبغى الاتجاه اليها ليس كحل لمواجهة ظروف أزمة الخليج وانما كسعى طبيعى لتطوير الاقتصاد المصرى فهى :

- اعادة بعث فكرة المشروعات الصغيرة والتى تحدثنا فيها كثيرا ثم لم يتم شيء ، بينما المشروعات الصغيرة قادرة على استيعاب العمالة العائدة وتنشيط الاقتصاد المصرى .

- ان الجهاز المصرفى لايزال يحتاج الى دعم ودفعة قوية كما يحتاج ايضا الى ان يقوم بوظيفته الاساسية فى الاستثمار .

وهنا يمكن البحث فى زيادة رؤوس أموال البنوك وفتح فروع جديدة لها حتى تتمكن من جذب الاستثمارات كما يجب عليها ان تقوم باعداد دراسات المشروعات والمساهمة فى تمويلها .

- ان الفرصة مواتية الآن لتكثيف الجهود من أجل تخفيف حدة ديوننا الخارجية والمطالبة باسقاط هذه الديون خاصة الديون الرسمية الحكومية . دون انتظار لمباحثات او مفاوضات او اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ اننا يجب الا تلهينا أزمة الخليج عن العمود الاساسى للاقتصاد المصرى وهو القطاع العام . وقد تحدثنا كثيرا حول قضية القطاع العام ولكنها لم تنته الى شىء . وهذه هى الفرصة لتطوير واصلاح القطاع العام وقد طرحنا مرارا افكارا محددة حول هذا التطوير .

هذه هى بعض الجوانب التى يجب النظر اليها ونحن نقلب فى أوراقنا الاقتصادية على ضوء أزمة الخليج .

المصدر : الاخبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

حق مصر :

التعويض .. عن الخسائر

بقلم : سعيد سنبل

اذا كانت الايام الماضية ، قد شغلتنا بقضايا العائدين والهاربين من جحيم صدام حسين .. فان الايام المقبلة ، لابد ان تشغلنا اكثر بالخسائر المذهلة ، التى لحقت بالاقتصاد المصرى ، نتيجة لازمة الكويت .

لقد تبين ان الخسائر التى منيت بها مصر نتيجة لهذه الازمة ، اكبر بكثير من التقديرات الاولية ، واضخم بكثير مما كنا نتصور او نتخيل .

فى الايام الاولى للازمة ، تصور البعض ان حجم خسائر مصر ، يمكن ان يصل الى مليارين من الدولارات .. ولكن الصورة سرعان ماتغيرت ، وتبين ان حجم الخسائر يقدر بنحو اربعة مليارات ، ونصف مليار دولار فى السنة !!

●●●

ليس هذا فقط .

هناك مئات الالوف من المصريين ، عادوا بعد ان فقدوا اعمالهم ، واموالهم ، ومستحقاتهم .. وهم فى حاجة الى عمل يحقق لهم دخلا ، يعيشون منه .

ومن هنا ، جرى التفكير فى توفير مشروعات جديدة لهم ، او فى توفير اموال لهم يقيمون بها مشروعات لحسابهم .

والمشروعات ، تحتاج الى اموال سائلة . وحسب التقديرات التى قامت بها الحكومة بالاشتراك مع البنك المركزى ، تبين ان تكلفة هذه المشروعات تقدر بنحو سبعة مليارات من الجنيهات ..

والسؤال : من اين لمصر بكل هذه الاموال والمبالغ ، لمواجهة كل هذه الاعباء والخسائر ، فى وقت يشكو فيه الاقتصاد المصرى من المتاعب ، وثقل الديون .

●●●

ان المجتمع الدولى ، مطالب بالوقوف الى جانب مصر فى ازمتها ، وتعويضها عن خسائرها .. فهذا حقها ، ومن واجبنا ان ننبه الى هذا الحق ، دائما وباصرار .

وهناك اجتماعات خارجية تعقد ، وكلام يقال ويتردد عن تعويض خسائر المتضررين ، ولكن شيئا واضحا محددا ، لم يظهر ولم يتبلور حتى الان .

الامر المؤكد ان الحكومة الامريكية تقدمت الى الكونجرس ، بطلب اسقاط الديون العسكرية التى تستحق على مصر ، ومقدارها سبعة مليارات دولار .

ولكن الكونجرس لم يوافق على الطلب حتى الان ، ولن تسقط الديون مالم يوافق الكونجرس .. وكل مانرجوه ان يحسم الكونجرس خلافاته مع الحكومة الامريكية ، وان يوافق على طلب اسقاط الديون ، حتى لايؤثر هذا الامر فى العلاقة المصرية الامريكية ..

●●●



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

ونحن نطالب الدول الصديقة ، وفى مقدمتها الدول الاوربية والبابان ، ان تحذو حذو الادارة الامريكية ، فتعيد النظر فى الديون المستحقة على مصر ، وبالذات الديون العسكرية .

ان الدور الكبير الذى تلعبه مصر ، فى حفظ الاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط ، يعطيها الحق فى المطالبة بذلك .

ومن منطلق المصارحة ، والبعد عن الحساسية ، اقول ان دول الخليج يجب ان يكون لها موقف واضح ملموس عن تعويض مصر عن خسائرها ، وهى خسائر تحققت بسبب ازمة الخليج .

ومن منطلق المصارحة ايضا ، والبعد عن الحساسية ، اقول ان هناك وديعة مقدارها مليارا دولار ، اودعتها دول الخليج البنك المركزى المصرى لعام ٧٧ وكان المفروض ان يقدم هذا المبلغ فى ذلك الوقت مساعدة لمصر لاترد .. ولكن دول الخليج رات تقديمها فى شكل وديعة !

والوديعة لاتزال قائمة . وتتجدد فى كل سنة .. واتساءل الم يحن الوقت للتنازل عن هذه الوديعة كتاكيد للتعاون المتبادل خاصة ان هذه الوديعة تعتبر فى حكم الوديعة المعدومة !



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

مليونيرات مصر وأزمة الخليج

قلت فى مقال سابق ، أن الأوضاع فى مصر أحسن نسبيا من الدول المحيطة بها ، يكفى ان المعارضة لا تسحق فيها سحقا كما يحدث فى الدول الثورية والأنظمة الملكية ، بل ان من حقها انتقاد رئيس الجمهورية شخصيا رغم التضييق الشديد الذى تتعرض له .

واسارع الى القول بان الأوضاع فى أرض الكنانة مقارنة بغيرها من الدول العربية تشبه المثل العامى الذى يقول« الاعور وسط العميان مفتوح العينين» ! ! فمازالت بلادى فى خطواتها الأولى نحو الديمقراطية ، وتقع فيها اخطاء فادحة تطيح بكل القيم والمثل ، وتجعل العاقل حيرانا لما يحدث حوله ولا يفهم ما يجرى ! !

والطبقة المترفة فى مصر نموذج صادق للتخلف الذى نعيش فيه ! ! فى أى كارثة بالدول المتقدمة تجد الاغنياء يسارعون الى العون بأموالهم ، وكان هذا واضحا أيام مجد الاسلام الغابر عندما كان المسلمون قوة عظمى ولكن المليونيرات عندنا يبدو وكانهم يعيشون فى كوكب آخر ، الاف من المصريين عاشوا رحلة هلاك حقيقية قادمين من الكويت والعراق ، ومع ذلك لم أسمع أن مليونيرا واحدا مد لهم يد العون ! ! كنت اتوقع أن يسارع الاغنياء لنجدة المتضررين ، فيتبرعوا مثلا من أموالهم بما يكفى لاغاثة المصريين الذين وصلوا الى الاردن ويمدونهم بكل ما يحتاجون اليه حماية لهم من « البهدلة » الفظيعة التى تعرضوا لها هناك قبل وصولهم الى بلادهم ولكننا ـ كالعادة ـ أخذنا نبحث عن الحكومات الأجنبية طلبا للعون ! !

ورغم أن أزمة الخليج المستحكمة تهدد بنشوب حرب كبرى فى المنطقة والمصائب نزلت على ألاف المصريين من جراء ذلك فمازالت حياة الترف والعربدة على اشدها بين كبار القوم وكان شيئا لم يحدث وهؤلاء يتصرفون وكاننا نعيش فى أيام رخاء .

وقد ذهلت حقيقة عندما قرأت فى الصحف أنه تمت خطوبة ابن وزير النقل والمواصلات على بنت وزير البترول فى حفل يشبه ليلة من ليالى الف ليلة حضره مئات المدعوين .. وبدأ الحفل بزفة كبيرة وسط المشاعل استمرت ساعة كاملة وطبعا كان هناك طبل وزمر ورقص على انواعه .. غربى وشرقى ! !

واذا كان هذا قد حدث فى حفل الخطوبة ، فما بالك بما سيجرى فى الفرح ؟ ؟ وهل يعقل أن تنظم الحكومة« زفة» وسط المحنة التى نعيش فيها ؟ ؟

وأقول للمسئولين الكبار عيب قوى ما حدث ! ! من حق الوزراء ان يفرحوا بابنائهم ولكن دون اسراف او تبذير ودعوة ٥٠٠ مدعو وتورتة سبعة ادوار ! ! أطالبكم بمراعاة مشاعر الناس العاديين وأولاد البلد ، خاصة واننا فى أزمة اقتصادية خانقة .. للاسف نبحث عن القدوة بين حكامنا فلا نجدها ! !

محمد عبد القدوس

الديون العسكرية : ضرورة الحسم

مع تصاعد احداث ازمة الخليج واتخاذ مصر لموقف مبدئي معارض لضم اراضي الغير بالقوة ورفض اسلوب التسلم الغنائم . بدات الدول الغربية والعربية تدرك قيمة التضحيات التي تقدمها مصر ثمنا لموقفها المبدئي . وتحملت مصر المزيد من الخسائر التي لحقت باقتصادها الوطني والمواقف غير الاخلاقية التي تعرض لها المصريون كنوع من الانتقام الخسيس بسبب موقف مصر المبدئي . وفي هذا الاطار سارعت الولايات المتحدة بالمبادرة باعلان استعدادها لاسقاط ديون مصر العسكرية ، ١ر٧ مليار دولار ، وقدمت الادارة الامريكية مشروع قرار للكونجرس لاستصدار قانون يعفي مصر من ديونها العسكرية .

واذا كان هذا الموقف الامريكي يمثل بادرة طيبة للمساهمة في تخفيف الاعباء الاقتصادية التي تعاني منها مصر فقد بقي على الدول الغربية الاخرى الدائنة لمصر ان تحذو حذو الولايات المتحدة وتسقط ديونها العسكرية المستحقة على مصر في وقت تعد فيه هذه الخطوة مجرد تعبير عن التقدير للموقف المصرى المبدئي . هذا ولابد ان تعمل مصر في الوقت الراهن على ضرورة حسم هذه القضية حتى تتفرغ الحكومة لمواجهة اعباء استيعاب وتشغيل عشرات الآلاف من المصريين الوافدين من العراق والكويت . وبقي ان نؤكد ان حسم هذه القضية يقع على عاتق الدول الغربية ومن قبلها الدول العربية الخليجية التي يجب ان تدرك ان ديون مصر العسكرية انما هي محصلة مواقف مصر المبدئية والتزاماتها تجاه حماية الأمن القومي العربي .



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠

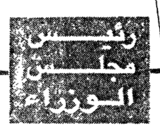
للأهمية

علمت «الاتحاد» ان اتفاقيات اقتصادية مهمة تم التوصل اليها بين مصر وعدة دول اوروبية وغربية واليابان ستحصل بموجبها مصر على قروض ميسرة ومنح اقتصادية لمواجهة الاضرار الناتجة عن ازمة الخليج. وعلمت «الاتحاد» ان رئيس وزراء اليابان سيعلن خلال زيارته للقاهرة في نهاية شهر اكتوبر القادم تقديم ٣٠٠ مليون دولار كقرض بفائدة ١ ٪ وفترة سماح لمدة ١٠ سنوات على ان يسدد القرض خلال ثلاثين عاما. كما ستقدم المانيا الاتحادية لمصر نحو ٩٧٥ مليون مارك كقروض عاجلة من بينها ٢٠٠ مليون مارك كمنحة لا ترد. وتعهدت فرنسا بتنفيذ البروتوكول المالي بين البلدين والذي تبلغ قيمته ٦٥٠ مليون فرنك فرنسي بالاضافة الى تقديم منحة بقيمة ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي. كما علمت «الاتحاد» ان صندوق النقد الدولي سيقدم حوالي ٧٠٠ مليون دولار قروضا ميسرة لمصر بينما سيقدم البنك الدولي ٣٠٠ مليون دولار للاصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠



وحديث أزال كثيرا من الغموض !

تحدث الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء للزميل محفوظ الانصارى وقال كلاما واضحا وازاح الستار عن كثير من الغموض الذى كان قائما وابان الجهود الضخمة لنشاطه ونشاط وزارته وكنت اتمنى الايحجب رئيس الوزراء نشاطه او بصمت عن توضيح جهود وزارته لمدة طالت وكثر خلالها قلق المواطنين واستفساراتهم خصوصا ان رئيس الوزراء امامه اكثر من فرصة للحديث وان كان لايحب الحديث في اجهزة الاعلام المقروءة او المسموعة او المرئية .. كان امامه فرصه ان يلتقي بلجان الحزب الوطني موضحا وشارحا ومفسرا نتائج اعماله وقراراته كان امامه فرصة الحديث امام لجان مجلس الشعب او الشورى وكان امامه فرصة الحديث في المؤتمرات السياسية او الشعبية التى يحضرها عند افتتاحه لمشروعات او مساهمته في مؤتمرات . لكنه للأسف الشديد فضل الصمت فترك الشارع السياسي يغلى ويستفسر دون مجيب "

واقول حسنا فعل رئيس مجلس الوزراء بحديثه الاخير فلقد ازال الكثير من جدار الصمت واوضح الكثير من الحقائق .. فقال ان التقديرات المبدئية لودائع ومدخرات وممتلكات العائدين من الكويت من واقع الاستمارات التى قدمت حتى الان تتراوح بين ١٠ و ١٢ مليار دولار اضافة الى فقدهم اعمالهم وموارد رزقهم ومازالت الحكومة تواصل حصر الخسائر وتم ابلاغ منظمة العمل الدولية بالبيانات الخاصة بحقوق المصريين وخسائرهم لتطبق دستورها وميثاقها من اجل اعادة هذه الحقوق وخاصة بالنسبة لمن يحملون عقود عمل وقال رئيس مجلس الوزراء ان لدى الحكومة المصرية خطابا رسميا مكتوبا من حكومة الكويت تؤكد فيه انها ستقوم بتعويض كل هؤلاء بمجرد عودة الشرعية واستقرار الامور واكدت الحكومة الكويتية انها تضمن عودة جميع المتعاقدين معها الى اعمالهم بالكويت بمجرد الانسحاب العراقى وقيام الشرعية .

وذلك بالطبع يطمئن الالاف من العائدين من الكويت .

وقال رئيس الوزراء ان خسائرنا المبدئية حتى الان من ازمة الخليج تقدر بمبلغ ٤,٥٢ مليار دولار وهذا تقدير مبدئي لان الازمة مازالت متحركة والانخفاض في موارد مصر من النقد الاجنبي مازال مستمرا .. وهذا التقدير يتعلق بخسائرنا من النقد الاجنبى اما خسائرنا في المجالات الاخرى المحسوبة بالجنيه المصرى فهي شيء أخر

وقال رئيس مجلس الوزراء اننا سنحتاج امام هذا الوضع الى خلق فرص


د . عاطف صدقى

عمل جديدة بتكلفة اضافية خارج المشروعات العادية المدرجة في الخطة وهذا امر يفرض علينا تغيير بعض معالم العمل الاقتصادى الاستثمارى في الفترة القادمة .. وقال لقد وضعنا بالفعل تقديرا مبدئيا لهذه الخطط وتبلغ تكلفتها من ٣,٥ الى ٤ مليارات دولار هذا العام لخلق ٦٠٠ الف فرصة عمل جديدة

وهذا بلاشك توضيح كان يجب ان يعلن على الراى العام ليكون كل مواطن في الصورة ولاتترك الشعب للشائعات

وتحدث الدكتور عاطف صدقي عن العناصر الايجابية في الازمة فقال ان اسعار البترول زادت حتى الان اكثر من ٤٠ ٪ وهذه الزيادة تعنى ٧٥٠ مليون دولار عائدنا السنوى من البترول ولقد اعدت الحكومة الامريكية مشروعا امام الكونجرس باعفاء مصر من دينها العسكرى الذى يبلغ ٧,٢ مليار دولار واسقاط هذا الدين يعنى اسقاط عبء خدمة الدين السنوى عن مصر ويصل الى ٧٥٠ مليون دولار وسقوط اصل الدين يعنى تحرير مصر من ٢١,٥ مليار دولار قيمة الدين اذا تم تأجيله وجدولته حتى عام ٢٠١٠ وقال رئيس الوزراء ان السعودية اعلنت عزمها على الوقوف الى جانبنا ومساعدتنا واعلنت الكويت ذلك ايضا واكدت دولة الامارات استمرارها في تمويل المشروعات الزراعية المصرية وزيادة المساعدات لمواجهة اثار الازمة وقال ان المؤسسات الدولية على اتصال دائم بنا وتتابع موقفنا بدقة وتعمل بكافة الوسائل لكي تجتاز مصر هذه الازمة الخطيرة وتخفيف الاعباء التي يتحملها الاقتصاد المصرى وتقدر معاونتهم في سد الفجوة التمويلية بحوالى ٢ مليار دولار هذا الى جانب ماقدمته الولايات المتحدة من تسهيلات أضافية بمجرد نشوب الازمة

ومن الايجابيات ايضا ان سعر القمح هبط من ١٦٠ دولارا للطن الى ٧٥ دولارا فقط وكذلك انخفضت اسعار السكر العالمية ولم تتخلف دول السوق الاوروبية بشكل جماعي او فردى عن المساهمة وقررت اليابان مساعدة الدول المتضررة ومنها مصر بمبلغ ٢ مليار دولار

واعتقد ان ماأعلنه رئيس مجلس الوزراء حول تحرير القطاع العام والازمة مع صندوق النقد وكافة قضايا الداخل قد ازال الكثير من الغموض واعطى كثيرا من الامل بالنسبة لمشكلات المصريين في الخارج والوضع الاقتصادى في ضوء مساهمات الدول العربية والاجنبية في تخفيف اثار الازمة علينا ونتمنى ان يتحدث رئيس الوزراء من وقت لاخر موضحا الحقائق شارحا المواقف حتى لايعيش الشعب في ظلال الشائعات المغرضة ■



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الخسائر المصرية

لايعرف حديث المصالح الا لغة واحدة هي لغة الحساب الدقيق « للأرباح والخسائر » التي لاتقتصر فقط على الجوانب المادية المباشرة وغير المباشرة ولكنها تمتد بوضوح وصراحة الى الجوانب الأدبية والمعنوية الى تفوق في اهميتها وقيمتها في المواقف الحرجة والحساسة والمصيرية كافة الحسابات المادية وهو حديث لايدخل فيه من قريب او بعيد اضاليل الحلم الكرامة والمروءة والنخوة لانها لاتمت له بالنسب القريب او البعيد فهو في النهاية حديث حسابات يجب ان تتوازن حتى تضمن توافق المصالح واستمراره وبغير ذلك يفرض التنافر والتضاد والاختلاف نفسه على مجريات الاحداث .

ويعبر الموقف الأمريكي في منطقة الخليج عن اسلوب حسابات المصالح للأقوياء باعتبارها القوة الاعظم في عقد التسعينات فلم يخجل كبار المسئولين وعلى رأسهم الرئيس بوش ولم يقل اعضاء الكونجرس بحاجتهم الى تغليف كلماتهم ببرقع الحياء المصطنع بل قالوا بحسم ووضوح ان امريكا لن تدفع تكاليف قواتها في الخليج وان الدول الخليجية يجب ان تدفع الجزء الاكبر من فاتورة التكاليف وعلى باقي الدول الصناعية الكبرى ان تدفع ماتستطيع

من هنا فإن حديث « الخسائر المصرية » بمفهومها « المادي والمعنوي » حديث طويل وعريض يحتاج الى دقة بالغة في الحساب وتدقيق ابلغ في السداد لان اسلوب الحساب وطريقة السداد هي التي ترتبط « فعلا وقولا » بالكرامة والنخوة والمروءة المصرية وهي امور لم يعد يقبل فيها على الاطلاق ذرة من التهاون لسبب بسيط يرتبط بان مصالح مختلف الاطراف الفاعلة والمباشرة يجب ان يكون هدفها الاول والاساسي هو نزع فتيل الحساسيات المتفجرة من اعماق كل مصري ومصرية وهو فتيل قائم على ركائز حقيقية في مقدمتها دماء الشهداء في حروب متواصلة دفاعا عن الحق العربي وهي حروب تحمل الانسان المصري تكلفتها من دمائه وقوته وعرقه

ولاتقتصر رسالة الخسائر المصرية على الاشقاء بل هي رسالة للعالم اجمع وفي مقدمته الولايات المتحدة وايضا من منظور حسابات المصلحة الدقيقة التي دفعتها الى قبض الفاتورة كاملة من اليوم الأول وفقا لتقديراتها وتقييمها وبغير حذف او تعديل مما يكشف الابعاد الدولية لحسابات المصلحة القائمة على « القبض الفوري » باعتباره الاسلوب الوحيد المقبول لتسوية الحسابات المصلحية الذي لايعترف ابدا بالتسويات المؤجلة او احاديث « الى حين الميسرة » .

وبمنتهى البساطة فان للعالم ولامريكا والغرب مصلحة في ضمان التدفق المنتظم للبترول وهي تتقابل مع مصلحة مصر في حتمية الاستقرار والهدوء بالمنطقة وقد دفعت مصر نصيبها الكامل في الفاتورة بمختلف اساليب الحساب وبقي على الاخرين تسديد فواتيرهم العاجلة ونزع فتيل التوتر من الفواتير القديمة المستحقة لمصر حتى يتحقق في ظل الديمقراطية المصرية استمرار الرضا والقبول الشعبي بالمساندة والدعم للاشقاء والاصدقاء لان المصريين اخرجوا كل مافي جيوبهم وكل مافي جيوب اجيالهم المقبلة للدعم المادي والسابق ؟ !

اسامة غيث



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج وآثارها على الاقتصاد المصرى

نستكمل فى هذا العدد تأثير أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى والآثار المترتبة على الغزو العراقى للكويت .. وبدأنا بتأثر أزمة الخليج بالنسبة للبترول خاصة أن العراق سيفقد حوالى مائة مليون دولار يوميًا نتيجة للحظر المفروض عليه مع ازدياد سعر برميل البترول يوميًا . ومن المحتمل أن يصل إلى أكثر من ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، ويقول دكتور صلاح الجندى أستاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة إنه ..

وبالنسبة لمصر من المتوقع ارتفاع عائد صادراتنا من البترول حيث تمثل صادراتنا من البترول نحو ٢٢ ٪ من حجم صادراتنا الكلية .. هذا وتقوم لجنة البت بهيئة البترول بمراجعة ومتابعة مستمرة للمتغيرات السريعة والمتلاحقة فى الأسواق العالمية للبترولية .. حيث قامت برفع سعر البترول المصرى عدة مرات منذ بدء الغزو ، فمع اليوم الأول للغزو تبين أن أسعار البترول العالمية تصاعدت بمعدلات كبيرة فتم رفع سعر برميل البترول المصرى بنحو ٤ دولارات وبعد أسبوع تم رفعه بنحو ثلاثة دولارات ، وكان السعر قبل الغزو نحو ١٦,٣ دولار للبرميل فأصبح ٢٣,٣ دولار للبرميل ، وفى ٢٠ أغسطس تم رفعه ثلاثة دولارات أخرى فأصبح ٢٦,٣ دولار للبرميل وفى ٢٣ أغسطس ثم رفعه أربعة دولارات أخرى فأصبح السعر ٣٠,٣ دولار للبرميل .. حيث تقوم لجنة البت بالعمل على تحديد أفضل سعر وفقا لظروف العرض والطلب العالميين لتحقيق أكبر عائد من النقد الأجنبى ، ومن المتوقع زيادة الطلب على البترول المصرى ، لأن الدول المستهلكة تفضل شراءه من البحر المتوسط مباشرة عن طريق خط سوميد خاصة بعد ارتفاع التأمين على السفن المتجهة إلى الخليج ، وبالرغم من ارتفاع سعر البترول المصرى المصدر فإن تكلفة الاستيراد من الخارج من المتوقع أن ترتفع بسبب ارتفاع سعر الطاقة ، وهذا بالطبع له أثره على ميزان المدفوعات المصرى والموازنة العامة للدولة ، لذلك فإن أمرا هذا شأنه يستوجب منا العمل على زيادة قيمة صادرتنا من البترول للخارج بترشيد الاستهلاك المحلى حتى نزيد الحصة التى يمكننا تصديرها إلى الخارج لاسيما أننا استهلكنا فى العام الماضى نحو ٥٠ ٪ من إنتاجنا حيث تجاوز الاستهلاك المحلى ٢٠ مليون طن عام ٨٨ / ١٩٨٩ حيث بلغ إنتاجنا نحو ٤٤,١ مليون طن عام ٨٨ / ١٩٨٩ .

كما أن استهلاكنا من الغاز الطبيعى قفز من ٥,٥ مليون طن إلى ٦,٧ مليون طن .. فنحن فى حاجة شديدة إلى ترشيد استهلاكنا من البترول لكى تواجه المتغيرات والظروف الطارئة التى نمر بها



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠

بعد احداث الخليج :

الخبراء يطالبون بتعديل محدود فى الخطة الخمسية

كتب ابراهيم عبد

أثار النقص المفاجىء فى ايرادات الدولة من النقد الاجنبى تساؤلات كثيرة حول تاثير هذا النقص على الخطة الخمسية وكيفية تعويض المكون الاجنبى لمشروعات الخطة وهل سيتم تعديل الخطة لتجنب الأثار السلبية لهذا النقص فى المكون الاجنبى على اهداف الخطة .. وماهى الاجراءات التى قامت بها الحكومة لايجاد مصادر تمويل لمشروعات الخطة ؟؟

من المعروف ان كل خطة تعدها الدولة يكون بها مجموعة من البدائل التى تتفق والتطورات الاقتصادية الجارية بحيث اذا حدث اى تغير فى ايرادات الدولة من النقد الاجنبى نتيجة الظروف الطارئة الخارجة عن ارادة الدولة فانه يتم تعديل اولويات الخطة من خلال هذه البدائل لتحقيق نفس اهداف الخطة مع تغيير الاولويات ..

تعديل محدود

ويوضح د . احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ان الاجتماعات التى تمت خلال الفترة الماضية وشهد بعضها رئيس الجمهورية استهدفت توضيح اهم الجوانب التى سوف تتأثر بنقص الايرادات اكثر من غيرها والتركيز على الاهداف الاستراتيجية للدولة فى المرحلة الحالية واعطاء المشروعات التى تحقق هذه الاهداف اولوية فى توفير التمويل بالنقد الاجنبى .. ومن هنا فان الدولة سوف تعطى اولوية لمشروعات استصلاح الاراضى واستكمال بعض مشروعات الطاقة والكهرباء واستكمال التوسعات فى الموانى واعطاء الاولوية للمشروعات التى تحقق اهدافا تصديرية

ويضيف د . احمد رشاد موسى ان اجراءات تعديل الخطة سوف تتم فى اضيق نطاق نظرا لطبيعة الاحداث فى الخليج وهى احداث مؤقتة ومن غير المتوقع استمرارها مدة طويلة وبالتالى فان اى تعديل فى الخطة يجب ان يكون محدودا للغاية حتى لايحدث ارتباك فى المشروعات المدرجة بالخطة وتتأثر بالتالى معدلات الاداء بما ينعكس سلبيا على اهداف الخطة الخمسية

ويركز د . رشاد على الاجراءات التى تقوم بها الحكومة لتعويض نقص الايرادات وايجاد بدائل تمويلية اخرى فى الفترة الحالية اكثر من اى اجراء اخر لتعديل الخطة وهذا هو الاجراء الواجب اتباعه فى الفترة الحالية وهناك امكانيات لتعويض هذا النقص فى الايرادات عن طريق المعونات الخارجية من المؤسسات الدولية ومن الدول الاوربية واليابان التى اعلنت عن مساعدات للدول المتضررة من احداث الخليج كما ان الصناديق العربية اعلنت عن توفير معونات جديدة لمصر لاستمرارية المشروعات بها والجانب الكويتى اعلن عن استمرار التمويل للمشروعات التى تساهم فيها الحكومة الكويتية واستمرارية اتفاقيات القروض مع مصر وفق الجداول الزمنية المتفق عليها

ويؤكد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى على ان هذه الاحداث سوف تستفيد منها مصر من الناحية الاقتصادية والسياسية نظرا للسياسة المعتدلة والمتزنة التى يتبعها الرئيس مبارك فى التحرك فى هذه الازمة

زيادة الودائع

ويشير د . احمد الصفتى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة الى زيادة الودائع بالنقد الاجنبى خلال الشهر الماضى نتيجة زيادة التحويلات من المصريين المقيمين بدول الخليج وهذا يلقى عبئا على البنوك فى القيام بدور هام فى الفترة الحالية للمساهمة فى اقامة مشروعات تستوعب العمالة القادمة من الخارج والمساهمة فى توفير التمويل للمشروعات خاصة بالنقد الاجنبى الا انه من الواجب تغيير بعض الاولويات فى الخطة خاصة فيما يتعلق باعطاء الاولوية للمشروعات التى تغطى حاجة السوق المحلى وتحقق فائضا للتصدير لتعويض النقص فى الايرادات الاخرى من النقد الاجنبى

كما ان القطاع الخاص عليه دور هام فى الفترة الحالية للقيام بالدور المنوط به فى تنفيذ جزء من خطة الدولة واستيعاب العمالة العائدة وهى كلها عمالة ماهرة ومدربة ..

ويطالب د الصفتى بضرورة زيادة الصادرات السلعية على المدى الطويل لانها تتميز بالاستمرارية ولا تخضع للتقلبات الخارجة عن ارادة الدولة مثلما يحدث لحصيلة السياحة والبترول وقناة السويس والتحويلات وهذا سوف يضمن موارد بالنقد الاجنبى تتصف بالثبات النسبى وينعكس ذلك على مشروعات التنمية فى الداخل



المصدر : السياسي

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التهريب للخارج مستمر
بعد أزمة الخليج !!

كشفت مصادر اقتصادية ان ازمة الخليج ادت الى تزايد هروب الاموال العربية الى الخارج وارتفاع معدلاتها فى البنوك العالمية فى الفترة التى اعقبت غزو العراق للكويت ..

وقالت هذه المصادر ان الودائع التى تخص مودعين عرب من عشر دول عربية لدى المصارف فى ٣١ مركزا ماليا دوليا بلغت نحو ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٨

كما يبلغ حجم المبالغ العربية الموظفة فى الخارج نحو ٦٧٠ مليار دولارتقريبا من بينها نحو ٢٠٠ مليار من دول العجز المالى وحدها

اما بالنسبة لمصر فقدرت المصادر حجم الاموال الهاربة بنحو ٥٠ مليار دولار وهو ما يتقارب من حجم المديونية الخارجية ..

سبب الهروب

ويرجع الخبراء هروب رؤوس الاموال خارج البلاد الى العديد من الاسباب منها المبالغة فى سعر الصرف واحتمال انخفاض قيمة العملة المحلية فى المستقبل مما يدفع بعض المواطنين الى التحول نحو الاصول الاجنبية والاستثمار فيها وكذلك غياب الثقة فى المناخ الاستثمارى وندرة فرص الاستثمار فى اسواق المال المحلية هذا بالاضافة الى سلبية اسعار الفائدة بمعدلات التضخم السائدة

كما ان هناك عوامل اخرى تقدمها الدول الاجنبية لتشجيع المستثمرين لتدفق رؤوس الاموال اليها مثل نظام تامين الودائع للمستثمرين غير المقيمين وعدم وجود ضرائب على بعض مستحقات غير المقيمين بالاضافة الى وجود نظم سياسية واقتصادية مستقرة

ويشير الخبراء الى ان هروب رؤوس الاموال يترتب عليها اثار عديدة تتسبب فى خلق مشكلات اقتصادية ضخمة منها حرمان الدولة من عوائد تلك الاموال التى تودع فى حسابات البنوك بالخارج وزيادة مشكلة المديونية الخارجية حيث تمثل تلك الاموال موارد ضائعة على الدولة كان من الممكن استخدامها فى تمويل عمليات التنمية بدلا من الحاجة الى الاقتراض الخارجى او استخدامها فى تمويل سداد المديونية الخارجية القائمة

كما يتسبب هروب رؤوس الاموال للخارج فى خلق عجز فى السيولة المحلية مما يدفع اسعار الفائدة الى الارتفاع ..

دفتر خاص لحصر العاملين فى الخارج

علمت « السياسى » انه يجرى الان بحث اصدار دفتر تصاريح عمل - يماثل جواز السفر - ويسرى لمدة ٧ سنوات وذلك لمعرفة عدد العاملين فى كل دولة ومهنة كل عامل ..

الدفتر يحمل رقما خاصا بكل دولة ..



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

نحو النور

سفينة الاصلاح.. إلى أين ؟

المرحلة القادمة تحتم علينا ان نبحث عن كل الوسائل التي تؤدي الى زيادة دخلنا القومي.. وتعويض خسائرنا الجسيمة الناتجة عن الازمة الطارئة التي تجتاح الخليج.وتمتد اثارها الى كل دول المنطقة.. بل والى العالم باكمله..

ومشاكلنا الاقتصادية ـ كما نعلم جميعا ـ مشاكل قديمة.. وكنا قبل وقوع احداث الخليج نسير نحو اصلاحها بخطى جادة.. ولكن وقوع هذه الاحداث ادى الى اعاقة سفينة الاصلاح.. وتاخيرها عن الوصول الى شاطىء الامان الاقتصادي في موعدها.

وكنا نعتمد في تحقيق خطة الاصلاح الاقتصادي على عدة مصادر للدخل.. ونقدر في حساباتنا ماسوف تحققه هذه المصادر من موارد.. ومدى تاثيرها على تخفيف العجز في الموازنة العامة واعباء الديون.. والهيكل الاقتصادي بصفة عامة.. ولكننا فوجئنا بان هذه الموارد بعد نشوب ازمة الخليج تتناقص وتنخفض معدلاتها بشكل ملحوظ.. وان حصيلتنا من السياحة التي كانت تقدر بمليار جنيه تقلصت الى ربع هذا الرقم.. وان مدخرات المصريين في الخارج قد انخفضت هي الاخرى بنسبة كبيرة.. وان دخلنا من قناة السويس قد تناقص ايضا.. وهذا العجز في الموارد ادى الى تعطيل برامج التنمية ومشروعات الاستثمار التي تعتمد عليها الخطة الشاملة للاصلاح المالي والاقتصادي..

وليس معنى هذا ان سفينة الاصلاح سوف تتوقف عن السير نهائيا.. وانها لن تبلغ شاطىء الامان وان سنوات المعاناة التي عاشها الشعب لن يجني ثمارها.. وان الجهد المضني الذي بذلناه في سبيل الاصلاح سوف يذهب هباء منثورا..

ان السفينة لابد ان تصل.. وان المعاناة التي تحملها كل مواطن لابد وانها ستؤتي نتائجها الطيبة.. ولكن لن يتحقق كل ذلك الا اذا تغير اسلوبنا في مواجهة المشاكل وعلاجها.. علينا ان نترك الاسلوب الذي يعتمد على العلاج بالمسكنات ونبحث عن جذور المشكلة.. حتى نصل اليها ونقتلعها.. وبذلك نكون قد نجحنا في التغلب عليها..

علينا ان نعرف ان رجال الاعمال الذين جاءوا بارادتهم الى بلادنا لاستثمار اموالهم.. لم يجيئوا اليها لسواد عيوننا.. او لعشقهم لجوها.. او لحبهم الشديد لشعبها.. او لرغبتهم في تقديم العون والمساعدة لنا بدون مقابل ولكنهم جاءوا لكي يضاعفوا ثرواتهم ورؤوس اموالهم.. ويحققوا اكبر ارباح ممكنة.. فاذا لم يجدوا التسهيلات والامتيازات والخدمات التي تحقق لهم ماجاءوا من اجله حملوا امتعتهم واموالهم ورحلوا الى مكان اخر يمكنهم فيه تحقيق امالهم واحلامهم واطماعهم!

ان سياستنا في تشجيع الاستثمار مازالت عاجزة عن تحقيق الهدف منها.. فهي لاتعمل على جذب المستثمرين بقدر ما تحاول تطفيشهم .ولا تهدف الى تسهيل مهمتهم بقدر ما.تسعى الى وضع العقبات في طريقهم حتى يفقدوا اعصابهم ويلعنوا الظروف التي جاءت بهم الى بلادنا !

ان جذب المستثمرين فن له قواعده واصوله.. ولكننا للاسف لانجيد هذا الفن.. انه لايعتمد فقط على تبسيط الاجراءات كما نعتقد.. ولكنه يعتمد على من يقومون بتنفيذ هذه الاجراءات والاسلوب الذي يتعاملون به مع المستثمرين..

لقد قامت الدولة بتبسيط اجراءات الاستثمار اكثر من مرة.. واصدرت قانونا جديدا للتيسير على المستثمرين ومنحهم المزيد من الامتيازات ومع ذلك لم يكفوا عن الشكوى. والسبب هو سوء اختيار الموظفين الذين يتعاملون معهم. فاذا اشترطنا في هؤلاء الموظفين اجادة الابتسام قبل ان نشترط اجادتهم للغات امكننا النجاح في جذب مئات بل الوف المستثمرين . ان تكشيرة واحدة من موظف صغير كافية لتطفيش عشرات المستثمرين..

وما نطالب به في قطاع الاستثمار نطالب به ايضا في قطاع السياحة.. فنحن لانحتاج الى الدعاية السياحية لجذب السائحين بقدر ما نحتاج إلى الابتسام في وجه كل سائح فاذا وضعنا في طريق السائحين منذ لحظة دخولهم الى بلادنا حتى مغادرتهم لها اشخاصا يعرفون الابتسام لاستطعنا ان نتفوق على كل بلاد العالم السياحية..

واخيرا ان الخطوات التي اتخذتها الحكومة منذ ايام لجذب المستثمرين والسائحين ومنها تحريك قانون سرية الحسابات في البنوك.. وتمليك بعض الاراضي المستصلحة للعرب ودعوة مديري شركات السياحة العالمية لزيارة مصر هي خطوات جادة على طريق الاصلاح.. ولا يسعنا الا ان نؤكد تقديرنا لها وحاجتنا الشديدة في المرحلة القادمة الى المزيد منها..

سمير عبدالقادر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

تساؤلات قومية

د . السيد عليوة

كم خسرت مصر فى أزمة الخليج ؟

بمناسبة الذكريات المجيدة لحرب اكتوبر ومكاسب الأمة العربية منها مقارنة بالخسائر الفادحة التى لحقت بنا نتيجة الغزوة العراقية للكويت ومضاعفات أزمة الخليج ... يحق لنا ان نتساءل كم خسرت مصر ؟ وكيف السبيل الى تدارك تلك الخسائر ؟

بداية نوضح أن التقديرات الأولية لعدة مصادر تراوحت بين عشرة او عشرين مليار دولار خسائر اقتصادية لحقت بمصر نتيجة أزمة الخليج ولكن هناك ...

بداية نوضح أن التقديرات الأولية لعدة مصادر تراوحت بين عشرة أو عشرين مليار دولار خسائر اقتصادية لحقت بمصر نتيجة أزمة الخليج . ولكن هناك ايضا خسائر اجتماعية وسياسية وعسكرية واستراتيجية وذلك فى المدى القصير أما فى المدى المتوسط والبعيد فليست محل بحثنا هنا لأنه يصعب حسابها .

الخسائر الاقتصادية تتمثل فى ضياع مدخرات المصريين العاملين فى الكويت والتى تقدر بنحو عشرة مليارات دولار : بالاضافة الى انخفاض ايراد قناة السويس نتيجة التوتر العسكرى والعقوبات الاقتصادية ضد العراق وانخفاض تقلبات النفط وضياع مستحقات المصريين فى العراق ، وتوقف التجارة بين البلدين وتعطل النشاط المصرفى والتحويلات وتوقف مشروعات الاستثمار التى كانت ستمول من الكويت بالاضافة الى هبوط الصادرات المصرية وركود الموسم السياحى كما أن استيعاب العمال الهاربين فى وظائف جديدة يستلزم نحو عشرة مليارات من الجنيهات .

أما الخسائر الاجتماعية فيخشى تفاقمها بعد عودة مئات الالاف من المواطنين فى الخارج وضغوطهم على الموارد المحلية وسوق العمل



التى تعانى من البطالة وتغذية عوامل القلق والأضطرابات الداخلية من جانب الجماعات الفقيرة والمتطرفين .

كما خسرت مصر سياسيا على المستوى الداخلى حيث فقدت الحكومة مصداقية سياستها السابقة بشأن مجلس التعاون العربى وبسبب استمرارها فى اختيار الحلول السهلة من تصدير العمالة الى الخارج هذا بخلاف بعض التذمر فى اوساط المعارضة من قبول التدخل العسكرى الأمريكى فى المنطقة والعمل الى جواره أما الخسائر العسكرية فتظهرمن امتداد الهيمنة العراقية العسكرية الى العالم العربى ـ هذا اذا نجح العراق فى ضم الكويت ، أوفقدان العراق كقوة عسكرية لصالح الأمن العربى اذا نشبت حرب طاحنة فى المنطقة تدمر الجيش العراقى ومرافقه .

وتتلخص الخسارة الأستراتيجية فى الوجود الأجنبى الذى لن يتزحزح عن المنطقة بسهولة . وتأجيل التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية وانصراف الأنظار عنها الى منطقة الخليج .

اما السبيل الوحيد لمواجهة هذه المشاكل فهو انتهاج المبدأ الرئيسى فى ادارة الأزمات الا وهو أنه « فى كل مشكلة فرصة » أى استثمار الموقف الصعب وتعظيم الجوانب الأيجابية فيه .

خلاصة القول أن الارقام وحدها ليست بكافية لتقييم الخسائر الحقيقية الجسيمة التى لحقت بمصر ، والتى لا يعوضها سوى سياسات جديدة فى تقنين العمل العربى المشترك وتنمية الاعتماد المتبادل مع دول الخليج فى مجالات الأستثمار والتوظيف والتعليم والتنقل والطاقة والسياحة والزراعة والأسكان جنبا الى جنب مع سياسات الدفاع والأمن والأعلام والعلاقات الخارجية .



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٠

الأمانة العامة لحزب الأحرار :

تعويض خسائر مصر بسبب أزمة الخليج وحماية المصريين العاملين بالعراق والكويت واليمن

تابعت الأمانة العامة لحزب الاحرار باهتمام بالغ وقلق شديد الآثار الاقتصادية المترتبة على مصر بسبب أزمة الخليج وتداعيات الموقف في المنطقة العربية واكدت على ان هذه الخسائر قد تصل الى اكثر من خمسة مليارات دولار سنويا بسبب الأوضاع المتدهورة في منطقة الخليج واصابة المنطقة العربية بالتوتر والاضطراب .

واستعرضت الأمانة العامة في اجتماعها برئاسة المهندس عبد الفتاح الشوربجي أمين عام الحزب الاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات العراقية ضد المصريين العاملين في العراق والكويت الى جانب التصرفات غير المسئولة التي تتخذها ايضا اليمن ضد المصريين العاملين بها والتي وصلت الى حد القتل في بعض الأحيان .

وأهابت الأمانة العامة بالحكومة المصرية والمنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية ومنظمة حقوق الانسان اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التصرفات غير القانونية والمخالفة للأعراف والمبادىء الدولية لحماية المصريين العاملين بالكويت والعراق واليمن والتي تهدف الى احداث وخلق مشكلات اجتماعية في مصر بجانب الأعمال التخريبية والمخططات الاجرامية التي تم ضبطها مؤخرا .

واكدت الامانة ان ازمة الخليج جعلت الفكر الذي تبناه حزب الاحرار منذ ان كان منبرا عام ١٩٧٥ ووضح من خلال برنامجه الذي اعلن على الشعب قد آن الاوان لتنفيذه بالنسبة لفكرة انشاء الدينار العربي وجيش عربي قوى وانشاء محكمة العدل الاسلامية العربية .

هذا وقد واصلت الأمانة العامة مناقشاتها حول الانتخابات البرلمانية القادمة والخطوط العريضة التي اعلنتها الحكومة حول قانون انتخابات مجلس الشعب واستعرضت خطة تحركها في المرحلة المقبلة بالمحافظات لعرض نتائج التحرك على المجلس الدائم للحزب في اجتماعه صباح الاربعاء الموافق ١٠/١٠/١٩٩٠ .

شهد الاجتماع حلمي سالم وشفيق جاد وابراهيم طلبة واحمد عبد المنعم حسان وتامر عسران وصلاح كامل رمضان وبهاء الدين طه وعادل مكين المسلمي وكمال عبد الهادي وعادل ضرغام .

حلمي سالم
امين تنظيم الحزب

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ أكتوبر ١٩٩٠

الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج يبحثها صدقى فى اجتماع اليوم

يبحث الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء فى اجتماع اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى اليوم الآثار الاقتصادية التى تعرضت لها مصر من جراء الغزو العراقى الكويت .

وصرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة بأن نجاح الوفد المصرى فى التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين بعد مباحثات طويلة يعد انجازا سوف يساعد على تحقيق جدولة بعض الديون



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا حدث في واشنطن ؟

اقتصاد مصر خرج من الدائرة المغلقة

ندة دو ية

بسبب تأثرها بأزمة الخليج

أكثر من مليار دولار من البنك الدولى وصندوق النقد والبنك الأفريقى وأمريكا وأوربا ودول الخليج



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٠

لم يكن احد يتوقع هذه النتائج التى توصل اليها الوفد الاقتصادى المصرى خلال زيارته للعاصمة الامريكية واشنطن ..

ان الوفد المصرى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى بذل جهداً خارقا خلال تلك الزيارة وكانت النتائج مرضية الى حد كبير .

واهم من هذا وذاك ان هناك انطباعا طيبا عن مصر ودورها فى منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة الراهنة .. وقد كان للموقف المصرى من ازمة الخليج اثره الكبير فى تحقيق المساندة الاقتصادية الدولية لمصر ..

اننا نستطيع القول ببساطة شديدة ان اهم تلك النتائج ان مصر خرجت من الدائرة المفرغة التى كانت تدور فيها المباحثات بينها وبين العديد من مؤسسات التمويل الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد وذلك منذ فترة طويلة تزيد عن سنة .

ماذا حدث فى واشنطن ؟

هذا هو السؤال الذى اجيب عليه من خلال لقاءاتى مع اعضاء الوفد المصرى برئاسة د . الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .

ذهب الوفد المصرى الى واشنطن وحقيبة كل وزير تمتلىء بالملفات والمستندات كل منها تحمل قضية من قضايا الاقتصاد المصرى :

تحقيق يكتبه :

محمود سالم

هناك العلاقة مع صندوق النقد . وهناك ايضا قضية المباحثات مع البنك الدولى . وهناك ملفات تتعلق بحجم الخسائر التى اصيب بها اقتصاد مصر نتيجة أزمة الخليج .. وهناك العلاقات مع وكالة التنمية الامريكية .

كلها قضايا تتشابك مع بعضها وكان لابد من ايجاد نوع من التنسيق خلال اجراء المباحثات بين الوفد المصرى والمسئولين فى كل هذه الجهات .. والذى تم هو الآتى :

تولى الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوفد مسئولية التنسيق التام وترتيب الاتصالات مع البنك والصندوق والوكالة وبعض المسئولين فى الادارة الامريكية .. حيث تولى بنفسه التباحث مع المسئولين بالبنك الدولى وكان معه د . موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ود . عرفان شافعى وكيل اول وزارة التعاون الدولى لشئون هيئات التمويل الدولية .

وتولى الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى مهمة التباحث مع صندوق النقد ومعه الدكتور محمد الرزاز وزير المالية ومصطفى الديب وكيل اول وزارة المالية وعبدالمنعم ابوالسعد وكيل محافظ البنك المركزى

وتولى الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء مهمة التباحث مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية ومعه د . يوسف بطرس غالى مستشار مجلس الوزراء .

وقد انضم محمد عبدالحليم ابوغزالة مساعد رئيس الجمهورية الى الوفد المصرى وشارك فى هذه المباحثات .. كما انضم الى الوفد المصرى السفير عبدالرؤوف الريدى سفير مصر بواشنطن وأشرف غربال سفيرنا السابق هناك وسيد البوص المستشار التجارى بالسفارة المصرية .

المهم كان هناك تنسيق تام .. واستمرت المباحثات ليلا ونهارا ..

الاتفاق خلال اكتوبر

ولنبدأ بصندوق النقد . صحيح ان الاتفاق النهائى لم يتم . لكن اتفاقا تاما على الاطار العام حدث بالفعل . وتصل بعثة الى القاهرة فى منتصف الشهر الحالى برئاسة بول شابربيه رئيس قسم مصر بالصندوق لاعداد الاتفاق فى صورته النهائية والذى سيحدث ان هذه البعثة غير مخولة لاقرار الاتفاق لكنها ستعد تقريرا تعرضه عقب عودتها الى واشنطن على ميشيل كمدسيو مدير صندوق النقد الذى يعرضه بدوره على مجلس ادارة الصندوق لاقراره .. وهذا لن يستغرق اياما طويلة ومن المنتظر أن يتم الاتفاق نهائيا مع الصندوق أواخر اكتوبر أو اوائل نوفمبر المقبل على اكثر تقدير .. هذا امر أصبح متفقا عليه ..

وعقب ذلك تذهب مصر الى نادى باريس يوم ١٢ نوفمبر بالتحديد لاعادة جدولة اكثر من ١٠ مليارات دولار مستحقة على مصر لـ ١٨ دولة هى اعضاء نادى باريس .

وسوف يتيح الاتفاق مع الصندوق حصول مصر على نحو ١٨٠ مليون دولار (من الصندوق) .

نادى الفقراء

ولعل من اهم النتائج التى توصل اليها الوفد المصرى فى واشنطن هو تجديد عضوية مصر فى هيئة التنمية الدولية والتى كانت عضويتها فيها قد توقفت منذ عام ١٩٧٩ .

والدكتور الجنزورى يرى فى هذه



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٠

العودة خطوة كبيرة وهامة لانها تتيح لمصر التخفيف من أعباء تكاليف الديون عندما يتم التوصل الى اعادة جدولة ديون مصر بعد انجاز الاتفاق بين كل من مصر وصندوق النقد والبنك الدولى .

وهذه الخطوة الهامة كما يقول اعضاء الوفد المصرى سوف تحقق لمصر الحصول على قروض هذه الهيئة التى يطلق عليها اسم « نادى الفقراء » وبنوع من التحديد سوف تستفيد مصر بميزتين :

● الأولى هى الحصول على قروض ميسرة من الهيئة . وبالفعل تقرر حصول مصر على ٣٥ مليون دولار قررت الكويت منحها للهيئة لتمنح لمصر من خلال المنظمة الدولية .

● والميزة الثانية وهى الأهم : هى ان مصر تستطيع عند اعادة جدولة ديونها فى نادى باريس ان تتمتع ببعض الاعفاءات التى تقررت خلال مؤتمر الدول الصناعية فى « تورنتو » وهى عبارة عن ٣ بدائل :

● الأول هو الاعفاء من ثلث قيمة الديون الحكومية الرسمية للدول الاعضاء فى نادى باريس (١٨ دولة) وهى تضم امريكا ودول غرب اوربا واليابان .. ولا يشترك فيه الاتحاد السوفيتى ولا الكتلة الشرقية .

● والبديل الثانى هو تخفيض سعر الفائدة الى معدل لا يتجاوز ٣٪ .

● والبديل الثالث هو اطالة فترة السداد الى ٣٠ عاما .

وعموما فان الخطاب الخاص بعودة مصر الى هيئة التنمية الدولية سوف يصل الى مصر من واشنطن خلال اكتوبر الحالى وبعدها تبدأ الخطوات التنفيذية . وتبدأ مصر مرحلة دراسة أفضل البدائل المتاحة وفقا لظروف ديونها والفوائد المستحقة عليها والآجال الخاصة بالسداد لكل دولة على حده .. وتلك عملية سوف تستغرق بعض الوقت لكنه ليس طويلا .. والمهم هو الاتفاق على مبدأ المساندة الدولية لمصر .

وبشكل عام فان قروض هيئة التنمية الدولية (بدون فوائد) وتسدد بعد فترة سماح تتراوح بين ١٠ و ٢٥ سنة ويتم التسديد خلال ٥٠ سنة ..

مسالة وقت ..

امر آخر اكده لى معظم اعضاء الوفد المصرى وهو التأكيد على ان اسقاط الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة الامريكية هو فى حكم المتفق عليه .. والمسألة فقط .. مسألة وقت وسوف تثبت الأيام القادمة ذلك .. هذه الديون تبلغ ٧,١ مليار دولار ..

●● وفيما يتعلق بالبنك الدولى فان الاتفاق تم ولا ينقصه سوى التوقيع وهذا الاتفاق يتيح حصول مصر على ٣٠٠ مليون دولار بفائدة ٧,٧٪ وهى تتغير كل ٦ شهور لكنها تدور حول نفس النسبة ويسدد خلال فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة بعد فترة سماح تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات .

●● ويصاحب هذه الاتفاقيات حصول مصر على ٢٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الافريقى تخصص لاعادة هيكلة الاقتصاد المصرى .

٣ صناديق ..

وقد تم الاتفاق فى واشنطن كذلك على اقامة ٣ صناديق تخصص حصيلتها لمساندة الدول التى تضررت بشكل اساسى من احداث ازمة الخليج وهى مصر وتركيا والاردن وهذه الدول اطلق عليها هناك اسم « دول الخط الاول » .

وهذه الصناديق تفصيلها كالتالى :

● صندوق تساهم فيه كل من الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية والدول العربية الخليجية .

● صندوق اليابان وهو عبارة عن ٢ مليار دولار قروضا طويلة الاجل تسدد على ٣٠ سنة بفائدة لا تزيد عن ١٪ .

● صندوق خاص بمصر وحدها .

وكان من المتفق عليه مع البنك الدولى وصندوق النقد اقامة هذا الصندوق الخاص بمصر وكان مقررا اقامته لمساعدة محدودى الدخل الذين يتأثرون باجراءات الاصلاح الاقتصادى ولكن اتفق مؤخرا بواشنطن على توسيع نشاطه لمساعدة المصريين العائدين من الكويت والعراق عن طريق تمويل توفير فرص عمل بديلة لهم .

وهذا الصندوق سوف يبدأ نشاطه قريبا . ومن المتفق عليه ان تصل حصيلة هذا الصندوق الى نحو ٥٠٠ مليون دولار من أمريكا واليابان والكويت والمانيا وفرنسا وبعض الدول الاوربية الأخرى وهى منح لا ترد .

ويؤكد هنا اعضاء الوفد المصرى ان هذا هو المعيار الحقيقى لمساندة مصر اقتصاديا ..

وقال لى اعضاء الوفد انه اجريت اتصالات مع العديد من ممثلى الدول المساهمة فى هذا الصندوق وبعضها أعلن بالفعل التزامه بالمساهمة .. ومن المؤكد ان باقى الدول سوف تعلن ذلك قريبا . وتجرى حاليا اتصالات بسفراء مصر فى واشنطن والدول الأوربية لاتمام التنفيذ ..

★ ★ ★

تلك هى قراءة سريعة للاحداث التى تمت فى واشنطن والتى كان طرفها الأول الوفد الاقتصادى المصرى وكان طرفها الثانى ممثل هيئات التمويل الدولية .. والتى انتهت الى حقيقة هامة وهى الاقتناع بجدية مصر فى الاصلاح الاقتصادى وكذا حتمية المساندة الاقتصادية الدولية لمصر ..

حقيقة لقد كانت هذه الجولة من المباحثات .. جولة مختلفة : مختلفة فى سير أحداثها .. مختلفة فى ظروفها .. والأهم من ذلك انها كانت مختلفة فى نتائجها .



المصدر : الأخبار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

أزمة الخليج ومشاكل مصر الاقتصادية



بقلم نظمى بطرس

الذى لاشك فيه ان أزمة الخليج قد رتبت آثارا اضرت بالاقتصاد المصرى .. منها على سبيل المثال ما كان يعود على مصر من دخل قناة السويس والسياحة وايداعات المصريين العاملين فى الخارج ، فى الوقت الذى بدأت فيه مصر تعمل على زيادة التنمية . غير ان مصر وقفت قبل كل دول العالم .. وقفة الحق والمبادىء وسيادة الشرعية فى صلابة ويقين مهما ترتبت على هذه الازمة من متاعب سياسية واقتصادية ، فلا تستطيع مصر ان تقف موقف المتفرج .

وهذا ما يدعونا ان نتساءل : وقد شهد العالم كله ان مصر القيادة والريادة العربية ، رغم اعبائها الضخمة ، تقدمت كعهدها الى الصف الاول تتحمل الاعباء الكبرى ومواجهة هذه الغزوة البربرية ، وتبعث بقوات من جيشها يؤدى دوره وواجبه نحو حماية الامة العربية من حماقة صدام حسين .. ما هو موقف الدول الغنية امام هذه الوقفة النضالية لمصر ؟!

أن مصر تؤمن ان العالم كله يمثل جسدا واحدا ، اذا تداعى جزء منه فان هذا التداعى يؤثر على الجسد كله .. وعلى الدول الغنية ان تعى هذه الحقيقة ، وان تعى ايضا ان الدول العربية أو الفقيرة جزء لا يتجزأ منها ، وعليها ان تعوض هذا الجزء بما يوفر العلاج لصحوة تعمل معه من أجل الرخاء والبناء للعالم كله ..

xxx

وقد اعربت الادارة الامريكية عن موافقتها على التنازل عن ديون مصر العسكرية التى تكبدتها فى حروب من أجل تحرير الارض الفلسطينية .. بل اكثر من ذلك تحرير الدول العربية .. وقاتلت فى اليمن السعيد الذى يقف اليوم ، مناوئا ومعارضا للسياسة العربية ..!

هل طالبت مصر الدول العربية الغنية ان تؤدى نصيبها فى هذه الحروب ؟

لا .. والف لا ..

وهل أدت هذه الدول العربية الغنية شيئا لمصر ..

لا نقول هذا لطلب المعونة ، بل نقوله لان صدام حسين نفسه زعم انه قد حارب ايران ثمانى سنوات واستنزف من الدول العربية ما استنزفه ، ويطلب اليوم المزيد بمقولة ان هذا يمثل حقا له .. وهو نفسه بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب العراقية الايرانية يعود الى ما قبل الحرب .. الى اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ وكأنه لم تكن هناك أزمة شط العرب .. واستغلها فى جمع المال من أجل الحرب ..!

ثم ما هو موقف الدول الدائنة لمصر .. وهى تعلم بمكانتها الريادية والقيادية ، وانها أرض السلام والامن والاستقرار .. وانه يجب ان يتوافر لديها اقتصاد سليم حتى يكون هناك سلام واستقرار ؟

صحيح ان الادارة الامريكية أبدت موافقتها على التنازل عن الديون العسكرية ، غير ان هناك ديونا اخرى ، من البنك الدولى ، وصندوق النقد ، وتسهم الولايات المتحدة الامريكية بنصيب كبير فيه ، وتملك من الاصوات نسبة كبيرة بقدر رأس مالها فى البنكين ، كما تملك انجلترا وفرنسا انصبة كبيرة .. وتجرى الآن مفاوضات مع البنك الدولى بشأن هذه الديون وهو أمر يتطلب وقفة جديدة من مؤداها تخفيض هذه الديون وتأجيل سدادها بفترة سماح بلا فائدة ..

الى جانب ذلك هناك خسائر جسيمة لحقت بالاقتصاد المصرى نتيجة هذه الغزوة البربرية وقد اقر العالم كله حاجة مصر الشجاعة صاحبة السياسة القائمة على المبادىء .. حاجة مصر الى منحة ، تغطى بعض خسائرها ، وهى اكثر الدول تضررا من هذه الغزوة الباغية ..

مرة أخرى اقول بكل الصراحة والشجاعة .. مصر لا تتسول .. انما مصر تؤمن ان العالم كله جسد واحد ، وان اى جزء يضار ، يترتب عليه أشد الاضرار بالعالم كله ..

فما بالكم ومصر القيادة ، وفى منطقة الشرق الأوسط التى تميزت بالحساسية .. وهى داعية السلام والاستقرار والامن والامان !

رعاك الله يا مصر .. ورعى الزعيم محمد حسنى مبارك .. ورعى هذا الشعب المؤمن المناضل من أجل الحق والعدل للانسانية كلها بلا استثناء ..

●● كاتب المقال
عضو مجلس الشورى والمؤرخ السياسى والمحامى بالنقض



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

نحن والصندوق .. ونحن وأمريكا !

• إرفعوا أيديكما عن مصر !

عصام رفعت

تعلقت الامال ودار الحديث متجددا حول نقطتين قديمتين ولكن الحديث فيهما دائر ومستجد ومتجدد .

هما :

الصندوق .. و أمريكا

اما عن الصندوق فهناك بشائر أمل او امال حول الاتفاق مع الصندوق وامكانية الذهاب الى نادى باريس في الشهر القادم لاعادة جدولة ديوننا الخارجية .

ونحن نجد أنفسنا هنا لا نوافق على هذه الآمال ولا نوافق على الذهاب الى نادى باريس .

نحن يجب ان ننظر لانفسنا و أوضاعنا الاقتصادية ما قبل ٢ اغسطس وما بعد ٢ اغسطس وعلى ضوء هذا التحديد يمكننا تحليل وتوفيق وتحديد اشكال و أنماط علاقاتنا الاقتصادية الخارجية .

كنا قبل الغزو العراقي للكويت نتفاوض مع الصندوق . وقد طالت تلك المفاوضات واتخذنا خلالها العديد من الاجراءات الاقتصادية لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٠

وكان موقف الصندوق بكل الصراحة والوضوح هو موقف متعنت ، وليس هذا سرا او أمرا خافيا على أحد

كان التعنت واضحا .. لماذا ؟ قد يكون هناك سبب أو آخر ، وقد تكون هناك قوة ضغط معينة تحول دون التوصل الى الاتفاق

وكان الاتفاق ضروريا مع الصندوق لأمرين اولهما أن نصل الى عملية اعادة جدولة الديون وثانيهما ان تستطيع مصر ان تمارس مرة أخرى علاقاتها الخارجية مع البنوك والموردين للحصول على التسهيلات الملائمة ..

كان كل ذلك طبيعيا ويسير في مجراه الطبيعي قبل الثاني من اغسطس يوم الغزو العراقي للكويت .

ولكن بعد الثاني من اغسطس كان لابد من اعادة تشكيل تلك العلاقات الاقتصادية على نحو جديد يأخذ في اعتباره عدة أمور :

اولا : ان موقف مصر المبدئي من أزمة الخليج هو موقف نابع عن دولة تخدم مبادئها ووجودها ودورها في المنطقة وهي دولة الاستمرار والاستقرار على المبادىء والمواثيق .

وثانيهما : ان مصر رغم ما عرض عليها من رشوة بلغت ٢٠ مليار دولار ورغم اغراء هذه الرشوة في ظروف اقتصادية صعبة فقد آلت على نفسها أن تتحمل المشاكل والا تضحى بمبادئها .

وثالثهما : ان مصر حين تتعرض مواردها الخارجية من النقد الأجنبي الى الانخفاض فانها يجب أن تحصل على تعويضات عادلة ومكافئة للخسائر وسريعة ومستمرة . وان جزءا من هذه التعويضات ليس بالضرورة ان يكون نقديا او نقدا سائلا وانما يمكن أن يكون في سرعة التوصل الى اتفاق مع الصندوق وان هذا الاتفاق يجب الا يكون مجرد اتفاق يتم توقيعه في الظروف العادية ولكنه اتفاق يحدث في ظروف استثنائية تتطلب السرعة في التوصل اليه وايضا الاستثناء في قواعده وشروطه ونتائجه بمعنى أن يصل الى المطالب باعفاء مصر من ديونها الخارجية

□□□

اننا نفهم ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي يجب أن يكون اتفاقا لاسقاط الديون واتفاقا لمزيد من التسهيلات لمعالجة الأوضاع الناشئة عن الآثار السلبية الاقتصادية نتيجة للغزو العراقي للكويت

اننا نتطلع الى اتفاق استثنائي لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية وليس مجرد الاتفاق التقليدي الذي كان يتواءم مع ظروف ما قبل الثاني من اغسطس حين قامت العراق بغزوها للكويت .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٠

اما عن الولايات المتحدة الأمريكية فالقصة ايضا تختلف كثيرا ذلك أن معالجة القضايا الاقتصادية المعلقة بين البلدين ينبغى أن تتم بروح مختلفة الآن عن الفترة السابقة للغزو العراقى للكويت .

وكانت ابرز تلك القضايا المعلقة هى الديون العسكرية .

ولطالما طلبت مصر من الولايات المتحدة اعادة جدولة تلك الديون او تخفيضها او بيعها الى بعض البنوك الاخرى للاستفادة من انخفاض سعر الفائدة

وكان رد الولايات المتحدة دائما أو الحلول التى تقدمها هى بمثابة « نفخ للديون » اى زيادتها بدلا من تخفيضها .

كل الديون خلال ٧٩ ــ ١٩٨٤ كانت ٤,٥ مليار دولار ولكن مع الفوائد بلغت ٦,٧ مليار دولار هذا غير ما تم دفعه منها مباشرة ونقدا .

وكان لابد أن تقدر الولايات المتحدة الأمريكية ظروف اقتصاد مصر بعد أزمة الخليج .

فنحن أمام موقف فريد له تأثيراته وهو موقف استثنائى يجب معالجته ايضا بقرارات استثنائية تتلاءم مع الظروف الجديدة .

ان مرحلة ما بعد الغزو العراقى للكويت تتطلب فى هذه النقطة حلا واحدا ليس له بديل وهو اسقاط كل الديون العسكرية الأمريكية .

صحيح ان الادارة الأمريكية سعت فى هذا سعيا مشكورا ولكنه وقف عند أبواب الكونجرس ولم تستكمل المساعى .

تستطيع أمريكا ان تفعل هذا وتستطيع أمريكا بكل ما لديها من قوة ذاتية وقوة اقناع ووسائل متعددة أن تفعل الكثير .

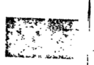


المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠

أما ان يقف الطلب امام الكونجرس وفى أروقته فهذا أمر مرفوض فى الظروف الاستثنائية التى نمر بها .

□□□



واخيرا نقول للصندوق ولأمريكا ارفعوا ايديكما عن مصـــر ..



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

■ يوميات الأخبار يكتبها اليوم وجيه أبو ذكرى ■

** وشاركت الكثير من الدول العربية في حرب تجويع مصر التي قادتها العراق ، أى أن خسائر مصر يجب أن تكون بأثر رجعى !

لجنة لبحث الخسائر المصرية!

تعالوا – ايها الأشقاء – نتحدث بصراحة .

لقد كانت مصر ، حتى بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ، تجد كسرة الخبز الرخيصة ، والمسكن الرخيص ، وكان الدخل المحدود يكفي الأسرة ، مهما كان هذا الدخل . ثم حدثت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، فارتفع سعر برميل البترول والذى كان أقل من اثنين من الدولارات ، ثم قفز اثناء الحرب وبعدها حتى وصل الى اربعين دولارا للبرميل ، وأدى هذا الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا او فى نفس الوقت تزايدت مدخرات دول البترول ، دون مساهمة ايجابية فى دعم اقتصاد الدولة التى تسببت فى رفع اسعار البترول ، وكلنا نذكر لجنة الخليج لدعم الاقتصاد المصرى !!

ثم حدثت مرحلة أخطر ، وهى مرحلة قادتها العراق ، ويطلق عليها مرحلة « تجويع مصر عربيا » ، وشاركت الكثير من الدول العربية فى حرب التجويع هذه ، اى ان خسائر مصر يجب أن تكون بأثر رجعى .

وخلال حرب التجويع ، وخلال دفع مصر خارج الأسرة العربية ، كانوا ينزعون صمام امانهم . وكانوا يتركون الساحة للقتلة والسفاحين ومحترفى الابتزاز دون رادع . فضعف مصر من ضعف العرب وقوة مصر لقوة العرب . ما كانت مصر القوية فى يوم من الأيام الا سندا للعرب ، وما كانت قوتها للتهديد او الوعيد ، فنحن أمة تصون ولا تبدد ، تحمى ولا تهدد ، تشد أزر الضعيف ، وتقف بصلابة ضد كل حيوان جامح .

● ● ●

مصر خسرت كثيرا من حرب التجويع .

مصر تسببت فى رفع أسعار البترول العربى وانكوت بنار ارتفاعه .

واريد أن أقول ان صدام حسين ، كان يربط بين الأزمة الاقتصادية المصرية الطاحنة وطموحاته الجغرافية فى الأرض العربية ، بل ان حزب البعث الدموى العراقى قالها صراحة ، لابد من ضرب مصر ، وشن حرب اعلامية عليها ، وتجويعها ، ونقل قيادة الأمة العربية نهائيا الى بغداد ، وهو يرى ان هذه الأمة منقادة ، ومصر ترى انها جزء من الأمة العربية ، وان هذه الأمة ليست فى حاجة الى قيادة ، ولكن فى حاجة الى تضامن ، وان ضعف دولة عربية هو مرض فى جسد واحد .

● ● ●

خسائر مصر كثيرة . سواء بسبب غزو العراق للكويت ، او قبل ذلك بكثير .

ولذلك .. فارجو ان تشكل لجنة لحصر هذه الخسائر ، وهذا ليس اقتراحى ، ولكنه اقتراح صديق خليجى يذوب فى حب مصر ، ويعرف قدرها ، وتاريخها وعلاقاتها العربية قبل البترول .

أزمة وزير

فور قيام البربرى صدام حسين بغزو الكويت ، خلق فى مصر مجموعة من الأحداث المفاجئة ، وامتحانا عاجلا لكل أجهزة الدولة لمواجهة الموقف ، ابتداء من الادارة السياسية ، وحتى ذلك الموظف الصغير الذى يقبع خلف مكتبه فى وزارة القوى العاملة .

وقد واجه الرئيس حسنى مبارك تلك الأزمة الطارئة بعدة مبادرات ومواقف ، أشاد بها العالم أجمع ، وأدار المعركة السياسية بحكمة بالغة ، والقى بأكثر من طوق نجاه لنيرون بغداد ، وعقد القمة العربية خلال ساعات لانقاذ الموقف عربيا ، ولأول مرة تصدر القمة قرارات شجاعة لوقف التهور العراقى والذى لا يعرف الا الله .. أين كان سينتهى تهور سفاح بغداد .

وخلال ساعات ، استطاع الفريق يوسف صبرى أبو طالب ان يرسل خير جند فى الأرض الى المملكة العربية السعودية لحماية الأماكن المقدسة والدفاع عن الشرعية العربية الدولية ، وتحجيم هذا السفاح المسعور ، الذى بدأ يدق أبواب السعودية .. وشهد العالم القدرة العسكرية المصرية فى التحرك السريع عبر آلاف الأميال ، لمواجهة الموقف الطارىء الذى لم يكن فى الحسبان .

وخلال ساعات ايضا ، كان الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، يشارك بالخبرة السياسية والدبلوماسية فى ادارة المعركة السياسية العالمية ، ووسط ضباب هذه المعركة ، لم ينس القادمين من الكويت عبر السعودية والاردن ، وعلى الفور ، كان فى الخارجية مكتبا للاطمئنان على المصريين الموجودين بالكويت ، ثم أنشأ بعثة دبلوماسية ، سواء من سفارة مصر فى عمان ، أو من القاهرة ، تقيم اقامة دائمة فى الصحراء عند منطقة الحدود العراقية الأردنية ، التى اشتهرت باسم الرويشد ، لتمسح دموع العائدين من الكويت بعد أيام الرعب التى شاهدوها فى الكويت أو فى رحلة العودة حتى الرويشد ، وتقدم لهم البعثة الدبلوماسية كل ما يحتاجونه فى حدود الامكانيات المتاحة ، سواء مال أو طعام أو شراب أو رعاية صحية ، ثم يتجهون اما الى مطار عمان ومن عمان جوا الى القاهرة او ميناء نويبع ، حيث يركبون العبارات فى طريقهم الى أرض الوطن .

والمهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات ، أقام غرفة عمليات ، لتكثيف عدد العبارات والاتوبيسات ، واستطاع – من خلال هذه الغرفة – رفع المعاناة عن القادمين ، وانهاء التكدس سواء فى منطقة الرويشد ، أو فى ميناء العقبة ، وتم نقل ما لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين ألف مواطن فى اقل من شهرين الى أرض الوطن .

وقام الدكتور فؤاد اسكندر وزير الدولة لشئون المصريين العاملين بالخارج ، بدور هام ، حيث اقام فى نويبع لحل كافة مشاكل العائدين مع الجمارك والجوازات ، وكان لتواجد الوزير فى نويبع دور هام فى راحة العائدين واعادة الابتسامة لهؤلاء الآلاف بعد رحلة المعاناة .

وقام الدكتور فتحى سرور وزير التعليم باصدار قرارات هامة لالحاق ابناء العائدين فى المؤسسات العلمية والتربوية المصرية ، وما يترتب على ذلك من اعباء .

باختصار .. انها ملحمة .. اضاعت الفرصة على صدام حسين الذى تصور أنه يخلق أزمة للحكومة المصرية بعودة هؤلاء الى أرض الوطن .

● ● ●



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثم يأتي دور الاعلام المصرى ..

لقد استطاع صفوت الشريف وزير الاعلام أن ينقل أصداء هذه المعركة من كل ركن من أركان العالم ، على الشاشة المصرية ، وجعل الناس فى وسط الأحداث ، داخل الكويت ، فى حفر الباطن ، فى الرويشد ، فى مياه الخليج مع قطع البحرية ، مع جنود مصر وهم فى طريقهم الى الحدود السعودية الكويتية ، بالاضافة الى التحليل السياسى الرفيع ، حتى ان محطات العالم العربى قد طلبت من صفوت الشريف كل البرامج السياسية التى أذيعت من تليفزيون القاهرة لاذاعتها على الأمة العربية ، لقد كان الاعـلام المصرى عـلى مستـوى المسئولية .

● ● ●

اذن .. الكل وقد بادر .. وقد دخل المعركة دخول الفرسان .

كل الوزراء .. وكل الوزارات ..

ولا تكفى هذه « اليوميات » .. لسرد تلك الملحمة التى قامت بها الادارة المصرية السياسية والتنفيذية .

وعلى اثر الغزو العراقى للكويت .. توقفت أو تعثرت صناعة من أهم الصناعات المصرية ، وهى صناعة السينما .

وهـذه الصنـاعـة ، هى أهم الصناعات المصرية ، فهى ثقافة ورسالة وتجارة وصناعة . وبسبب توقفها ، انها تعتمد اعتمادا كبيرا على التوزيع الخارجى ، وكانت الكويت تشترى الفيلم المصرى بما لا يقل عن ٢٥ ألف دولار امريكى ، أى حوالى ثلث أو ربع تكاليف الفيلم المصرى .

وهذه الصناعة الهامة تتبع وزير الصناعة بصفتها صناعة .

وهى فى نفس الوقت تتبع وزير الثقافة بصفتها واحدة من أهم الفنون .

وكنت أتصور أن وزير الثقافة ، سوف يدخل المعركة كالفـرسان ، ويمنع توقف الاستديوهات المصرية لأول مرة منذ انشاء السينما ، ويسأل كم فيلم فى العام تنتجه الاستديوهات ، ولنقل أن عدد الأفلام فى العام ٣٠ فيلما ، وأن الكويت كانت تساهم بمائة ألف جنيه لكل فيلم ، اذن الحل العاجل لهذه المشكلة « العويصة » هو ثلاثة ملايين جنيه ، كان فى امكان وزير الثقافة أن يذهب الى رئيس الوزراء ، وهو صديقه ، ويحصل منه على المبلغ ، ويقدمه سلفا للمنتجين حتى لا تتوقف صناعة السينما ، وخاصة أن الحكومة قد حصلت على تعويضات عن بعض الخسائر . فلقد كنت أتصور الا ينام وزير الثقافة قبل أن يرى عودة الروح فى استديوهات السينما .

هذا تصورى لحل الفرسان .

بعد ذلك يجتمع مع المهتمين بصناعة السينما ، لمعرفة الأسباب التى أدت الى المأزق التى هى فيه نتيجة غزو الكويت ، ومعنى ذلك أن الفيلم المصرى يقف على أرض هشة للغاية ، وأن هناك عشرات الأسباب ، والتـراكمات أدت بهـذا المـوقف الحزين .

أعلم أن الوزير قد صرح كثيرا .. ولكنه لم يفعل شيئا .

أعلم انه التقى بصحفيين .. وقال لهم كلاما جميلا .. ولكنه لم يلتق بهؤلاء الذين يقيمون هذه الصناعة .

هل اجتمع فاروق حسنى وزير الثقافة بغرفة صناعة السينما ؟ .. هل التقى الوزير بالمنتجين الذين توقفوا .. وسألهم لماذا تـوقفتم ؟ .. وماهى مشاكلكم ؟ .. وكيفية الخروج من هذه الأزمة ، ثم اقتحام هذه المشكلة .

● ● ●

اذكر أن الأستاذ الفنان فاروق حسنى قد طلب لقائى ، ضمن لقاءاته بالمهتمين بالثقافة والفنون ، فور تعيينه وزيرا للثقافة ، ولأنى أعلم جيدا أن دخل « فيلم المقاولات » لا يقل عن مليون جنيه سواء من التوزيع الداخلى أو التوزيع الخارجى ، وأن هذا الدخل كله يسرقه الموزع الأجنبى ، فلقد تحدثت معه طويلا عن أزمة السينما ، وقانون الفيديو الموجود منذ سنوات فى مجلس الشعب ، وبناء دور عرض جديدة ، والاعتماد على التـوزيع الداخلى ، وعقد الاتفاقيات بين مصر والدول العربية ، ليكون للفيلم المصرى المسروق حقوقا فى الوطن العربى ، ثم العالم ، ثم اقامة شركة توزيع وطنية ضخمة ، برأسمال مصرى لحماية الفيلم المصرى فى الخارج !!

لقد جلست اتحدث مع الوزير على مدى ساعة عن أهم الصناعات المصرية ، وهى صناعة السينما . ليته كان استمع .. لقد مضى على هذا اللقاء عدة سنوات .. بل وكتب غيرى وكتبت عن أزمة السينما ، وقدم الخبراء حلولا .. ولكن الوزير .. ليته كان استمع .. ليته كان اهتم .. فلو أن الوزير قد اهتم بهذه الصنـاعة الرسالة ، لتفادينا الأزمة .

الفنان فاروق حسنى .

أتوجه اليك ، بأن تدعو فورا لعقد اجتمـاع عاجـل لخبراء صنـاعة السينما ، بصفة هذه الصناعة سلعة تصديرية احتكارية ، كانت فى السابق السلعة التصديرية الثـانية بعـد القطن ، وتدافع عن هذه الصناعة التى تتعثر فى عهدك .

أتصور .. انك لو شاركت فى انقاذ هذه الصناعة .. تكون قد انجزت .. وانقاذ صناعة السينما مهمة وطنية مرة خامسة .. الا هل بلغت .

اللهم فاشهد .

مصر تؤكد أهمية إلغاء الديون العسكرية

الاقتصاد المصرى يتحمل أعباء ضخمة بسبب أزمة الخليج

واشنطن ـ من حمدى فؤاد ـ حذر الوفد المصرى من خطورة تراجع الكونجرس الامريكي عن إعفاء مصر من ديونها العسكرية ، كما طلب الرئيس الامريكي جورج بوش ذلك . وقال الوفد إن هذه الديون قد تراكمت ، وتراكمت معها فوائدها ووصلت إلى الضعف ، نتيجة لارتفاع سعر الفائدة .

واستبعد الوفد المصرى ، إحتمال اجراء تغيير فى طلب إعفاء مصر من الديون العسكرية ، او مناقشة بدائل اخرى ، خاصة مع إستمرار الاوضاع الاقتصادية السيئة المترتبة على ازمة الخليج .

وقال الوفد إن صندوق النقد الدولى إتخذ قرارا بسرعة الاستجابة لمصر ، وانه بالرغم من إلغاء هذه الديون العسكرية ، فإن الاعباء المالية والديون المستحقة عليها ، ستكون باهظة . وشدد الوفد على ضرورة عدم الخلط بين مفاوضات مصر مع صندوق النقد وبين مسالة إلغاء الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة .

ويتالف الوفد من السيد عبدالحليم ابوغزالة مساعد رئيس الجمهورية ، وعبدالرؤوف الريدى سفير مصر فى واشنطن ، والدكتور أشرف غربال سفير مصر السابق لدى واشنطن . ويجرى الوفد حاليا مناقشات مع اعضاء مجلسى الكونجرس بهدف التعجيل باصدار التشريع الخاص بالغاء الديون العسكرية المصرية لدى واشنطن .

ووصف الوفد المصرى الاعباء الاقتصادية التى تتحملها مصر نتيجة لازمة الخليج بانها ستكون ضخمة جدا . وقال إنه كانت هناك علاقات تجارية قوية جدا بين مصر والعراق ، وانها قد توقفت فى يوم واحد بين عشية وضحاها ، وان العراق كانت تسدد ثمن مشترياتها من مصر ، وترتب على ذلك أن خسرت مصر هذه السوق . ومع ذلك ظلت المصانع المصرية مفتوحة ، والعمال ينتجون .

سومضى الوفد يقول ، إنه عند غزو العراق للكويت كان هناك حوالى ١,٥ مليون عامل ماهر بالعراق ، وكانوا يحققون دخولا مريحة اكثر بمراحل مما يمكنهم تحقيقه فى مصر . وهناك عشرات الآلاف من المصريين الذين عجزوا عن مغادرة العراق ، وترك اغلبهم اعمالهم فى الكويت . وقد توقفت تحويلات هؤلاء ، وفقد معظمهم ودائعه ومدخراته . ونبه الوفد إلى أنه مع إمكانية توفير فرص عمل فى مصر لهم إلا انها لن تكون كافية لمواجهة متطلبات هذا العدد من العائدين الذين فقدوا كل شىء .

بعد ازمة الخليج :

الغرفة التجارية بالقاهرة تطالب باعادة تخطيط الاستثمار الداخلي

كتب ـ ناصر فياض :

حذرت الغرفة التجارية بالقاهرة من اثار ازمة الخليج على الاقتصاد المصرى ، واكدت زيادة العبء على الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات ، وزيادة الضغط على الاستهلاك ، واشار تقرير اصدرته الغرفة مؤخرا الى ان الدولة سوف تعتمد مبالغ اضافية لتوفير اكبر قدر من السلع الغذائية وخاصة التموينية ، بعد زيادة الطلب عليها .

وطالبت الغرفة باعادة النظر فى تخطيط الاستثمار والتجارة الخارجية والتنمية الزراعية ، وايجاد فرص عمل منتجة للعاملين العائدين ، وتنمية الصادرات المصرية ، وفتح اسواق جديدة لتعويض النقص فى النقد الاجنبى كما طالبت الغرفة بالتركيز على انتاج السلع الغذائية الهامة للوصول الى الاكتفاء الذاتى. وارجعت الغرفة تدهور الاوضاع الاقتصادية فى مصر الى انخفاض دخل قناة السويس بنسبة ٤٠٪ ، وخسارة السياحة بنحو مليار دولار خلال شهر من الازمة ، وزيادة حجم البطالة بعد عودة العمالة الخارجية ، وزيادة الضغط الاستهلاكى الذى يؤدى الى رفع الاسعار الغذائية ، وضياع التحويلات المصرية بالخارج ، وتأثر حركة التجارة الخارجية



خطوة موفقة فى مرحلة عصيبة ..

قررت حكومة قطر العربية الغاء الديون والفوائد المستحقة عنها على مصر وسوريا والمغرب وتونس والصومال وموريتانيا واربع دول افريقية . واعلنت هذا القرار من فوق منصة الجمعية العامة للامم المتحدة ليكون العالم شاهدا على هذه الخطوة الرائدة فى مجال يثير الاهتمام لدى العشرات من الدول المدينة فى العالم الثالث . التى بح صوتها مطالبة الدول الدائنة وخاصة بين الدول الصناعية الغنية بتخفيف اعباء هذه الديون التى اصبحت عقبة كئودا لا على مشروعات التنمية فحسب ، بل وعلى كل مجالات الحياة بين شعوب هذه الدول ..

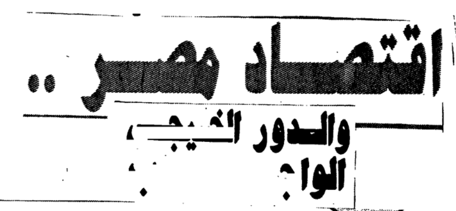
لقد جاء قرار قطر الذى صدر بوحى من مشاعرها تجاه الدول العربية الشقيقة والافريقية وادراكها لما تعانيه شعوبها من متاعب ومعاناة وسط ظروف اقتصادية قاسية . ومن قبل عرضت حكومة الكويت الشرعية قبل الطعنة الغادرة التى وجهها الى ظهرها الدكتاتور العراقى امام المجتمع الدولى استعدادها الصادق للاسهام فى تخفيف اعباء الديون الخارجية عن الدول الفقيرة والنامية . ولم تكن تدرى انها ستقدم قبل الكارثة دليلا سوف يدحض الاتهامات الكاذبة التى كان يعدها طاغية بغداد ليبرر بها الجريمة البشعة التى رسم خطوطها مسبقا للسطو على دولة يزعم انها لم تساعد الدول التى تستحق المساعدة . ولكى يخرج على العالم بفلسفته التى تثير السخرية عن توزيع الثروات بين الفقراء والاغنياء باستخدام القوة الغاشمة واسلوب العصابات الاجرامية فى السطو على البنوك ..

ولعل الخطوة التى اتخذتها حكومة قطر ولقيت ترحيبا واسعا من كل الدول . تكون حافزا للدول الصناعية الثرية على اتخاذ خطوات مماثلة تخفف من قبضة ديونها الخانقة على الدول التى تجد نفسها عاجزة عن سداد القروض الدولية وفوائدها . وتعرقل كل مساعيها للخروج من هوة الفقر والحاجة التى كانت نتيجة لاستعمار غربى دام عشرات بل مئات من السنين ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٠



هناك بعض بديهات التاريخ وحقائق الجغرافيا رسخت فى عقلى ويقينى رضعناها ولدانا ، وتعلمناها صبيانا ووعيناها شيوخا ورجالا .. وعلمنا اياها قادتنا من لدن عبدالعزيز ال سعود الى فهد بن عبدالعزيز ، يقتضى المقام هنا ان نذكر بها حتى لاتغيب عن ذهن اى عربى يحب دينه وامته :

● ان مصر تمثل مركز الثقل الحضارى والتاريخى والبشرى لامتنا .

● ان قوة مصر تعنى قوة الخليج وقوة العرب جميعا وان عافية مصر تعنى عافية الخليج وعافية العرب جميعا .

● ان البحر الاحمر واصل وليس فاصلا فهو واصل بين مصر والسعودية والخليج باكمله وليس فاصلا كما قد يتوهم البعض لذا فان مصر والسعودية تمثلان معا ركيزة الامة العربية والاسلامية .

● ان اى خلل يصيب مصر لابد حتما ان تنعكس آثاره على الامة العربية عامة والخليج العربى خاصة ولاحيلة لاحد فى هذا .

● ان شعب مصر ـ ومهما كانت اثار الظروف الاقتصادية الطارئة التى تحيط به ـ هو اعظم الشعوب رقيا وتحضرا وعبقرية وكرما وتدينا .

● ان مصر هى اكثر بلاد الارض امنا واستقرارا . وهى البلد الاول فى العالم باسره الذى يأمن فيه العربى على ماله ونفسه ودينه وعرضه وولده وكل مايملك . ولا اشك لحظة ـ ويشاركنى فى هذا الملايين ـ ان القاهرة احب الى كل عربى من عواصم اوروبا وامريكا والدنيا كلها .

● انه لا استقرار ولا امان ولانهضة ولاتقدم حقيقيا للخليج العربى والامة العربية الابـاستقرار مصر وامـانها ونهضتها وتقدمها .

● ان خطوات مصر لتحقيق امال وطموحات ووحدة العرب والمسلمين كانت ومازالت تسبق من حولها بالحقائق والواقع لابالشعارات والهتافات .

● ان شعب مصر فى رباط الى يوم الدين كما اخبر رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وان حبه لارض مصر ونيلها لايعدله سوى هواه وحبه لارض الحرمين الشريفين .

ان معاونة مصر فى شدتها وانتشال اقتصادها من ازمته وسداد ديونها التى تعوق شعبها وتعطل طاقاته الخلاقة وتقدمه ، كل ذلك يمثل ضرورة عربية وضرورة خليجية ، ولا ابالغ إذا قلت وضرورة عالمية بقدر مايمثل ضرورة مصرية فى ضوء الحقائق والبديهيات السابقة ، وفى ضوء الظروف الدقيقة والمصيرية التى تمر بها امتنا تصبح النصيحة فريضة والبلاغ واجبـا ، ويصبح الهمس خطأ والصمت خطيئة !!

إننى وان كنت الوم رجال المال والاعمال الذين رحلوا باموالهم واستثماراتهم بعيدا عن ارض مصر ، فاننى فى الوقت نفسه وبالقدر ذاته اوجه العتاب لمن احب هنا فى مصر !! ولاوضح كلامى .. اقول :

لقد استطاع الرئيس مبارك على مدى السنوات الماضية ان يبنى بجهد دءوب شبكة ضخمة من الجسور المتينة مع القيادات العربية عامة ومع اخيه خادم الحرمين الشريفين خاصة ، وحاز ثقة بغير حدود ، كما استطاع ان يعيد التضامن العربى الى وضع لم يبلغه منذ امد بعيد واستطاع ان يحقق نجاحا عالميا ودوليا كبيرا ، بالاضافة الى دفعه للديمقراطية المصرية خطوات عديدة للامام .

ثم جاءت محنة الخليج لتعصف بنا الى وضع مأساوى بالـغ التعقيد والحرج ، ولتجعل اقتصاد مصر المتضرر الاكبر على الاطلاق !!

ويؤسفنى ان اقرر ان الادوات



المصدر : ....الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١١ أكتوبر ١٩٩٠

بقلم دكتور :

طـارق محمـد بن لادن

رجل الاعمال السعودى

التنفيذية والتشريعات الاقتصادية لم تواكب حركة وجهد الرئيس مبارك قبل الازمة كما انها لم تقدر حجم الزلزال الهائل الذى اصاب الخليج بعد الازمة والذى ادى الى الهرب الكبير لرءوس الاموال من المنطقة العربية كما ادى فى الوقت نفسه الى قلق وهلع رءوس الاموال العربية فى مواقعها الاوروبية والامريكية .

وبالتالى فقد تخلفت ـ للمرة او الفرصة الثانية ـ الادوات التنفيذية والتشريعات الاقتصادية عن مواكبة الحدث ولم تستطع ان تتعامل اداريا وتشريعيا مع المليارات المهاجرة والتى لن تجد ارضا خيرا من ارض مصر مستقرا ومقاما !!

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ما الذى كان ينبغى علينا فعله ثم تخلفنا عنه ؟ وبصيغة اخرى ما الذى يجب فعله اليوم لمواكبة الاحداث ولتدارك الموقف ولتخفيف الاضرار الفادحة التى لحقت بالاقتصاد المصرى ؟

ولاجيب عن ذلك السؤال بايجاز اقول وبالله التوفيق : ان مصر مليئة ـ بفضل الله ـ برجال الاقتصاد العظام والخبراء العالميين ورجال المال والاعمال النابهين والناجحين ، كما ان ابناء مصر الولود قد انتشروا فى انحاء العالم فحققوا مايشبه المعجزات واصبحوا مصدر فخر لكل عربى ، وقد حدد كل هؤلاء تشخيصات وتحليلات امراض ومشاكل الاقتصاد المصرى كما وصفوا العلاجات الناجعة ومن ذلك مانشرته جريدة الاهرام الغراء للاقتصادى العالمى الدكتور سعيد النجار ... وغيره الكثير .. لذلك اصبح من الواجب اليوم ـ واكرر القول اليوم وليس غدا ـ تعاطى الدواء الناجع واصدار كافة التشريعات التى تضمن العلاج الجذرى وتنسف المعوقات التى تعوق تدفق الاموال والاستثمارات والتى تمكن مصر من دخول حلبة التنافس الدولى وان شئنا الدقة لقلنا الصراع الدولى لجذب رءوس الاموال والاستثمارات . واذكر هنا بعضا مما نادى به خبراء الاقتصاد ورجال الاعمال :

١ ـ تحرير قانون الاستثمار من المآخذ والسلبيات والقيود التى اشار اليها الخبراء ورجال الاعمال .

٢ ـ اعادة النظر فى اجراءات التقاضى حتى لاتتبدد حقوق المستثمرين من طول الاجراءات او بطئها .

٣ ـ تيسير اجراءات التصدير الى اقصى حد ممكن .

٤ ـ تطوير الجهاز المصرفى لزيادة كفاءته والاسراع فى الاخذ بنظام الحسابات السرية اضافة الى سرية الحسابات .

٥ ـ تيسير اجراءات تملك العقارات والاراضى الى اقصى درجة ممكنة مثلما يحدث فى بلدان اوروبا وامريكا .

٦ ـ اعادة النظر فى قانون الضرائب لتكون اكثر عدلا ومعقولية وتشجيعا للاستثمارات طويلة المدى .

اذا قامت الادوات التنفيذية والتشريعات الاقتصادية بدورها المتقدم خير قيام .. تكون قد هيأت السبل للملايين والمليارات العربية والمصرية الحائرة والتائهة بين امريكا واوروبا والشرق الاقصى ـ كى تتجه الى مصر حيث الامان والاستقرار والفرص المتوافرة . اثناء ذلك فإننا نرى ان الوقت قد حان لتخطو الدول الاوروبية ـ وكلها صديقة لمصر ـ خطوة مماثلة للخطوة الامريكية لاسقاط ديونها على مصر او على اقل تقدير تخفيضها لاكبر درجة ممكنة ... واتصور ان الجميع بات يقدر اهمية دور مصر فى الحفاظ على الاستقرار والسلم بل والاقتصاد العالمى !!

وفى الوقت نفسه اراننى لا اتحرج مما يتحرج البعض من قوله وماتمنع الكبرياء المصرية الشامخة ايا من كرام مصر من مجرد الاشارة اليه !! اقول يجىء مع ذلك وقبله الدور الخليجى الواجب فى السداد الفورى ـ واكرر الفورى ـ لما تبقى من الديون على مصر وفى تمويل عدد من المشروعات الحيوية والعملاقة الكفيلة بدفق الدماء فى شرايين الاقتصاد المصرى .

وفى تقديرى ان هذا الدور الخليجى نحو مصر ـ حجما وكيفية وتوقيتا ـ هو شغل شاغل الآن لكافة القيادات الخليجية ـ وفى مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبدالعزيز واخواه الشيخ زايد بن سلطان والامير جابر الصباح ـ كما انه امل ومطلب يتردد فى صدور اهل الخليج الطيبين المحبين لمصر واهلها مثلما يتردد فى عقول قادتهم الذين لم يخفوا للحظة واحدة تقديرهم غير المحدود لمصر وشعبها وقيادتها وتضحياتها وريادتها . بكل ماسبق من مراحل واجراءات نحول المحنة التى اصابت امتنا الى منحة تدفعنا للتوحد والنهوض والتقدم .

وبكل ماسبق نكون قد حققنا ضرورة عربية وضرورة خليجية وضرورة مصرية بل وضرورة عالمية .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

امريكا والدول الاوربية تتفق على تقديم ١٤ مليار دولار لمصر والاردن وتركيا

واشنطن - ر

ذكرت مصادر امريكية مسئولة امس ان لجنة التنسيق التى تضم عدداً من الدول الغنية والتي شكلتها الولايات المتحدة فى الاونة الاخيرة لبحث تقديم المساعدة الى دول المواجهة مع العراق قد تجاوزت خلافاتها حول حجم المساعدات المطلوبة لكل من مصر والاردن وتركيا

ولكن اللجنة لم تنته الى اتفاق محدد فى هذا الشأن -

واضافت نفس المصادر ان الولايات المتحدة والدول الاوربية فى اللجنة ترى ان تصل المساعدات الى ١٤ مليار دولار .

بينما ترى بلجيكا ان تسعة مليارات سوف تكون كافية حتى نهاية العام القادم .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

بالزيارة التي قام بها توشيكي كايفو لمصر يتم تدشين مرحلة جديدة في العلاقات المصرية اليابانية منحتها ازمة الخليج زخما كبيرا ولعل أهم نتائج هذه الزيارة المعلنة سلفا هو تقديم اليابان لمصر ٤٠٠ مليون دولار كدفعة اولى من اجمالى المبلغ الذي قررت اليابان تقديمه وهو ٢ مليار للدول الاكثر تضررا في المنطقة من العراقى للكويت وهي مصر والاردن وتركيا .

لقد جاءت أزمة الخليج لتدفع اليابان قدما الى الامام لكي تتحمل جزءا من مسئولياتها الدولية التي مازالت مترددة ازاءها وبصفة خاصة ازاء مساعدة الدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة اذا علمنا ان معونات اليابان لدول العالم النامي والتي تقدر بنحو ٩,١ مليار دولار في عام ١٩٨٨ لاتمثل الا ٣٢ و ٪ من اجمال الناتج القومي اليابانى لتاتي اليابان بذلك في المرتبة الرابعة عشرة من حيث الدول التي تخصص اكبر نسبة من ناتجها القومي كمعونات للدول النامية وهو مايقل عن النسبة التي حددتها الجمعية العامة للامم المتحدة وهي ٠,٧٢ ٪ حيث تاتي النرويج في المرتبة الاولى والتي تخصص ١,١٢ ٪ من ناتجها القومي ثم هولندا والدانمرك .

لقد لعبت اليابان دورا هاما في سبيل مساعدة دول جنوب شرق اسيا في عملية التنمية الا ان دورها مازال محدودا بالنسبة لمصر وبقية دول الشرق الاوسط على الرغم مما تمثله المنطقة من أهمية حيوية لليابان حيث تستورد اليابان ٧٠ ٪ من احتياجاتها من البترول من الشرق الاوسط .

مصر واليابان وأزمة الخليج

٢,٦ مليار دولار اجمالى المعونة اليابانية لمصر

٢,٣٢ مليون دولار فقط منحة لا ترد .

توشيكي كايفو
رئيس وزراء اليابان

جمال زايدة

وهناك رصيد جيد من العلاقات الاقتصادية بين اليابان ومصر فعلى سبيل المثال قامت اليابان بتصدير منتجات قيمته ٤٨٢ مليون دولار عام ١٩٨٨ بنقص قدره ١١,٤ ٪ عن عام ١٩٨٧ بينما استوردت من مصر بما قيمته ٢٣٤ مليون دولار امريكى بزيادة قدرها ٦,٥ ٪ عن عام ١٩٨٧ ومن هنا فان الفائض التجارى بين مصر واليابان انخفض الى ٢٤٧ مليون دولار لصالح اليابان في عام ١٩٨٨ مقارنة بمبلغ ٣٢٤ مليون دولار في ١٩٨٧ .

ويعود نقص الصادرات اليابانية الى مصر في عام ١٩٨٨ الى زيادة قوة الين اليابانى وزيادة القيود المصرية على الواردات نظرا لنقص حصيلة العملات الاجنبية .



وبناء عليه يلاحظ تناقص فى واردات مصر من السلع الصناعية الثقيلة والتى تشكل ٣ , ٨١ ٪ من واردات مصر من اليابان الى ٣ , ١٤ ٪ من العام الاسبق أما الالات والتى كانت تمثل ٦ , ٧٦ ٪ تناقصت الى ٢١ ٪ عن العام الاسبق كما تناقصت واردات مصر من المعدات الالكترونية .

من ناحية اخرى زادت الصادرات المعدنية بنسبة ٥ , ٣٠ ٪ عن العام الاسبق ونتيجة لذلك زادت الصادرات من الانابيب المعدنية ثلاث مرات عن العام الاسبق .

وبشكل عام فأن البترول يشكل نصف واردات اليابان من مصر ويأتى بعد ذلك القطن والذى يمثل الثلث فبالنسبة لعام ١٩٨٨ استوردت اليابان بما قيمته ١١٥ مليون دولار بترول والذى مثل مانسبته ٣ , ٤٩ ٪ من اجمالى واردات اليابان من مصر بالاضافة الى ٩٢ مليون دولار قطن بما نسبته ٣ , ٣٩ ٪ من اجمالى الواردات من مصر وهاتان السلعتان تمثلان مانسبته ٩٠ ٪ من الواردات اليابانية من مصر .

المعونات اليابانية

وتأتى المعونات اليابانية لمصر فى اطار محاولة اليابان تدعيم العلاقات بين الطرفين لملاحظتها لدور مصر كدولة مستقبلة للمعونات فى الشرق الأوسط ولاسباب اخرى عديدة منها ان مصر دولة رائدة فى المنطقة وتلعب دورا مهما فى الحفاظ على السلام والاستقرار ولاحتياجاتها الكبيرة للعملية التنموية بالاضافة الى علاقاتها الجيدة والودية باليابان .

وادراكا اليابان لاهمية مصر فانها تقدم لها المساعدات فحتى اكتوبر ١٩٨٧ التزمت اليابان بتقديم ماقيمته ٥٢١ , ١ مليار دولار كمعونة تنمية رسمية والتى تتكون من قروض حكومية ومنح ومساعدات فنية الى مصر .

بالاضافة الى ذلك فأن اليابان تقدم تسهيلات ائتمانية طويلة المدى للصادرات من اليابان للمساعدة على استيراد المعدات الضرورية للتنمية بخلاف الاستثمارات المباشرة من القطاع الخاص اليابانى والتى من خلالها يتم نقل النظم الادارية المتطورة حق المعرفة والتكنولوجيا .

وحتى العام المالى اليابانى الذى انتهى فى مارس ١٩٨٩ قدمت اليابان معونات لمصر قدرت بنحو ٦ , ٢ مليار دولار بما يعنى ان مصر هى الدوله الاولى المستقبلة للمعونة اليابانية فى الشرق الاوسط . ايضا حصلت مصر على ٢ , ٣٢ مليون دولار كمنحة مساعدة . من اليابان بما يعنى ان مصر هى الدولة الثانية المستقبلة للمنح فى الشرق الاوسط بعد السودان .

بالاضافة الى ذلك حصلت مصر على مبالغ فى اطار التعاون الفنى تقدر بحوالى ١ , ١٨ بليون ين يابانى بما يعنى ايضا ان مصر هى الدولة الاولى المستفيدة من هذا البرنامج فى الشرق الاوسط والدولة رقم ١١ فى العالم .

وفى اطار المساعدات فى شكل القروض تعاونت اليابان مع مصر فى هذا المجال ليشمل عدة مشروعات من توسيع قناة السويس الى مشروعات البنية الاساسية مثل عملية مياه القاهرة الكبرى الى مجالات الطاقة والصناعة والزراعة لتحاول بذلك تلبية الاحتياجات الواسعة للتنمية فى مصر .

كما قامت اليابان بتدريب ٣٢٨ مصريا فى اطار التعاون التقنى بالاضافة الى ارسال ٥٦١ متخصصا من اليابان الى مصر .

اليابان رقم ١٤

وتأتى اليابان فى المرتبة الـ ١٤ فيما يتعلق بنسبة المعونة الى اجمالى الناتج القومى اذ تخصص اليابان مانسبته ٣٢ , . ٪ من اجمالى الناتج القومى وهو مايعد معدلا منخفضا للغاية وذلك بالمعدلات التى اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة وهى ٧٣ , . ٪ وتأتى النرويج فى المرتبة الاولى والتى تخصص ١٢ , ١ ٪ من ناتجها القومى ثم هولندا ٩٨ , . ٪ والثالث الدانمرك ٨٩ , ٠ ٪ والرابع السويد ٨٧ , . ٪ ثم فرنسا ٧٣ , . ٪ وبشكل عام فأن الدول الاسكندنافيه تحقق نتائج طيبة فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بنسبة المنح الى القروض يلاحظ ان اليابان تحتل المرتبة الاخيرة اذا تأتى فى المرتبة الاولى استراليا ثم نيوزيلندا ثم ايرلندا ثم النرويج ثم السويد .

أما فيما يخص سعر الفائدة وفترة السماح قبل سداد القروض وغنى عن القول ان انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السداد يعنى معونة جيدة وفى هذا المجال تأتى استراليا ثم نيوزيلندا وايرلندا والسويد وكندا وسويسرا الدانمرك والنرويج بريطانيا فنلندا الولايات المتحدة هولندا ايطاليا فرنسا المانيا الغربية النمسا ثم اخيرا اليابان فى العام الماضى ١٩٨٩ ان اليابان وقد اصبحت من اكبر الدول المانحة من حيث الحجم فى العالم الا ان هناك مطالبات بأن تتصدى اليابان الريادة فى اتجاه ايجاد حل لمشكلة معونات التنمية الدولية وذلك من قبل المجتمع الدولى ولكن ايجاد حل من وجهة النظر اليابانية يقف دونه عوائق نظرا الى التاريخ القصير لليابان فى مجال منح المعونات وقد ذكر هذا « الكتاب الابيض » ان التوسع فى منح المعونات يتطلب اعداد الخبراء والاختصاصيين الاقتصاديين الذين يمكنهم تحليل الاوضاع الاقتصادية للدول المستفيدة من المعونة وبالتالى اعطاء الرأى الصحيح .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٠

الخليج الملتهب.. أصاب أطراف المنطقة بالشلل في بورسعيد

احداث الخليج امتدت اثارها الى مصر ووزعت اضرارها بين المدن الثلاث ولعل بورسعيد الميناء والمنطقة الحرة هى اكثرها تاثرا وتضررا وهذا ما اكده لـ « مايو » خبراء الاقتصاد والمال والسياحة فى المدينة سيئة الحظ .

تحقيق :
ليلى الألفى

ويقول عبدالوهاب قوطة رئيس الغرفة التجارية ان الركن الاستراتيجى الهام من العالم تاثر بما حدث قريبا منا والحل دائما بان يكون لبورسعيد دعائمها الاقتصادية الثابتة .. فلا بد من الاهتمام بالصناعة الى جانب التجارة لخلق مجتمع انتاجى يستوعب اعدادا من الخريجين علاوة على العمالة العادية وضرورة تطوير الميناء لخلق ركيزة تضمن تدفق شريان الحياة فى الجسد البورسعيدى لاسيما وهناك علاقة حميمة لاتنفصم بين ابناء بورسعيد والميناء ففى رحم الميناء كانت نشاتهم وعليخير الميناء يعيشون ..

رغم التحديث الذى اضيف الى رصيف الحاويات والرصيف المتعدد الاغراض الذى اوشك على الانتهاء الا ان الميناء يعمل حاليا باقل من نصف طاقته وهو امر خطير وضار للعمالة البشرية داخل الميناء وخارجه كما ان نسبة اشغال محطة الحاويات الحالية لاتتجاوز ٣٥ ٪ من طاقتها الكلية .. وهناك ايضا تناقص اعداد السفن خاصة السياحية وهذا وضع طبيعى نظرا لحالة القلق التى تعترى السائح الاجنبى قبل ان ياتى الى المنطقة رغم توافر المناخ الامنى والاستقرار فى مصر نتيجة العامل النفسى الذى يؤثر على السائح ليجعله يتردد قبل الاقدام على هذه الرحلات .

حسن احمد

ويضيف ان نشاط المنطقة الحرة تاثر فى مقتل فاجور الشحن ومخاطر التامين ارتفعت الى ارقام فلكية مما اثر على حجم التجارة فى الموانىء والممرات المائية وتاثرت حركة الاستيراد بعد ان ادت ازمة الخليج الى رفع سعر الدولار فى بورسعيد ومصر عامة نحو ٣ او ٤ ٪ الى جانب انخفاض الدولار فى السوق العالمى بنسبة تصل الى ١٠ ٪ وبالتالى ترتفع اسعار السلع وتنخفض معدلات الشراء مما يعنى تقليص النشاط التجارى مما يهدد نشاط المنطقة الحرة .

ويؤكد رئيس الغرفة التجارية ان الاستثمارات احجمت [illegible] عن النزول فى السوق فى ظل هذه الظروف والدولة لا بد ان تتحرك لتوفر الامان للمستثمر من خلال انهاء متاعبه نتيجة التناقضات التشريعية وتعدد القرارات وتضاربها ولا بد من فك الاشتباك بين القوانين واستطرد قوطة المصانع ايضا فى بورسعيد تاثرت الى حد بعيد فقد اغلق سوق الخليج باسره امامها (الكويت ـ العراق ـ السعودية ـ الامارات ـ السوق الاوروبى ايضا والغيت تعاقدات بين مصانع بورسعيد وعدد من تلك الدول كما اثر الوضع على العمالة البورسعيدية نتيجة نقص الحوافز والبدلات لضعف الانتاج داخل المصنع علاوة على البائعين والتجار فسوف يعانون بصورة او باخرى من الاثار المترتبة على ازمة الخليج .


عبدالرحمن حسن

ويقول عبدالرحمن حسن الليثى مدير بنك ابو ظبى الوطنى ببورسعيد : ان الاجتياح العراقى لدول الكويت اصحاب المجتمع البورسعيدى بحالة من حالات الفزع والدهشة كما اثر فى وجدان رجل الشارع البورسعيدى واصاب مدينة بورسعيد فى شتى النواحى فانخفض عدد السفن العابرة بنحو ١٥ ـ ٢٠ ٪ والتى كانت تشكل عائدا سنويا يمكن تقديره بنحو ٢٥٠ مليون دولار كما انخفضت عائدات الخدمات المعاونة الملحقة بهذه السفن والتى تشتهر بها



المصدر : مــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

مدينة بورسعيد وبذات النسبة تقريبا ايضا توقفت السياحة فى مصر بنسبة تصل الى ٦٠٪ حاليا ومن المنتظر ارتفاع هذه النسبة مع حلول موسم الشتاء وقد اثر ذلك ايضا على حركة السياحة لمدينة بورسعيد والتى تشكل عنصرا اساسيا من الحركة الاقتصادية بالمدينة واتضح ذلك فى فترة الاكازيون السنوى الصيفى والذى كان يمثل قمة الرواج التجارى الا انه انحصر تماما ومات فى اليوم الثالث من الشهر وتكرر ذلك مع بداية موسم الشتاء ودخول المدارس وهذا يدل على ان الحالة التجارية اشبه بحالات الركود والكساد .

أما النشاط المصرفى فقد توقفت حركة شراء العملات العربية وايضا الشيكات السياحية وتوقف تدفق الاموال المحولة من العاملين بكل من الكويت والعراق كما اثر الكساد التجارى على حركة الاستيراد وايضا التسديدات بالبنوك وقد صاحب ذلك ارتفاع سعر الدولار الامريكي وباقى العملات الأوروبية بالسوق الامر الذى اثر بشكل ملحوظ على اسعار السلع المستوردة وايضا القدرة على ممارسة النشاط الاستيرادى مستقبلا . واضاف ان البنوك رصدت توقف حركة راس المال عن المشاركة فى التوسع والمشروعات الاستثمارية الجديدة ..

كما اضافت عودة المصريين من الكويت والعراق عبئا جديدا على سوق العمل المحدود ببورسعيد فضلا عن زيادة هذا العبء السكانى الوافد على الفصول الدراسية التى تعانى اصلا من التكدس بجانب العبء الضخم على السلع المدعمة التى تساعد فى تدعيمها الدولة كليا او جزئيا .

وفى النهاية يمكن القول بان تدفقات تلك المدخرات هى الحسنة الوحيدة الايجابية ومن المنتظر زيادتها وتنميتها بالبنوك المصرية بدلا من الاحتفاظ بها لدى البنوك الخليجية والسعودية التى يعملون بها ولعل هذا التدفق قد يزيد من قدرة البنوك على خلق انشطة استثمارية جديدة وسبل توظيف متعددة يمكن ان تعوض جزئيا من الخسائر المتلاحقة التى اصابت الاقتصاد المصرى والبورسعيدى .

ويقول حامد الشناوى مدير شركة التنمية السياحية : لاجدال ان انعكاسا ملموسا لحرب الخليج جرى تاثيره على الاقتصاد المصرى بشكل عام واقتصاديات السياحة بشكل خاص وذلك نظرا للحساسية المرهفة للسياحة حيث تتاثر السياحة وحركة الافراد فى الانتقال والسفر بشكل خاص بالاستقرار والامن والامان الذى يهم السائح الذى يتحرك من بلده لأى بلد اخر وذلك لأنها صناعة رفاهية وعلم وثقافة تستوجب مناخا مهيئا لممارسة هذا النوع من الانشطة وهو ماانعكس بشكل واضح على حجم الاعفاءات التى جاءت على مجموعة التعاقدات الخاصة بالافواج السياحية المتعاقد عليها ..

حامد الشناوى

واضاف ان التاثير السلبى ظهر جليا فى الالغاءات التى جاءت على التعاقدات التى كانت موقعة مع المانيا الغربية والسويد اعتبارا من شهر اكتوبر الحالى والتى تتجاوز فى مجموعها اكثر من ثلاثة الاف ليلة سياحية فى شتاء هذا العام هذا فى مجال السياحة والسياحة الخارجية الأمر الذى يستوجب حركة مكثفة لنقل واقع الامان والاستقرار الذى تعيشه مصر للعالم الخارجي هذا من ناحية ومن ناحية ثانية سوف يمتد هذا التاثير لباقى الانشطة فى مجال النقل البحرى والاستيراد والتصدير وذلك لاسباب عديدة من بينها ارتفاع تكلفة النقل نتيجة لارتفاع قيمة التامين على حركة نقل البضائع بسبب حرب الخليج وكل ذلك ينعكس اثاره بشكل حاد على فرص العمل التى تتيحها هذه الانشطة التى تعتمد فى مجموعها الى حد بعيد على العمالة اليدوية .

ويقول محمود ابوالسعود رئيس لجنة الميناء والمنطقة الحرة بالمجلس الشعبى المحلى : الغزو العراقى اصاب المجتمع البورسعيدى بالضرر واكثر تاثيراته بالسلب كان على الميناء وعلى الانشطة الملاحية والبحرية المختلفة والتى تتمثل فى التوكيلات الملاحية ورباط وانوار وتموين السفن والاشغال البحرية واصلاحات السفن وكذلك نشاط المنطقة الحرة من حيث السلع المستوردة وزيادة نولون الشحن مما ادى الى ارتفاع الاسعار وبالتالى الكساد اما بالنسبة للعائدين من ابناء بورسعيد الذين فقدوا اعمالهم ومساكنهم فان الحل يكمن فى ايجاد بدائل لتعويض الاثار المترتبة على هذه الازمة ومواجهة المستقبل بالمشروعات الجديدة واستثمار مثلث تفريعة قناة السويس الشرقية حيث تتمتع بموقع متميز يمكن استغلاله فى تجارة الترانزيت واقامة الصناعات الميناثية وتكوين شركة خاصة تسهم فيها شركات النقل البحرى وشركات هيئة قناة السويس والتجارة ورجال الاعمال لاستثمار هذا الموقع الفريد لمواجهة مثل هذه الازمة .



محمود ابو السعود

ويقول حسن احمد حسن رئيس لجنة الميناء بالحزب الوطنى ان تاثير حرب الخليج على الميناء ينطلق من اثرها المباشر على حجم وحركة الناقلات فى قناة السويس ويظهر ذلك واضحا فى انخفاض كمية البترول العابرة سواء عدد الناقلات او احجام الناقلات حيث قلت الناقلات الكبيرة المبحرة من موانىء الخليج خصوصا من العراق والكويت وانعكس على ضمور النشاط الاقتصادى والخدمات البحرية

ويقول المهندس امين زيد رئيس التحركات بهيئة قناة السويس ان السفن الحربية زاد عددها بالمقارنة بن عدد السفن فى العام الماضى



توقف عدد من المشروعات لنقص العملات وأزمة الخليج

كتب محمد صقر وهانم عبد العزيز :

توقف عدد من المشروعات التي يعتمد تنفيذها على المكون الاجنبي في خطة العام الحالي . يرجع السبب الى نقص التمويل وعجز الحكومة عن تدبير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المعدات . كما قلل ذلك فرصة الاستفادة من انخفاض الإسعار العالمية للسلع الأساسية المستوردة .

تشمل المشروعات مجالات النقل والمواصلات حيث توقف استيراد مستلزمات إنتاج القطارات والجرارات التي تم تحديثها وكذلك عدد من مشروعات الطاقة والمرافق .

وصرح مسئول في بنك الاستثمار القومي أن الخطة الحالية تستهدف تنفيذ مشروعات قيمة المكون الاجنبي اللازم لها ٤ , ١ مليار جنيه لم يتوفر منها سوى ١٠٠ مليون جنيه خلال الربع الاول من عام الخطة .

وصرح مسعد الشاذلي مدير عام الهيئة العامة للسلع التموينية أن أزمة الخليج قد فاقمت من أزمة العملات الاجنبية مما انعكس على إمكانية استيراد السلع التي انخفضت أسعارها عالميا مثل القمح الذى انخفض سعر الطن فيه من ٢٢٧ دولارا الى ٢١٧ دولارا والسكر من ٣٨٥ دولارا للطن إلى ٣٥١ وقد يصل إلى ٣٠٠ دولار . وأضاف أنه لم يمكن فتح اعتمادات جديدة بسبب الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج .

وعلمت « الاهالى » أن وزارة التخطيط تدرس طرح مشروعات الخطة ـ في حالة تدبير الأموال لها ـ في مناقصات عالمية لضمان حصول مصر على احتياجاتها من الخارج بأفضل الأسعار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

رئيس الوزراء يفتتح الاثنين القادم المؤتمر السادس للغرف التجارية

المؤتمر يبحث الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة الخليج

كتب ـ رأفت امين

يفتتح الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء يوم الاثنين القادم المؤتمر السادس للغرف التجارية والذى يعقد تحت شعار الاقتصاد المصرى وازمة الخليج . يحضر الجلسة الافتتاحية وزراء التموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والتامينات والدولة لشئون مجلس الوزراء ورئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار وامين النشاط التجارى والصناعى بالحزب الوطنى الديمقراطى . كما يحضره اعضاء مجالس ادارات الغرف التجارية على مستوى الجمهورية واعضاء مجالس الشعب التجارية العامة بالاضافة الى كبار المسئولين بالاجهزة التنفيذية بالدولة .

وصرح محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس المؤتمر بأنه ستتم مناقشة عدد من الموضوعات التى تمس القطاع التجارى والاقتصادى خلال جلسات المؤتمر التى ستستمر لمدة يوم واحد وذلك فى مجال التموين والتجارة الداخلية والخارجية والاستثمار والتمويل والضرائب والجمارك والتامينات والاثار الاقتصادية لازمة الخليج . ومن المقرر أن يراس السادة الوزراء اللجان المنبثقة عن المؤتمر

وسوف تصدر التوصيات فى الجلسة الختامية لاعمال المؤتمر .

وصرح محمد السيد أمين عام اتحاد الغرف التجارية بأن من أهم الموضوعات التى سيتناولها المؤتمر بالبحث والمناقشة الآثار الجانبية لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى بشكل عام وعلى قطاعى التجارة والانتاج وقد تم اعداد ورقة عمل تضمنت تاثر الدخل الناتج عن حركة الملاحة بقناة السويس بسبب الحظر الاقتصادى المفروض من قبل المجتمع الدولى على العراق ، وكذلك تاثر الدخل الناجم عن انخفاض حجم السياحة من اثار زيادة حجم البطالة نتيجة عودة العاملين وانخفاض تحويلات العاملين

اما بالنسبة للمشاكل الداخلية التى يعانى منها العاملون فى مجال التجارة الداخلية والخارجية التى ستتم مناقشتها تتضمن الاثار الجانبية للاستمارة « ف . ص » بالنسبة للمصدرين ومشاكل التسويق التعاونى لبعض المحاصيل وارتفاع قيمة النولون على السفن والطائرات المصرية وتاثير ذلك على القدرة التنافسية للصادرات المصرية بالاسواق الخارجية .

اما بالنسبة للاستيراد فمن ابرز مشاكله قوائم حظر الاستيراد ووقف فتح الاعتمادات بقرارات مفاجئة ودون دراسة احتياجات الاسواق وحجم الانتاج المحلى .

الى جانب المشاكل الضرائبية العامة مثل التقدير الجزافى واصدار الدفاتر وعدم الالتزام بنسب الربح المتفق عليها مع ممثلى التنظيمات الخاصة برجال الاعمال وعدم ملاءمة الاعفاء الضريبى للاعباء العائلية المقررة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠

اعادة حصر وتقدير خسائر الاقتصاد المصرى مع استمرار أزمة الخليج

تقرر اعادة مراجعة الاعباء الاضافية التى تحملتها الخزانة العامة للدولة نتيجة لاستمرار التاثيرات السلبية المباشرة للغزو العراقى للكويت على الاقتصاد المصرى وتضاعف الاعباء التى تتحملها الموازنة العامة للدولة مع استمرار عودة المصريين العاملين بالكويت والعراق .

وعلم « الأسبوع الاقتصادى » ان الدكتور محمد الرزاز وزير المالية قد طلب من قطاع الموازنة العامة بالوزارة اجراء مراجعة شاملة لتقديرات العجز الاجمالى للموازنة العامة للسنة المالية الحالية ٨٩/١٩٩٠ وتاثره باعتمادات الانفاق الاضافى التى ترتبت على عودة العاملين الى وظائفهم بالحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى وكذلك الانخفاض فى الايرادات السيادية وفى مقدمتها الضرائب والاعباء الاضافية للدعم لمقابلة ارتفاع استهلاك السلع الرئيسية .

ومن ناحية اخرى طلب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اعادة مراجعة تقديرات الخسائر والاعباء الاضافية التى يتحملها الميزان التجارى المصرى نتيجة لانخفاض الصادرات لبعض الدول الخليجية وتوقفه تماما بالنسبة للعراق والكويت بالاضافة الى الاعتمادات الاضافية اللازمة للاستيراد للسلع الغذائية الرئيسية ووسائل توفير التمويل اللازم لها بالنقد الاجنبى والامكانات التى تم اتاحتها لمصر من خلال المساعدات الخارجية وفى مقدمتها المساعدات اليابانية ومجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة .

وعلم « الأسبوع الاقتصادى » ان الاعباء المباشرة وغير المباشرة التى يتحملها الاقتصاد المصرى نتيجة لازمة الخليج تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار حتى نهاية السنة المالية الحالية ٨٩/١٩٩٠ وذلك بخلاف خسائر المصريين العاملين فى الكويت وقيمة ايداعاتهم بالبنوك الكويتية والتى تتراوح تقديراتها بين ١٢ و ١٥ مليار دولار بخلاف خسائرهم المادية المباشرة من منقولات وسيارات وممتلكات خاصة بالكويت .

ويدرس الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى قواعد استخدام المساعدات الاضافية التى تقررت بالفعل لمصر واولويات توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالاضافة الى قيام القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات ببدء استخدام القروض والمساعدات الخارجية التى تقررت لمصر عن سنوات سابقة وتجمد استخدامها انتظارا للاتفاق بين مصر وصندوق النقد ثم قررت هذه الدول السماح باستخدام ارصدتها بصورة عاجلة .



المصدر : الوطني

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوزراء يفتتح غدا مؤتمرا يناقش آثار أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى

يفتتح الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء غدا المؤتمر السادس للغرف التجارية .. ويحضر افتتاح المؤتمر وزراء التموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والتأمينات والدولة لشئون مجلس الوزراء كما يحضر المؤتمر اعضاء مجالس ادارة الغرف التجارية على مستوى الجمهورية واعضاء مجالس الشعب التجارية العامة .. الى جانب كبار المسئولين عن الاجهزة التنفيذية المعنية .

ويعقد المؤتمر تحت شعار الاقتصاد المصرى وازمة الخليج حيث يناقش الاثار الجانبية لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى وعلى الاخص على قطاع التجارة وقطاع الانتاج .

وتجرى مناقشات المؤتمر الذى يستمر يوما واحدا من خلال ورقة عمل تضمنت تاثر دخل مصر الناتج من حركة الملاحة فى قناة السويس بسبب الحظر الاقتصادى المفروض على العراق ـ وكذلك تاثر الدخل الناجم من انخفاض حجم السياحة .. وزيادة حجم البطالة نتيجة عودة المصريين من العراق والكويت .. وانخفاض التحويلات .

كما تتعرض الورقة للمشاكل الداخلية التى يعانى منها العاملون فى مجال التجارة الداخلية والخارجية .. وعلى الاخص مشاكل المصدرين ومشاكل التسويق التعاونى لبعض المحاصيل وارتفاع قيمة رسوم الشحن على السفن والطائرات المصرية وتأثير ذلك على القدرة التنافسية للصادرات المصرية بالاسواق الخارجية .

وكذلك مشاكل الاستيراد وخاصة قوائم حظر الاستيراد .. ووقف فتح الاعتمادات بقرارات مفاجئة ودون دراسة احتياجات الاسواق وحجم الانتاج المحلى .

ويناقش المؤتمر ايضا المشاكل الضرائبية العامة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

حكايات اقتصادية

الإصلاح الاقتصادى .. وتأثيرات أزمة الخليج

أزمة الخليج لا ينبغي أن تجعل أنظارنا تبتعد عن الاصلاح الاقتصادى بل قد تكون تلك الأزمة بما خلفته علينا من اثار سلبية اقتصادية قد خلقت معها المناخ الذى يجعلنا نسارع خطى الاصلاح الاقتصادى

ولهذا شاركنا مع نقابة التجاريين ببورسعيد فى عقد لقاء اقتصادى دعا اليه عصام عبدالفتاح نقيب التجاريين ببورسعيد لتناول موضوع برنامج الاصلاح الاقتصادى وتأثيرات أزمة الخليج . وهى النقابة النشيطة التى لا تترك فرصة الا وتستغلها من أجل الحوار القومى حول قضايا بورسعيد ومصر . كما شارك فى الاعداد لهذا اللقاء شركة بورسعيد للتنمية السياحية (التورس) .

أهمية هذا اللقاء الاقتصادى كما اشار اليها المحافظ اللواء سامى خضير تكمن فى أن بورسعيد من المناطق السياحية ومنطقة هامة فى قناة السويس وقد تاثرت اقتصادياتها نتيجة لهذا الغزو .

عصام رفعت

وقد عرضنا فى البداية للحديث عن برنامج الاصلاح الاقتصادى وأثار أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى وكيفية محاصرتها .. وذلك من واقع عدد من المقالات التى تناولت هذه القضية على صفحات المجلة .

ثم تحدث الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى السابق حول موضوع اللقاء فكان هذا الحديث :

اصلاح ماذا ؟

◀عن برنامج الاصلاح الاقتصادى ؟

◀اصلاح ماذا ؟

. اذن هناك شيء غير صالح وهناك اختلالات نريد أن نصلحها .

ما هى هذه المشاكل وما هى هذه الاختلالات ؟

نحن نواجه مشاكل اقتصادية منذ فترة بعيدة .. واتصور أن المواطن العادى فى حياته اليومية عدة مشاكل فى مقدمتها مشكلة الاسعار . ارتفاع مستمر فى الأسعار لا تواكبه زيادة فى الدخول والمشكلة الثانية هى البطالة ومعدل التضخم وفق البنك المركزى فى حدود ٢٠٪ . بالنسبة للبطالة تفاوتت فيها الارقام ولأهميتها فالحزب الوطنى الديمقراطى خصص مؤتمرا لمناقشتها وتصل الارقام الى حوالى ٢ مليون اى ١٥٪ من اجمالى القوى العاملة

أما بالنسبة للحكومة أعتقد أن اخطر مشكلة تواجهها هى مشكلة المديونية الخارجية التى بلغت ٤٠ مليار دولار

ما سبب هذه المشاكل ؟

السبب هو وجود اختلالات هيكلية فى اقتصادنا القومى وهى اساسا اختلال بين الانتاج والاستهلاك .. لاننا نستهلك أكثر مما ننتج فمن يعطى الفرق ؟ والاختلال الثانى هو الاختلال بين الادخار والاستثمار . أى أننا نستثمر أكثر مما ندخر . كيف ندبر الفرق . اختلال ثالث بين الواردات والصادرات فنحن نستورد أكثر مما نصدر . كيف يتم الحصول على هذا الفرق من الخارج . والى متى ولماذا ؟

اختلال رابع بين ايرادات الدولة ونفقاتها . والفرق هو عجز الموازنة وكيف نواجهه ؟

هذه هى الأسئلة الاربعة والتى ادت الى مشكلة الديون الخارجية ولا يمكن حل هذه المشاكل الا بعلاج الاختلالات الاساسية المزمنة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

ما سبب هذه الاختلالات ؟

الاختلالات ليست وليدة اليوم ولكنها قديمة نشات نتيجة تراكمات في الماضي وترجع الى أربعة اسباب :

١ ــ الحروب التى خضناها وهى عملية مكلفة ووفــق دراســة معهــد التخطيط فان هذه الحروب كلفت مصر مائة مليار جنيه

٢ ــ الزيادة السكانية الرهيبة بمعدل ٢,٨٪ وعدد السكان ٥٦ مليــون نسمة

٣ ــ اخطاء في بعض السياسات الاقتصادية في مراحل معينــة . مثــل كيفية نشاة القطاع العام والتاميم والارتجال فيما دون اعداد الــكوادر الفنية والحجم الامثل للمشروع .

٤ ــ ترك بعض المشكلات الاقتصادية دون حل فترات طويلة ، يكفى أن نذكر هنا مشكلة الدعم

زيادة الانتاج الزراعى والصناعى والطاقة

ويجب البدء بالانتاج الزراعى لاننا نستورد حوالى ٨٠٪ من احتياجاتنا الغــذائية . ويجب زيادته عن طريق التوسع الافقى والتوسع الرأسى . وقضية استصلاح الاراضى قضية اساسية ويجب استصلاح ١٧٠ او ٢٠٠ الف فدان سنويا . والمشكلة الأساسية فيها مشكلة اجراءات . ولقد اقترحت وضع خريطة معينة للاراضى القابلة للاستصلاح دون الرجوع الى الوزارات المختلفة . اما التوسع الرأسى فله وسائله ولــكن الحلــول التقليدية لا تناسبنا لان مشاكلنا تقليدية .

وقد فكرنا هنا في أمرين اولهما تحرير اسعار الحــاصلات الــزراعية . وثــانيهما القضاء على الفاقد في الانتاج الزراعى الذى يصل الى ٤٠٪

أما في القطاع الصناعى فيعمل بالقطاع العام ١١٧ شركة انتاجها ١٦ الف مليــون جنيه والمشكلة أن القطاع العام في مصر ابتعد عن قوى الســوق لان انتــاجه مــدعم ومسعر وابتعد عن التعامل المصرفى السليم وابتعد عن حسن اختيار القيادات . وهذه بعض المشاكل التى ادت الى مشاكل القطاع العام ولابد من مواجهة كل هذه المشاكل اذا أردنا اصلاح القطاع العام .

أن يكون الاختيار بالكفاءات والتعامل بالاسلوب السليم مع المصارف .

القطاع الخاص هو الأمل في الاصلاح الاقتصادى في مصر وليس هــذا مــن نــواح عقائدية ولكن من واقع نعيشه لان الحكومة لديها عجز موازنة وليس لديها أموال كافية للاستثمار ولذلك فالبديل هو القطاع الخاص المصرى والأجنبى والعربى . وان نهيىء له مناخا ملائما للاستثمار وهذه مسألة تحتاج وقتا ومجهودا وتشريعات ومناخا عاما .

أما قطاع الطاقة فالمشكلة كانت تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية جدا كان حتــى عام ١٩٨٤ الاستهلاك يزيد بمعدل ١٦٪ أى مضاعفة انتاج الطاقة كل سبع ســنوات ولذلك كان المدخل السليم هو ترشيد الاستهلاك وليس فقط بتــوعية النــاس ولــكن باستخدام الإسعار التصاعدية وادى هذا الى انخفاض معدل الاستهلاك الى ١٤٪ ثم الى ١٠٪ الآن .

ولكن كان لابد ايضا من تنويع مصادر الطاقة بــاستخدام الــطاقة الشــمسية في التسخين واستخدام الطاقة النووية وان كانت قد توقفت بعد حادث تشرنوبل

والاصلاح الاقتصادى امر صعب وهو بطبيعته ليس له شعبية .

علاج عجز الموازنة ايضا احدى وسائل الاصلاح الاقتصادى

الموازنة فيها عجز صاف وعجز اجمالى

واخطر قرار لعلاج العجز الصافى بطبع النقود وهو ما يؤدى الى مشكلة التضــخم .

ولهذا لابد من علاج مشكلة العجز اولا بترشيد الانفاق اما زيادة الايــرادات فتبــدأ بالضرائب ولا يجب زيادة اسعار الضرائب في مصر فقد وصــلنا الى حــد التشــبع في



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

الضرائب والحل هو زيادة الوعاء الضريبي بزيادة الانتاج ومكافحة التهرب الضريبي وتشجيع القطاع الخاص . كما أن علاج العجز يكون بترشيد الدعم بأن يكون الدعم نقديا بدلا من الدعم السلعي وايضا علاج عجز ميزان المدفوعات

كيف نعالجه ؟

رقم واحد عن طريق ترشيد الواردات وكان يتم اداريا بطريقة خاطئة عن طريق لجان الترشيد وقد الغيت سنة ١٩٨٥ وتقرر أن يكون الترشيد عن طريق التعريفة الجمركية ولا تمنع استيراد اى سلعة الا بتوافر ٣ شروط هي الجودة والكمية والسعر .

ايضا تشجيع الصادرات وتوحيد سعر الصرف ورفع سعر الفائدة لان ظروفنا تحتم رفع سعر الفائدة وصحيح أن هناك خوفا على الاستثمار ولكن في تجربة مثل تركيا بلغ سعر الفائدة ٦٥٪ . رفع سعر الفائدة ضرورة لان المسألة تتعلق بالعملة وسعر الصرف وبسبب التضخم لان سعر الفائدة الحقيقي هو سعر لا يتجاوز ٤٪ حاليا ولهذا فالبعض يفضل الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة نقد أجنبي . ولذلك فالظروف الحالية تحتم رفع سعر الفائدة في حدود معقولة وبسعر مرن

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فنحتاج الى اعادة جدولة الديون لان ظروفنا لا تسمح بسداد الاقساط والفوائد ولهذا لابد من الاتفاق مع الصندوق

وبرنامج الاصلاح الاقتصادي برنامج مصري بالكامل دون ضغط من الصندوق او البنك . ونحن مضطرون للاتفاق مع الصندوق من أجل اعادة جدولة الديون والخلاف اساسي في توقيتات الاجراءات فالصندوق يطالب بالاجراءات فورا ونحن نقوم بالتنفيذ بالتدريج .

أما فيما يتعلق بالمشكلة السكانية فلا قيمة لرأى اصلاحي دون علاج المشكلة السكانية كما أن كل المجهودات التي تتم لن تجدي في اطار هذه الزيادة السكانية ، ورغم كل الجهود التي بذلت فان معدل الزيادة الآن ٢,٨٪ . لابد من الاتفاق على سياسة سكانية جديدة .

كما أن هناك دعامة تطوير الخدمات الادارية فلا يمكن تحقيق الاصلاح الاقتصادي دون توافر جهاز ادارة كفء . وفي مصر حوالي ٥٠٠٠ مكتب حكومي تقدم خدماتها للمواطنين والمستثمرين فيجب متابعة تطويرها للارتفاع بمستوى الاداء وايضا تطوير الخدمات وخاصة خدمات التعليم

تلك كانت ركائز برنامج الاصلاح الاقتصادي والبرنامج مستمر ومطبق بنجاح ولكن فجأة حدثت أزمة الخليج

ولا شك أن تلك الأزمة اثرت تأثيرا سيئا ومازالت على الاقتصاد المصري

الأثر الاول على ميزان المدفوعات وهو أثر سلبي وان كان هناك اثر ايجابي نتيجة لزيادة سعر البترول وان كنا قد خسرنا ايرادات السياحة بمعدل ٤٠٪ بالاضافة الى خسارة تحويلات المصريين من الكويت والعراق ونقص ايرادات قناة السويس بمعدل حوالي ١٢٪

وهذه التأثيرات السلبية أكبر من الأثر الايجابي .

الأثر الثاني وهو الأثر على مشكلة البطالة اذ نحن نعاني من بطالة ٢ مليون وقد عاد حوالي ٣٥٠ الف مصري ومعنى هذا زيادة حدة مشكلة البطالة واذا أردنا خلق فرص عمالة لهم منتجة في مصر تتكلف حوالي ٧ مليارات جنيه

الأثر الثالث وهو على ادخار الأفراد حيث أن للمصريين في الكويت مدخرات بحوالي ١٧ مليار دولار

الأثر الرابع على الاستثمار العربي والأجنبي وواضح أن اى مستثمر كانت لديه النية في الاستثمار في مصر قد تريث . صحيح أنه يمثل ٣٥٪ ولكن له تأثير سلبي على الاقتصاد القومي



الأثر الخامس على صناعة السينما فمثلا سوق الكويت كانت تمثل ٢٥٪ من السوق .

الاثر السادس السينما المصرية وكان معظم التمويل يأتى من الكويت واصبحت هذه الصناعة متأثرة

ايضا الاثر على تكلفة الاستيراد نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية

ايضا العمالة العائدة اصبح من الضرورى توفير مدارس لهم ومواد غذائية وهذا عبء على الاقتصاد المصرى .

ولكن رغم كثرة المشاكل وكثرة هذه الآثار السلبية الا أننى متفائل بالاقتصاد المصرى لايمانى العميق بالموارد المتوافرة بمصر والتى اذا أحسنا استخدامها نستطيع أن ننطلق .

٥ مليارات دولار خسائر مصر من أزمة الخليج

كتب ـ سليم عزوز :

أكد تقرير لجنة ازمة الخليج وآثارها على الاقتصاد القومى برئاسة الدكتور محيى الدين الغريب نائب رئيس هيئة الاستثمار ان خسائر مصر من ازمة الخليج تزيد على ٥ مليارات دولار امريكى .

قال تقرير اللجنة التى إنبثقت عن المؤتمر السادس لاتحاد الغرف التجارية ان سبب هذه الخسائر يرجع إلى النقص فى حصيلة قناة السويس والناتج عن الحظر الدولى على بترول العراق والكويت ، ونقص الدخل القومى من السياحة بسبب نقص عدد السائحين العرب لمصر ، وتوقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق والكويت ، وزيادة حجم البطالة نتيجة عودة المصريين العاملين بهاتين الدولتين .

أوصى التقرير لعلاج آثار أزمة الخليج بالتوسع فى مجال إستصلاح الأراضى وإقامة المدن الجديدة لاستيعاب العمالة العائدة من الدول العربية .

كما أوصى بضرورة فتح أسواق جديدة للتصدير لتعويض النقص الناتج عن صادراتنا الى الكويت والعراق .

وطالب التقرير بالاتفاق مع الدول العربية لاعفاء السلع المصرية المصدرة من اية رسوم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

في ندوة نقابة التجاريين :
١٠ مليارات دولار خسائر مصر من أزمة الخليج
غياب الديمقراطية الحقيقية بالمنطقة وراء الأزمة

كتب ـ مجدى حلمى وكمال عمران :

اكد الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الديمقراطى ، ان خسائر مصر من ازمة الخليج ، وصلت حتى الآن إلى ١٠ مليارات دولار . كما اكد ان استمرار الأوضاع بهذا الشكل يزيد نسبة الخسارة ، واعلن ان اسقاط بعض الدول ديونها عن مصر وسيلة للتقليل من الخسائر . وطالب بالاعتماد على قطاع الخدمات والموارد الداخلية ، لأنه افضل طريقة لتعويض خسائرنا بعد ان ثبت ان الاعتماد على الموارد الخارجية ملىء بالمخاطر . وأشار إلى ضرورة اعادة صياغة بعض التشريعات بما يجعل مناخ الاستثمار حافزا على جذب الأموال العربية من الخارج .

كما طالب بإنشاء مركز دولى لوضع برنامج استثمارى ، يوظف الأموال العربية المتدفقة الآن على البنوك المصرية توظيفا سليما . ووضع برنامج إصلاح اقتصادى حقيقى يخرج مصر من ازمتها الاقتصادية الحالية ، في ضوء المتغيرات الحادثة الآن . كما ان هناك تغيرا في مواقف بعض الدول تجاه مصر . ووافقت بعض دول أوروبا وامريكا واليابان على استمرار مد مصر بالقروض المطلوبة .

وكان «طوبار» قد شهد الندوة التى عقدت بنقابة التجاريين ، وحضرها الكاتب الاسلامى فهمى هويدى ، والدكتور عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . ناقشت الندوة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج . واضاف انه لا احد يستطيع التكهن بالنتائج الاقتصادية المتوقعة إذا قامت حرب في منطقة الخليج . كما انه لا علاقة مطلقا بين موقف مصر من ازمة الخليج، وموافقة صندوق النقد الدولى على استمرار القروض . وارجع الموافقة إلى تقدير صندوق النقد للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر خلال تلك الأزمة .

واكد فهمى هويدى ان الأزمة الحالية كشفت لنا حالة العجز الشديد للأمة العربية في مواجهة الأزمات التى قد تواجهنا . واوضح الاعضاء وجود اساس هش لمفهوم التضامن العربى بين الدول ، وان مصر هى صمام الأمان ومحور التماسك في المنطقة العربية ، وعليها ان تستعيد كيانها الحقيقى سياسيا وعسكريا واقتصاديا حتى يكون لها مكان الريادة الحقيقية في المنطقة ، وحتى لا يفلت زمام الاستقرار فيها .

واضاف د. عبدالحميد الغزالى وكيل نقابة التجاريين ان غياب الديمقراطية الحقيقية هو السبب الحقيقى في إفراز تلك الأزمة وزيادة حدتها وتعميق آثارها السلبية خاصة ان الأمة العربية تعيش حياة التبعية وعدم الحزم ، وغياب المعلومات الحقيقية والانفراد بالقرار ، مما جعلنا تابعين لمجموعة من الدول لا تعرف إلا مصالحها . واكد ان غياب تلك الديمقراطية الحقيقية في مصر يجعلنا في حالة عجز دائم وقصور في ادائنا الاقتصادى والاجتماعى والفكرى . كما ان اسقاط الديون على مصر ليس كافيا لتحسين اقتصادنا القومى . واضاف ان ازمة الخليج اطاحت بالمنطقة العربية عشرات السنين إلى الوراء كما اطاحت بالعديد من القضايا المصيرية الأخرى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠



أزمة الخليج

ادلى الدكتور حازم الببلاوى بدلوه في ازمة الخليج .. وكتب دراسة قيمة نشرتها دار الشروق تحت عنوان « ازمة الخليج .. بعد ان يهدأ الغبار » وتهدف هذه الدراسة الى مناقشة الاوضاع الجديدة التى ستفرض نفسها بعد ان تنتهى الازمة .

ويعترف د . حازم الببلاوى بإن احدا لا يمكنه ان يتنبأ بما ستكون عليه الاوضاع بعد ان تهدأ الامور وتستقر الاحوال .. كما انه يرفض ايضا فكرة نظرية المؤامرة الدولية الكبرى ، وانا معه في ذلك ، فهى صورة عصرية للاساطير والنبوءات القديمة وان تحلت بقناع من مظاهر العلمية بدلا من المسوح الدينية والسحر .

وفي ظل هذه الفكرة يقف الانسان عاجزا امام قدر محتوم فرضته قوى عليا غيبية تستند الى الاعيب السحر احيانا ، او تتخفى وراء تحليلات علمية احيانا اخرى .

ان رفض فكرة المؤامرة الدولية يحرر الارادة الانسانية ، وتتحول الدراسة من تنبؤ عرافين بما سيحدث ، الى دعوة للعمل من اجل تحقيق شيء ملموس

ويناقش الكتاب في قسمين اهم العناصر التي افرزتها ازمة الخليج والتى تتطلب اعادة ترتيب الاوضاع ، وهذا يعنى فهم اسباب التغيير المتوقعة ..

اما القسم الثاني في الكتاب فيتعرض لما يمكن ان نفعله في ضوء المتغيرات الجديدة .

باختصار يحاول القسم الاول فهم ما جرى . ويسعى القسم الثانى لرسم سياسة لمواجهة ماجرى

ويرى د . حازم الببلاوى ان الغزو العراقي للكويت قد جاء مؤذنا بنهاية عصر فضلا عن نهايته هو ايضا . ونقطة البدء هي الاعتراف بان الوضع القائم المترتب على غزو الكويت قد انشا حالة يستحيل ان تستمر .

ان ترك العراق يلتهم ٣٠ ٪ من نفط الشرق الاوسط يعنى اخضاع العالم الصناعى لما يشبه القوة الطبيعية الغاشمة والنزوات غير المتوقعة. وهذا امر بالغ التكلفة على المدى الطويل .

نحن امام وضع مادى يستحيل قبوله . كما ان الاسلوب الذى وقع به الغزو العراقى للكويت والهمجية التى تم بها يزود العالم بمبرر اخلاقى حاسم لمعارضة هذا الواقع الجديد .

لقد نجح العراق في خلق امر واقع بشكل سريع وجارف . ولكن قدرته على الاحتفاظ به على المدى البعيد امر محدود للغاية نظرا لضعفه الاقتصادى .

أحمد بهجت



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٠



ماذا بعد الأزمة ؟

تناول د . حازم الببلاوى فى القسم الاول من كتابه اهم العناصر التى افرزتها ازمة الغزو العراقى للكويت ، واوضح اهم المعطيات الجديدة ، واشار الى التغيير الذى حدث فى الساحة العالمية .

اما القسم الثانى فكان محاولة للاجابة عن هذا السؤال : ماذا نحن فاعلون بعد ان يهدأ الغبار ؟

ان التغيير قد اصبح قضية ملحة ..وكثيرا ما يخشى الناس من اثارة فكرة التغيير رغبة فى تحقيق الاستقرار ، وهذا خطأ ، لأن التغيير قد يكون مطلوبا من اجل الاستقرار ، كما ان مقاومته كثيرا ما تكون من اسباب تهديد الاستقرار .. لقد خلق الانسان قاصرا ، والكمال لله وحده ، والثابت الوحيد فى حياة الانسان هو الحاجة المستمرة الى التغيير .

وسوف تحتاج المنطقة الى نظام اقتصادى عربى جديد ، وسوف تحتاج الى نظام جديد للأمن ، كما انها سوف تحتاج الى تصحيح مفهومها عن فكرة الديمقراطية .

لقد اوضح الغزو العراقى للكويت كيف يؤدى انعدام الديمقراطية الى زيادة احتمالات المغامرة ، ومن هنا كان الدرس الأول هو ان الاستقرار فى المنطقة لا يمكن الاطمئنان اليه طالما استمرت النظم الاستبدادية .

لقد اوضحت تجربة النظام العراقى ان النظم المغامرة والاستبدادية نظم مكلفة تهدر الموارد ولا تقل انحرافا او فسادا عن غيرها من النظم التى تشتبك معها فى صراع .. لقد اهدر العراق فى حربه مع ايران بلايين الدولارات ، واغرق العراق فى الديون وحطم المدن والمنشآت واهلك البشر ، وتم كل ذلك لقضية لا طائل من ورائها ، وهكذا ثبت ان النظم الاستبدادية ليست فقط اهدارا لكرامة الانسان وتضييعا لحريته ، ولكنها تبديد واهدار للموارد الاقتصادية ايضا .

ويصل د . حازم الببلاوى الى فكرة الدولة النموذج او دولة الملاذ ، بمعنى ان تصبح مصر دولة الملاذ اقتصاديا وعسكريا ، بمعنى ان تصبح مصر ملاذا لابناء الخليج وان تصبح عملتها واستثماراتها ملاذا لأموالهم .. وهذا يثير قضية التغيير فى مصر ، ويتطلب تعديلات هامة فى النظام القانونى والاقتصادى تساعد على ازالة التعقيدات فى العديد من القوانين والاجراءات القائمة ، مع توفير حرية اكبر ، ومرونة افضل للتصرفات .

ان العالم يتشكل من جديد ، وازمة الخليج تمثل لحظة مناسبة لبدء انطلاقة جديدة ، انطلاقة تعود بالخير على ابناء الخليج وابناء المنطقة وابناء مصر .

أحمد بهجت



المصدر : وطنى

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

مراجعة وتقدير خسائر الاقتصاد المصرى بسبب أزمة الخليج

بدأت وزارة المالية اجراء مراجعة شاملة لتقديرات العجز الاجمالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٩-١٩٩٠ وتأثره باعتمادات الانفاق الاضافى التى ترتبت على عودة العاملين الذين كانوا بالعراق والكويت الى وظائفهم بالحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى.. وكذلك الانخفاض فى الايرادات السيادية وفى مقدمتها الضرائب والاعباء الاضافية للدعم لمقابلة استهلاك السلع الرئيسية ■

وفى الوقت نفسه طلب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اعادة مراجعة تقدير الخسائر والاعباء الاضافية التى يتحملها الميزان التجارى المصرى نتيجة لانخفاض الصادرات لبعض الدول الخليجية ، وتوقفها تماما بالنسبة للعراق والكويت .. بالاضافة الى الاعتمادات الاضافية اللازمة لاستيراد السلع الغذائية الرئيسية ووسائل توفير التمويل اللازم لها بالنقد الاجنبى ، والامكانيات التى اتيحت لمصر من خلال المساعدات الخارجية . وفى مقدمتها المساعدات من دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان. كذلك يدرس الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى قواعد استخدام المساعدات الاضافية المختلفة التى وردت بالفعل الى مصر ، واولويات توزيعها على القطاعات الاقتصادية ، الى جانب قيام القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات ببدء استخدام القروض والمساعدات الخارجية التى تقررت لمصر من سنوات سابقة ، وتجمد استخدامها انتظارا للاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى ثم قررت الدول المقدمة لها ... السماح باستخدام ارصدتها بصورة عاجلة .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

محافظ بورسعيد يعترف :

نعم .. تأثرنا بأزمة الخليج

مما لاشك فيه ان بورسعيد وهي المدينة الميناثية التي تعتمد بشكل واضح على حركة سياحة البواخر قد تاثرت بنقص عدد السائحين الزائرين لها القادمين لمصر عبر مينائها حتى ان بعض التعاقدات التي كانت قد تمت مع بعض الفنادق والقرى السياحية من الدول العربية والاوروبية قد ألغت الحجز لظروف حرب الخليج وهذا بالتالى ينعكس على الحركة التجارية التي تعتمد على مشتريات المصريين وايضا الاجانب القادمين من الخارج ممن يحملون عند رحيلهم بضائع المنطقة الحرة .

ميناء بورسعيد في موقع تؤثر فيه احداث المنطقة والعالم فموقعه الفريد على الخريطة وبإعتباره ميناء وصول وميناء عبور وسط ثلاث قارات وفي منطقة لقاء للخطوط الملاحية وللتجارة العابرة ما بين الشرق والغرب أمر يجب أن نركز عليه بإعتبار ان انشطة الترانزيت وتطويرها لا تعود على بورسعيد بالخير بل تعود على مصر كلها من خلال الجهود المحلية لرجال الاعمال وبمساندة من وزارة التعمير ووزارة الصناعة والهيئة العامة للاستثمار .

لذلك نطالب للميناء في المرحلة القادمة بنصيب اكبر مما يتم توزيعه على المستوى المركزى من انشطة في هذه المجالات إلى الدول العربية والدول الصديقة الاخرى تاكيدا على أحداث التحول المستهدف في طبيعة ونشاط المدينة الحرة ببورسعيد كما ان ميناء بورسعيد والمسطح المائى فيها يحتاج الى متابعة مستمرة بحيث يصبح رسو البواخر داخل الميناء هو القاعدة والأصل والا يترك بعضها في منطقة الغاطس بعيدا عن الميناء بحوالى ١٠ كيلو مترات امام بورسعيد حتى نعطى الفرصة لهذا القطاع الكبير من المهن المختلفة كي يتعامل مع البواخر بكافة انواعها فتحا لابواب الرزق على الجانب الآخر فإنه من المستهدف ويخطط حاليا بالتنسيق مع وزارة السياحة وهيئة قناة السويس وهيئة ميناء بورسعيد لاقامة ماريتا لليخوت بإعتباره الموقع المتفرد لمثل

ليلى الألفى

هذا النشاط لبورسعيد حيث يجول البحر الابيض المتوسط ما يقرب من ٦٠ الف يخت تعبر اعدادا كبيرة منها القناة من الشمال الى منطقة البحر الأحمر دون التوقف في ميناء بورسعيد .

كذلك وضعت تصورات لانشاء محطة ركاب للبواخر السياحية بحيث يمكن ان تستقبل السائحين القادمين على البواخر طوال فترة الصيف التي تقرب من ٦ شهور وحتى تيسر عليهم النزول من البواخر والصعود إليها كما يتم التفكير في إقامة مجموعة من المكاتب الخدمية والمحلات التجارية في هذه المحطة إثراء للانشطة المينائية .

ونطرح على المحافظ علامات استفهام ثلاثة في سؤال واحد . ماهي مهام مجالس حيويه في إدارة شئون بورسعيد مجلس ادارة المدينة الحرة/ مجلس ادارة المنطقة الحرة/ المجلس المحلى لتنشيط السياحة . والم يحن الوقت لدعم تلك المجالس ؟

□ أجاب . مدينة بورسعيد بإعتبارها مدينة حرة لها مجلس إدارة برئاستي وهذا المجلس يرعى كل شئون المدينة الحرة والحركة التجارية والصناعية والسياحية والمينائية من خلال المتخصصين من اعضاء المجلس والاعضاء الذين يدعون لابداء الرأى في أمور ذات صبغة فنية محددة ونستهدف أن يدعم مجلس الادارة ببعض القياديين على مستوى هيئة الاستثمار وهيئة التصنيع ووزارة السياحة وقد طلبت ذلك التعديل بالفعل ونتابع مع هيئة الاستثمار هذا الأمر .

□ كما ان مجلسا آخر هو مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة ويرأسه ايضا المحافظ وتختص مهامه بتنظيم الأنشطة في مجال الصناعات والتصدير والمخازن والثلاجات التي توضع فيها البضائع بهدف اعادة التصدير وقد تطور النشاط في المنطقة الحرة العامة خلال السنوات الثلاثة الماضية بشكل جيد جدا واصبحت المنطقة تضم حجما كبيرا من العمالة من الشباب والخريجين بعد أن كان النشاط فيها متوقفا تماما ونامل بإذن الله ان تزداد هذه الأنشطة خاصة الصناعية من خلال مشروعات يقيمها رجال الاعمال مع بعض الشركات الاجنبية حتى تكون قادرة على فتح أسواق تصديرية للخارج وتساعد المحافظة في هذا المجال عن طريق الاتصال بالسادة سفراء الدول الاجنبية والملحقين الاجانب .

□ بالنسبة للمجلس المحلى لتنشيط السياحة فإن حركة المجلس في مجال تنمية السياحة الداخلية والاهتمام بالمظهر الحضارى والجمالى وعمليات التشجير والتخضير وتطوير المتاحف وزيادة المزارات السياحية التي يلمسون فيها بصفة متتابعة ما هو جديد . علاوة على عمليات تدريب النشء والشباب والطلبة على حسن استقبال الزائرين من المصريين والاجانب كذلك حسن توديعهم وتوفير منافذ الخروج اللائقة والخطوط الخضراء في منافذ السيارات والاتوبيس والقطاع العام وسنعمل في المرحلة القادمة على الأداء الامثل لتحقيق مهام المجلس فمن الظلم الحكم على توفيقه من عدمه في مرحلة الكساد السياحي الذى تعيشه المدينة حاليا متاثرة بازمة الخليج



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

نحو النور

اسقاط الديون .. والرخاء الاقتصادى

مازال الاعتقاد السائد بين بعض الطبقات الشعبية ان مصر قد حققت الكثير من المكاسب نتيجة للعدوان العراقى على الكويت .. ونشوب ازمة الخليج .. وماتبعها من تدفق القوات الدولية الى المنطقة .. وان ماحققته مصر من مكاسب سوف يعجل بانفراج الازمة الاقتصادية وانخفاض مستوى الاسعار وقدوم الرخاء .

والحقيقة التي يجب الا تغيب عنا ان ماتم اسقاطه من الديون لايوازى ابدا ماتكبدته مصر من اضرار وخسائر نتيجة للازمة العراقية الكويتية .. وهذا مايفسر الاتجاه العالمي الذى ينادى بضرورة تعويض الدول التي اضيرت من ازمة الخليج وفى مقدمتها مصر .. وان ارصدة العراق المجمدة فى الخارج سوف يستخدم جانب منها لهذا الغرض .

كما ان الرئيس حسني مبارك قد قطع الشك باليقين حينما اعلن ان خسائر مصر بلغت اكثر من تسعة مليارات جنية وان جانبا كبيرا من هذه الخسائر نشا عن تدهور السياحة .. وانخفاض تحويلات المصريين العاملين بمنطقة الخليج خاصة من كان منهم يعمل بالكويت .

وليس معنى هذا ان اسقاط الديون لن يفيد اقتصادنا او يؤثر فى مسيرتنا نحو الاصلاح .. بل على العكس فانه سيؤدى الى تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الموازنة العامة للدولة .. وزيادة الفرص لانشاء مشروعات جديدة للتنمية والاهتمام بالخدمات .. ودفع عجلة الاصلاح الى الامام ..

وكان من الممكن ان يكون اسقاط الديون اكثر فائدة وتاثيرا على اقتصادنا القومى لو حالفنا التوفيق فى التغلب على المشكلة السكانية ، والزيادة المخيفة فى عدد المواليد الجدد .. ولكن مادامت المشكلة قائمة والسكان فى زيادة لا تتوقف عند حد معين والانتاج لا يحقق المعدلات المطلوبة .. فان اى زيادة فى الموارد او تخفيف فى الاعباء والالتزامات لن يكون له التاثير المنشود .. والنتائج المرجوة .

ولاشك ان انتهاء ازمة الخليج وعودة الامور الى مسارها الطبيعى سوف يساعد على تعويض خسائرنا .. وظهور النتائج الايجابية لبرامج الاصلاح الاقتصادى .. ولكن كل هذا يتوقف على مدة بقائها وموعد انتهائها .. وحجم الخسائر والاضرار التى سوف تتخلف عنها .. والتعويضات التى ستحصل عليها الدول المتضررة .

ان الاحداث الجارية مازال الغموض يشوبها ويسيطر عليها .. ولا احد يستطيع التكهن بما سيحمله الغد .. وهل الحرب الباردة التى تسود المنطقة الان سوف تقودها الى حرب ساخنة .. ام الى سلام بلا حرب .. وعلى ضوء ذلك سوف تتقرر المصائر الاقتصادية لدول المنطقة ومن بينها مصر ..

سمير عبدالقادر



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

بسبب أزمة النقد الاجنبى:

هل تتوقف مشروعات الخطة لحين اشعار اخر؟

الحكومة تراهن بلجنة تعميق التصنيع على حل الأزمة.. فهل تنجح؟

بدأت - مبكرا - الاثار السلبية لازمة الخليج على خريطة الاقتصاد المصرى تؤتى ثمارها، وقبل التوقيت الذى توقعه المسئولون بالحكومة. بدأت موارد النقد الاجنبى تتراجع بشكل خطير مما يهدد مشروعات الخطة الخمسية.

وبدأت لجان تدبير احتياجات النقد الاجنبى تدخل فى معارك مع الوزارات المختلفة، لترشيد هذه الاحتياجات وارتفعت الاصوات بمقترحات عديدة لمواجهة ابعاد الازمة وتمخضت اراء المستشارين الاقتصاديين لحكومة الدكتور عاطف صدقى فى تشكيل لجنة باسم «لجنة تعميق التصنيع» كاجراء مرحلى لضغط نفقات مشروعات الخطة من النقد الاجنبى. فهل تسهم هذه اللجنة فى ايجاد حل واقعى لتلك الازمة؟ وماهى البدائل المتاحة امام صانعى القرار الاقتصادى؟ وهل يمكن بالفعل انقاذ مشروعات الخطة من شلل ظهرت بوادره فى الافق؟

تؤكد ارقام الخطة الخمسية الحالية ان بند موارد النقد الاجنبى يبلغ ٨ مليارات دولار لمشروعات السنوات الخمس. ويتولى بنك الاستثمار القومى تدبير هذا المبلغ بواقع ٣٠ مليون دولار شهريا كحد ادنى من موارد الدولة بالنقد الاجنبى سواء من حصيلة التصدير او عائدات قناة السويس والبترول والسياحة او من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وكذلك من المنح والقروض والمساعدات التى تقدمها المؤسسات الدولية وبعض الحكومات «الصديقة». ويلعب بنك الاستثمار القومى دور الوسيط المظلوم فى تدبير تلك الاحتياجات ولايملك موردا ثابتا يعتمد عليه فى تحديد حجم الاحتياجات المطلوبة. وانما معظمها موارد تقديرية مرتبطة بظروف متغيرة تؤثر فيها سلبا وايجابا.

ومع وضوح ابعاد ازمة الخليج الاقتصادية، بدأت الحكومة على وجه التحديد وزارتى التخطيط والمالية فى البحث عن مخرج بما يكفل استمرار مشروعات الخطة الخمسية لان معنى توقف تلك المشروعات شلل فى النمو الاقتصادى العام فى الدولة.

واسفرت المناقشات المكثفة التى شهدتها دوائر الحكم والخبراء الاقتصاديين خلال المرحلة الماضية عن ضرورة تشكيل لجنة تهدف لتصنيع بعض المعدات والمواد المستوردة من الخارج والمكملة لمشروعات التنمية «مما يوفر مالا يقل عن ٣٠٪ من احتياجات النقد الاجنبى فى تكلفة المشروع. وتكونت اللجنة برئاسة ظافر البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى، وعضوية ممثلين عن وزارات النقل والصناعة والاسكان والداخلية والدفاع والكهرباء والهيئة العربية للتصنيع واستمرت اجتماعات اللجنة على مدى الشهور الماضية، واسفرت عن النتائج التالية:

- تجميع البيانات الخاصة بامكانات التصنيع المحلى لبعض الالات والمعدات المستوردة بالهيئة العربية للتصنيع.
- الاتفاق على انتاج وحدات اضاءة اليكترونية وقطع غيار لعربات السكك الحديدية بما يوفر ٨٢ مليون دولار سنويا.
- تنفيذ مشروع انتاج اجهزة اللاسلكى وخطوط تعبئة الزجاجات، وعدم تمويل استيراد منتجات المطاط لتوفير ١٠٠ مليون دولار سنويا.
- البدء فى تنفيذ انتاج محركات السيارات لتوفير ٤٠ مليون دولار سنويا.
- ادراج عدد من المشروعات الاخرى تحت الدراسة مثل تصنيع محطات توليد الكهرباء وابراج الكهرباء

وبصرف النظر عن امكانية تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة او عدم تنفيذها. ورغم التأييد الكامل ماديا او ادبيا لاعمالها من قبل كبار المسئولين بالحكومة،

فان نجاح تجربة تعميق التصنيع، واستفادة الاقتصاد الوطنى منها مرهون بعوامل عديدة منها:

●● استعداد الحكومة لضرب وتصفية «مافيا» الاستيراد التى تسيطر على اعمال قطاعات عريضة من اعمال الدولة، والتى استطاعت تكوين شبكات مصالح مع كبار المسئولين"

●● سماح الدول الاجنبية التى منحت مصر قروضا خلال الفترة الماضية بتصنيع بعض احتياجات الخطة محليا، رغم تعارض ذلك مع شروط منح القروض، بضرورة استيراد معدات معينة من تلك الدول فى اطار الاستفادة بالقرض.

●● مدى كفاءة الجهات الفنية فى مصر فى تصميم وانتاج المعدات المطلوبة وبالسرعة اللازمة دون الدخول فى دوامة

تحليل يكتبه:

محمود عبدالعظيم

البيروقراطية والروتين الحكومي.

●● قدرة الحكومة على توفير الاموال اللازمة لانتاج هذه الالات والمعدات محليا.

ويعطى اعتماد الحكومة على نتائج لجنة تعميق التصنيع بشكل كبير انطباعا قويا لدى المراقبين بأن الحكومة لاتملك بالفعل بدائل اخرى متاحة لتدبير موارد نقد اجنبي. ويبدو ان «رهان» الحكومة على تشجيع التصدير بما يكفل حل جذرى لمشكلة النقد الاجنبي هو «رهان» ضعيف، بدليل عدم اهتمامها الكافى بفتح اسواق جديدة للمنتجات المصرية، وعدم تشجيع القطاع الخاص بالدرجة المطلوبة للدخول كطرف اساسى فى الصفقات المتكافئة او عقدها منفردا لدفع القوة التصديرية المصرية خطوات للامام كما يبدو ان تشكيل تلك اللجنة بشكلها الراهن يعكس قلقا حكوميا وخوفا من احتمالات المستقبل السياسى والاقتصادى فى الخليج لان اشتعال حرب على حافة آبار البترول فى الخليج يعنى توقف الدعم المادى الخليجي لمصر نهائيا، وبالتالى تجد الحكومة نفسها، امام خيارين لاثالث لهما، وهما البحث عن مصدر ثابت للنقد الاجنبى او توقف مشروعات الخطة لحين اشعار آخر!"

ومع استمرار اعمال اللجنة التى تعقد جلساتها اسبوعيا ببنك الاستثمار القومي، وترفع تقاريرها مباشرة الى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تكشفت ابعاد ماساة التخطيط فى مصر، والذى يعتمد على العشوائية والتخبط فى تحديد الاهداف قبل ايجاد الوسائل لتحقيقها. ويمكن القول ان مايحدث الآن هو سداد «فاتورة» تجاهل الحكومة للمتغيرات الدولية، وعدم القدرة على رؤية المستقبل!!

احتمال انخفاض المعونة الاقتصادية عن إضرار حرب الخليج

ألمح تقرير امريكى رسمي الى احتمال انخفاض المساعدة الاقتصادية التى ستحصل عليها مصر عوضاً عن الاضرار التى لحقت بها من حرب الخليج اشار التقرير الذى ارسل الى وزيرى الاقتصاد والتعاون الدولى - الى قرب اجتماع لجنة التنسيق التى يشرف عليها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهى اللجنة الخاصة بتقرير مساعدات للدول التى اضيرت من ازمة الخليج

كانت المساعدات البالغة ١٤ مليار دولار . قد خصصت الى كل من مصر وتركيا والاردن الا ان صندوق النقد الدولى طلب توسيع دائرة التوزيع رغم اعتراضات المانيا واليابان على زيادة رقم المساعدات

الدول المقترح اضافتها للاستفادة من المساعدات من افريقيا وامريكا اللاتينية واوروبا الشرقية وقد تأثرت جميعها من وقف التبادل التجارى مع العراق والكويت ومن ارتفاع اسعار البترول .

جدير بالذكر ان هذه المساعدات هى قروض ميسرة وليست منحا خالصة .

تخصيص ١٣ مليار دولار للدول المتضررة من أزمة الخليج

نيويورك ـ ا . ش . ا ـ صرح مصدر مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية امس بأن الائتلاف الدولى المناهض للعراق حصل على تعهدات بالحصول على مساعدات يبلغ مجموعها ١٣ مليار دولار لمساعدة دول منطقة الشرق الأوسط التى تضررت من الغزو العراقى للكويت .

وذكر المصدر انه تقرر اعتبارا من امس الأول تخصيص مبلغ ٥,٢ مليار دولار من الـ ١٣ مليارا لمصر والأردن وتركيا وتخصص ٢,٥ مليون دولار لدول مثل سوريا والمغرب .

وقالت صحيفة « وول ستريت جورنال » ان دول الخليج ستقدم القدر الأعظم من هذا المبلغ وستساهم بنحو ٨,٤ مليار دولار .

طوبار :

٩ مليارات دولار خسائر مصر من أزمة الخليج

الضبعة محمد السيد :

قال الدكتور سمير طوبار رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشورى أن خسارة مصر من أزمة الخليج ، منذ بدايتها ، قدرت بتسعة مليارات دولار جاء ذلك فى المؤتمر الذى عقد بقرية تواتى جابر بالضبعة فى مطروح ، وحضره الدكتور طوبار نيابة عن الدكتور يوسف والى وقال إن الديون التى تم إسقاطها عن مصر تقدر بـ ١٣ مليار دولار ، كما أن نادى باريس للدول الدائنة لمصر سيسقط ٨ مليارات دولار أخرى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠



اقتصاد ما بعد الأزمة :

من يدير السياسة الاقتصادية فى المرحلة القادمة

لاول مرة منذ سنوات طويلة تستطيع الحكومة القادمة . والبرلمان القادم ، ان يفيدا تنظيم المجتمع الاقتصادى المصريين وهما فى وضع المستريح من الازمة .. كما ان المناخ الاقتصادى والبيئة اللذين يتعاملان معها مهيان اكثر من اى فترة فى تاريخها لتقبل مزيد من القرارات الصعبة بشرط الايمان والثقة بجدية التوجه وفاعلية المضمون . وليس الوقوف عند مجرد الشكل كما تعودنا دائما فى سياستنا المختلفة .. فقد اصبحنا فعلا فى وضع يستلزم قرارات تنفيذية وقواعد تشريعية تواجه المشاكل وتضع اسسا جديدة للاستقرار .

أسامة سرايا

فى هذه المرحلة نجد ان الظروف تتضافر لكى تهيىء امام مصر فرصة فريدة لتجاوز الازمات بل دخول عصر جديد .. وعلينا ان نحذر من اضاعة هذه الفرصة الذهبية .. والا سيحكم على هذا الجيل بالتفريط ، وعدم القدرة على تجاوز انانيته وازمته الداخلية الموروثة التى تكمن فى عدم قدرته على اتخاذ القرارات الكبيرة ، وتاجيلها حتى يتوالى مسلسل الفرص الضائعة .

واذا كانت كل الظروف مهياة وفى مقدمتها التخفف من ازمة الديون الخارجية التى سقط فعلا ٣٠ ٪ من حجم المديونية بعد اسقاط الديون العربية الخليجية .. والديون العسكرية الامريكية .. والذهاب الى نادى باريس وجدولة الديون المستحقة للعامين القادمين مع اقساط الفوائد .. والنتائج المنتظرة لاجتماع دول العشرين بباريس لاعداد تصور مستقبلى للتعامل مع ديون مصر ككل .. وسط هذا المناخ الدولى الفريد فى تعاطفه مع مصر نجد ان هناك تعاونا استراتيجيا متكاملا بين مصر ودول الخليج العربى .. سيكون له تاثير كبير على توفير احتياجات مصر من النقد الاجنبى للسنوات العشر القادمة .

ولهذا الجانب من المنظورات سواء البعد العالمى - للعلاقات الاقتصادية المصرية - او العربى جانب مؤثر وخطير فى التخفيف من الازمة الاقتصادية .. ولكن ليس كل الابعاد .. فلن نستطيع - وتلك حقائق - ان نجتاز وازماتنا ومشاكلنا بدون سياسات ومناخ وبيئة جديدة نصنعها بايدينا . والا فاننا سوف نجد انفسنا بعد سنوات قليلة وقد عدنا من جديد لدوامة الديون الخارجية . ونفس المشاكل التي نعانيها الان فى ظروف اسوا من الان .. ومناخ عالمى وعربى لن يكون فى وضع مماثل لماهو عليه الان لمساعدتنا .. ومشاكل داخلية وسكانية متفاقمة .. وساعتها لن ترحم الاجيال القادمة الجيل الحالى كله لانه اضاع الفرصة .. ولم ينتهزها لانها تجىء نموذجية متواءمة مع ظروفنا الداخلية . والشوط الذى قطعناه فى الاصلاح الاقتصادى يمكننا من استيعاب المزيد واستكمال العمل بدون خوف او تردد من نكسة .. خاصة ونحن فى ظروف افضل . تتمثل فى .. اقتصاد قوى نسبيا وبنية اساسية ومرافق على مستوى مناسب انفقنا فى بنائها اكثر من (٤٠ مليار دولار) . قاعدة صناعية واستثمارات واموال عامة مستثمرة تقدر اصولها

بالنقد الاجنبي . هذه القاعدة الاقتصادية تؤهل مصر بماتملكه من قدرات بشرية وكفاءات علمية ان تدخل بنا العصر الجديد بقدرة لاتملكها دول مماثلة لنا واستطاعت ان تخطو خطوات كبيرة للدخول في عالم الدول التي تتجاوز دوامات الفقر والخروج من ازمة لازمة .

واذا كان الوضع الداخلي يؤهلنا لتحقيق قفزة في النمو الاقتصادي وتحقيق التحول الذي ننشده . فان المتغيرات العالمية والاقليمية هي الاخرى ترشح مصر لتكون الدولة النموذج في منطقة الشرق الاوسط . كما يجمع الخبراء والمحللون الاقتصاديون ... وبالتالي فان مصر تستطيع ان تقود دول المنطقة لتساير التغيير الذي يحدث عالميا سواء كان شرقا في اطار التحولات الاقتصادية في شرق اوروبا والاتحاد السوفيتي او غربا بعد الوحدة الالمانية . او اوروبا ١٩٩٢ . او تحولات دول جنوب شرق اسيا . والامريكتين .. حيث يموج العالم بتغيرات وتحولات انتظارا للقرن القادم . فالسباق يجري الى عالم العمل الجاد من اجل الرخاء ولن يتسامح مع الذين لايعملون والكسالى والمتخلفين .. والذين لا يتطلعون للقرن القادم ..

.. واذا كان هناك اتفاق على كيفية معالجة اوضاع الاقتصاد المصري كافة . من جميع جوانبه الاقتصادية والقضائية .. ورفع كفاءة اجهزة الانتاج والخدمات . فان الجانب المفقود الذي نتساءل عنه هو من يدير السياسة الاقتصادية .. هذا هو الجانب الذي سيتحمل المسئولية .. وسيكون من نصيبه اتخاذ القرارات . وصياغة مستقبل مصر في المرحلة القادمة .. اي من هو الفريق الذي سيدير القطاع الاقتصادي في المرحلة القادمة . نحن في مصر في حاجة ماسة الى فريق جديد متفاهم ومتجانس لادارة الاقتصاد المصري .. ان يكون فريقا واحدا متعاونا لا فرقا متنافسة كل فريق يهمه ان يوقف عمل الاخرين قبل ان يبحث لنفسه عن عمل .. نريده فريقا كفئا قادرا . شخصياته متماسكة .. لها سمعتها على المستوى المحلي والعربي والعالمي .. لهم مستوى وتاريخ في العمل الاقتصادي الفكري والتنفيذي .. واسهام ونصيب في الحياة العامة .. وليسوا شخصيات هامشية لاتحظى باحترام محلي . وليس لهم اي قدرة على اقناع الاخرين بما يقومون به .. ويكفي ماعكسوه على المناخ الاقتصادي من عدم القدرة وانعدام الكفاءة والتردد .



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

أزمـــة الشـــقق الفاخـــرة

الخليج : خالية .. لا تجد من يشترى!

●● قامت «الوفد» بجولة سريعة لتفقد حركة سوق الشقق المفروشة في منطقة المهندسين كما يقول عيد عبدالتواب سمسار المنطقة :

ـ اضطر اصحاب الشقق لتخفيض ايجاراتهم من الفى جنيه شهريا الى الف جنيه . ويضيف عيد عبدالتواب :

ـ هناك فرق كبير بين ايجارات العام الماضى في مثل هذا الوقت وبين هذا العام .. فاكثر الشقق المفروشة بلا زبائن . ورغم ان سوق الشقق مضروب فان البعض من اصحاب العقارات يرفضون تخفيض ايجاراتهم . فقد فشلت في الحصول على شقة بايجار ٨٠٠ جنيه شهريا . لمواطن كويتى واولاده الخمسة .. ويضيف في منطقتى كان بعض الكويتيين يسكنون في «عمارة» باكملها وبعد الازمة عجزوا عن تسديد الايجارات .

● امل عثمان العبد .. سمسار بالمهندسين .. يقول

ـ معظم السياح الكويتيين كانوا يطلبون شقة فاخرة بالتكييف ويفضلون ان تكون على شارع جامعة الدول العربية وكانت هذه الشقق في العام الماضى تؤجر بالفى جنيه .. لكن معظمهم الآن خاصة بعد الغزو العراقى لبلدهم يطلبون شققا لا يزيد ايجارها على ٣٠٠ جنيه فقط .

ويضيف عثمان العبد في مثل هذا الوقت من كل عام كان السماسرة لا يجدون الوقت من كثرة العملاء من راغبى استئجار او تملك العقارات سواء كانوا من العاملين بالخارج او الاجانب .. وكان العائدون من الاجازات يقبلون على شراء الشقق التمليك عند عودتهم ويقومون بتاجيرها «مفروش» عند سفرهم للخارج .. اما الان فالوضع اختلف . العائد يخشى الشراء فهو لا يعرف هل سيسافر ام لا . وهل سيحقق اموالا اخرى ام لا . كل هذا جعل حركة السوق «نايمة» . اما العرب فالأمر اختلف تماما فبعد ان كانت رغباتهم تتجه إلى الشقق الفاخرة المكيفة اصبحت الآن تتجه الى الشقق . الارخص وابتعدوا ايضا عن التفكير في تملك الشقق

●● اما خليل عبدالرحيم سمسار بمنطقة جاردن سيتى . فيقول

ـ ان ايجار الشقة او العقار يحدد وفقا لعدة عوامل اهمها الموقع . وفي الفترة الحالية لم يعد هناك من يطلب الشقة ذات الموقع المميز سواء من المصريين او العرب بسبب احداث الخليج . كما انخفض الاقبال على شراء الاراضى لاستثمارها :

ويضيف خليل عبدالرحيم ان ايجارات الشقق في المنطقة تتراوح مابين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه لانها منطقة متميزة والاقبال عليها شديد وان كان قد تدهور في الفترة الاخيرة

●● طلعت عبداللطيف مدرس عائد من الكويت يقول

ـ اثناء اجازتى في العام الماضى تعاقدت على شراء شقة بـ ١٥٠ الف جنيه

انتشرت بوضوح وعلى غير العادة . بل ان بعض السماسرة بدأوا يضعون هذه اللافتات على نواصى الشوارع الرئيسية والميادين بعد ان اجتاح الركود سوق الشقق الفاخرة . واصيبت اسعار العقارات والاراضى الفضاء بالتراجع الشديد في اعقاب الغزو العراقى

للكويت . فالعائدون من دول الخليج سواء كانوا من العرب او المصريين الذين اصيبت مدخراتهم في مقتل احجموا عن الشراء والتملك والبحث عن الشقق المفروشة المتميزة . فالكل اصبح يراجع حساباته من جديد ويفضل الارخص .. فلم يعد ماتبقى من هذه المدخرات

ما يكفى لتملك عقار صغير او ايجار شقة مكيفة الهواء .. فماذا حدث لسوق العقارات في مصر ؟

ولماذا تراجعت اسعار الشقق ومؤشرات شراء الاراضى والعقارات في سجلات ماموريات الشهر العقارى . هذا مانجيب عنه في التحقيق التالى



وسددت العربون لصاحب العمارة على ان اعود لاستلامها . وحدث الغزو العراقي فتركنا كل شيء وذهبت لصاحب العمارة

وتنازلت عن جزء من العربون مقابل استرداد اموالى

●● مجدى يوسف . طبيب يعمل بالسعودية . يقول

ـ كان حلمى ان اقيم مستشفى .. واستطعت ان ادخر بعض الاموال لشراء قطعة ارض من شركة تقسيم اراض بسعر المتر ٣٠٠ جنيه .. سددت نصف المبلغ ولكن بعد احداث الخليج لا ادرى ماذا افعل ؟ افكر الآن فى العدول عن اكمال صفقة الشراء وتاجير عيادة صغيرة وسط البلد

●● المهندس لبيب عوض يعمل باحدى شركات تقسيم الاراضى ـ يرى ان سوق الاراضى شهد ركودا نسبيا بعد احداث شركات توظيف الاموال ثم جاء الغزو العراقى ليقضى على الرغبة المتبقية لدى الناس فى الشراء . كما ادى الخوف من استثمار الاموال فى الاراضى الى انخفاض الاسعار بنسبة بلغت ٥٠٪ كنتيجة طبيعية لانخفاض الطلب عليها وقد كان متوسط بيع الشركة من الاراضى فى اغسطس من كل عام يصل الى ١٠ الاف متر للمواطنين العائدين من الخارج ولكن بعد احداث الخليج لم تتعد المساحة التى تم بيعها ٢٠٠٠ متر مكعب

●● المهندس حسنى عزب . يعمل باحدى شركات تقسيم الاراضى ـ يقول

ـ بعد احداث الخليج لم يدخل مكتبى مستثمر واحد يريد شراء ارض .. ويرى ان حل الازمة الخليجية سيؤدى الى انتعاش سوق الاراضى من جديد .

ويضيف ان مجال عملنا الآن يقتصر على الشقق والعقارات التمليك ، وكان متوسط سعر الشقة متوسطة المساحة يصل الى ٦٠ الف جنيه ولكن بعد الغزو العراقى انخفض السعر الى ٥٠ الف جنيه .

دراسة خطيرة بمجلس الشورى تؤكد :

٢ مليار دولار زيادة فى أسعار واردات مصر

ارتفاع أسعار أغلب المنتجات العالمية خلال الفترة القادمة

كتب ـ على خميس :

كشفت الدراسة التى اعدها مجلس الشورى عن ازمة الخليج ، ان اجتياح العراق لدولة الكويت ، يعد واحدة من اخطر الكوارث فى تاريخ العرب . وقالت ان الغزو ادى الى تمزيق الأمة العربية مرة اخرى . كما هز استقرار وامن المنطقة بعنف كما اظهر العرب ـ على المستوى العالمى ـ فى صورة لايمكن ان يحسدنا عليها احد . واكد الدكتور احمد رشاد موسى رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ، ان ازمة الخليج تركت اثارها السلبية على اقتصادنا القومى وأدت الى ضياع ٤٠ ٪ من تحويلات المصريين العاملين بالخارج . نتيجة لاضطرار جزء كبير من المصريين العاملين بالكويت والعراق الى العودة . بالاضافة الى نقص حصيلة مصر من دخل السياحة بنحو مليار دولار سنويا ، بعد ان لبثت الأزمة الخوف فى المنطقة العربية ، واظهرتها بانها اصبحت منطقة غير آمنة ، مما ترتب عليه نقص كبير فى عدد السائحين فى مصر . علاوة فى توقف تجارة مصر مع العراق والكويت . وانخفاض ايرادات قناة السويس بنحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً . مما يسبب خسارة فادحة للاقتصاد القومى .

وكشفت الدراسة ، ايضا عن ان ازمة الخليج وما ترتب عليها من ارتفاع حاد فى اسعار النفط ، ستؤدى بالضرورة الى زيادة كبيرة فى اسعار اغلب المنتجات ، خاصة المنتجات الصناعية فى الأسواق العالمية . وسوف يؤدى هذا بدوره الى زيادة مدفوعات مصر عن وارداتها بنحو مليارى دولار .



مصطفى كمال حلمى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

٢٨ مليار دولار خسائر الدول المتضررة من أزمة الخليج

واشنطن ـ و ـ اعلن مسئول بصندوق النقد الدولى ان اجمالى خسائر الدول المتضررة من ازمة الخليج قد يبلغ ٢٨ مليار دولار فى نهاية العام القادم ، وقال إن دول المواجهة ـ وهى مصر وتركيا والاردن ـ ستتحمل ١٣ مليار دولار من هذه الخسارة . وأشار المسئول إلى ان الصندوق سيكون مطالباً بتقديم قروض تقدر بحوالى ٣,٦ مليار دولار فى العام القادم ، وقال إن دول اوروبا الشرقية ستعانى من زيادة اسعار البترول التى نجمت عن الازمة ، خاصة عندما يبدأ الاتحاد السوفيتى فى وقف تزويدها بالبترول فى يناير القادم . وكان الصندوق قد اعلن منذ عدة أيام عن استعداده لتقديم مساعدات عاجلة للدول المتضررة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

مشكلة مديونيــة العراق للشركات المصــرية كيف يمكن مواجهتهـا ؟

٦٦ مليـــون دولار مديونية العـراق فـى صفقـــات متكافئة لم تسدد

كتب ـ عادل شفيق :

مازالت أزمة الخليج تلقى بظلالها السلبية على الاقتصاد المصرى ، ورغم ان حجم التعاملات المصرية مع العراق محدود للغاية الا انه يجب مراعاة الخسائر التى اصابت بعض الشركات المصرية التى قامت بتصدير سلع للعراق فى اطار اتفاقية التعاون المالى والتجارى بين مصر والعراق والموقعة فى يوليو ١٩٨٨ .

ونصت الاتفاقية على ان تتولى الشركة العربية للتجارة الخارجية ـ وهى احدى شركات القطاع العام ـ تنفيذ التعاقدات التى تتم مع الجانب المصرى تصديرا واستيرادا نيابة عن المؤسسات والشركات المصرية ، وان تتخذ الاجراءات المصرفية لتنفيذ الصفقة عن طريق بنك الاسكندرية فى القاهرة وذلك فى نطاق الترتيبات المصرفية المستندة على الاتفاقية .

وتبدأ المشكلة كما يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين نتيجة لسياسة الجهاز الحكومى فى الاشراف على تنفيذ الاتفاقية وعلاج مديونية الجانب العراقى وتخلفه عن تنفيذ التزاماته التعاقدية مما أسفر عن وجود عجز يقدر بحوالى ٦٦ مليون دولار امريكى كحقوق للجانب المصرى .

وبعد توقف التعامل نهائيا مع الجانب العراقى وجدت الشركات المصرية نفسها مطالبة من بنك الاسكندرية بسداد ما حصلت عليه من قروض لتنفيذ التزاماتها فى ظل اتفاقية الصفقات المتكافئة علاوة على فوائد تلك القروض مع التوقف عن منحها قروضا جديدة مما أدى الى خلل كبير فى السيولة النقدية لديها قد يؤدى ببعضها إلى الافلاس .

سعيد الطويل

وأسفر اجتماع بوزارة الاقتصاد عن وضع مجموعة من التوصيات لحل المشكلة أهمها قيام البنك المركزى المصرى بتقديم تسهيلات فى حدود ١٠٠ مليون دولار سدادا لحقوق واجبة السداد حيث يستطيع البنك كجهاز حكومى استرداد ما يدفعه خصما من التعويضات المقررة للحكومة عن اضرار أزمة الخليج ، وكذلك مطالبة بنك الاسكندرية بتجميد مطالبته بسداد ديونه من الشركات المتضررة ووقف سريان الفائدة نظرا لما يحيط بهذه الديون من ظروف طارئة لم تكن فى الحسبان .

٣١ مليون فلورين هولندى لمساعدة المتضررين من أزمة الخليج

وقعت مصر وهولندا امس اتفاقية تحصل مصر بمقتضاها على منحة قدرها ٣١ مليون فلورين هولندى فى صورة تغذية لدعم ميزان المدفوعات المصرى ومساعدة المتضررين المصريين من ازمة الخليج .

وصرح السفير رفيق صلاح الدين وكيل أول وزارة التعاون الدولى الذى حضر توقيع الاتفاقية ان الجانب الهولندى أبدى استعدادا كبيرا خلال اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية الهولندية التى اختتمت اعمالها فى القاهرة يوم الخميس الماضى لمساعدة الموقف المصرى فى الاجتماعات القادمة لنادى باريس .

رئيسة المجموعة الأوربية بالقاهرة في حوار مع «الأخبار» :

حياة المواطنين فى العراق بدأت تتأثر بالحصار الاقتصادى

السيدة فرانسين هنريشن رئيسة بعثة المجموعة الاوربية فى القاهرة امضت فى مصر نحو ٥ سنوات .. وخلال هذه الفترة تعرفت على كل صغيرة وكبيرة فى الاقتصاد المصرى .. ومنذ ايام عادت للقاهرة بعد ان شاركت فى اجتماعات المجلس الأوربى الذى عقد فى روما لبحث اخر تطورات ازمة الخليج وموقف بريطانيا والاتحاد السوفيتى من المجموعة الأوربية .

وكان من الطبيعى ان تلتقى «الاخبار» بالسيدة فرانسين لاجراء حوار صريح معها حول المساعدات الأوربية للدول المتضررة من ازمة الخليج ومنها مصر .. وهل ستكون المساعدات الأوربية لأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى على حساب الدول النامية ؟ وماهى رؤية المجموعة الأوربية للاقتصاد المصرى فى ظل الاصلاح الاقتصادى ؟.

سنساهم فى الصندوق الاجتماعى مع البنك الدولى وصندوق النقد

فى مقر اقامتها بالزمالك كان اللقاء .. وفى الموعد المحدد غادرت مكتبها لتستقبلنى فى الصالون الملحق .. ولما كنت قد علمت بمواعيدها اللاحقة حرصت على استغلال كل دقيقة .

قلت لها .. نبدأ الحوار فورا ..

قالت .. مرحبا

قلت : الموضوع الساخن الآن الغزو العراقى للكويت .. وبلاشك كان هذا الموضوع على قمة جدول أعمال المجلس الأوربى الذى عقد منذ أيام فى روما .. ماذا عن الصورة والتوقعات ؟

قالت : لا خلاف على ضرورة تحرير الكويت بالكامل ودون شروط لأن ما ارتكبه صدام يتنافى مع كل الأعراف الدولية .. ومن هنا كانت الادانة الكاملة له .. وتجنبا للدمار .. ناقش مؤتمر روما الحل السلمى على امل أن يستجيب صدام لمنطق العقل والضمير .. واذا لم يكن فإن الحصار الاقتصادى بدأ يعكس آثاره على الحياة فى العراق .. ومن المستحيل أن تستمر الحياة فى العراق بلا غذاء .. ولا تنمية .. ولا قطع غيار للمصانع ، خاصة وان المعلومات المتاحة تؤكد أن الأبواب الخلفية ومنها الاردن وايران أصبحت مغلقة . بعد ذلك لن يكون هناك سوى حل واحد .

صندوق للدول المتضررة

قلت : ان الصورة اصبحت قاتمة فى الشرق الاوسط نتيجة تجمد الموقف .. بل واتسعت دائرة الدول المتضررة من ازمة الخليج ..

قالت .. هذا صحيح .. ولكن ما الحل ؟ ان الحل العسكرى سيكون آخر الخيارات .. وعلى الجانب الآخر قامت الدول الكبرى ، والبترولية بانشاء صندوق به نحو ٢ مليار دولار لتعويض أهم الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن .. وبالاضافة الى ذلك سيتم تخصيص ٦٥٠ مليون دولار من ميزانية المجموعة فى عام ١٩٩١ لنفس الغرض ..

مساعدات إضافية لمصر

قلت : وكيف سيكون اسلوب التوزيع والتعويض؟

قالت : حتى الآن لا يوجد ارقام محددة لكل دولة .. لكننا بالنسبة لمصر ندفع بمساعدات صندوق النقد والبنك الدولى والدول الدائنة لمصر حتى تكون هناك سلة واحدة بالاضافة الى تلك المساعدات الاضافية من خلال الصندوق .. ومنذ أيام وافقت المجموعة على تقديم ٢٤ الف طن قمح منحة بالاضافة الى ١٤٤٠ طن لبن بودرة و ١٤٤٠ طن زيت و ٤٨٠ طن زبدة وسلع أخرى قيمتها نحو ١٤ مليون دولار .

حوار بقلم :

جميل جورج

قلت: من سيوزع هذه المساعدات العاجلة ؟

قالت : وزارة النقل باعتبار المهندس سليمان متولى هو المسئول عن عودة المصريين العائدين من الكويت والعراق .. أما المساعدات العادية فتقوم بتوزيعها وزارة التموين .. وتقدر قيمة المساعدات الغذائية التى تقرر تسليمها بعد الغزو العراقى للكويت بنحو ٧٨ مليون دولار .. كما قدمت المجموعة الأوربية الطائرات لنقل العائدين .

مشروعات للزيت والألبان

قلت : فى لقاء سابق بيننا اعلنت ان المجموعة الأوربية تفكر فى شىء جديد لدعم الاقتصاد المصرى .. هل من جديد ؟

قالت : قامت المجموعة بدراسات الجدوى الاقتصادية لتنفيذ مشروعين هامين ..

الاول : زراعة النباتات المنتجة لزيت الطعام حيث تقدر نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيت ٢٢٪ فقط ... لذلك اخترنا المنطقة الواقعة شرق النوبارية لتنفيذ المشروع بها واعتمدنا لهذا ٧٠ مليون دولار .

قلت : هل هو الشلجم ؟

قالت : لا انه زيت عباد الشمس وهو مستخدم فى اوربا وامريكا منذ ٣٠ سنة .. ويأتى هذا المشروع فى اطار سياسة الحكومة بتحرير قطاع الزراعة من خلال اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر فى اطار أسعار تعتمد على قوى السوق وازالة القيود المفروضة على عمليات الانتاج والتسويق .. وفى نفس الوقت يجرى الاعداد للتوسع فى محاصيل زراعية أخرى من خلال الاتفاقات الفنية .. ومن المشروعات التى تمثل الأولوية ايضا الاهتمام بتربية الماشية ومنتجات الالبان على مستوى التعاونيات فى القرى ويقوم البرنامج الذى يهدف الى تخفيف النقص فى الغذاء على اقامة مراكز لجمع الألبان فى الريف وتصنيعه محليا ، وانشاء العيادات البيطرية والمساعدات الفنية .

لماذا تأخر الاتفاق ؟

قلت : فى مايو ٨٧ عقدت مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولى .. وقامت بجدولة الديون مع ١٨ دولة : والآن تجرى المفاوضات لعقد اتفاق جديد من أجل مزيد من التخفيف عن الاقتصاد المصرى .. كيف ترى المجموعة الاوروبية الصورة ؟

قالت : فى الفترة التالية لاتفاق صندوق النقد الدولى الأول اتخذت مصر مجموعة من الاجراءات الاقتصادية فى مجالات الأسعار والنواحى المالية والنقدية

مثلا فى مارس ١٩٨٩ قامت الحكومة بزيادة أسعار الكهرباء بنسبة ٣٠٪ .. كما تحركت أسعار تذاكر السكك الحديدية والبريد والطائرات وغيرها .. وفى مايو من نفس العام قامت برفع أسعار الفائدة بنسبة تقدر بنحو ٣٪ .

وشهدت هذه الفترة صدور ٣ قوانين هامة للاستثمار والتركات . وشركات تلقى الأموال والمشروع الأخير انهى ظاهرة تحويل المدخرات الى صفقات للمضاربات فى الخارج وأصبح الجانب الأكبر من المدخرات يمر عبر القنوات الشرعية وهى البنوك .

واستطردت قائلة :

غير أن برنامج الاصلاح الاقتصادى بالطريقة التى نفذ بها لم يحقق معدلات الأداء التى اقترحها صندوق النقد الدولى .. والسبب فى تأخر الاتفاق بين مصر والصندوق هو انخفاض المساعدات الاضافية التى كانت تنتظرها مصر .. وكانت هذه المساعدات ستساعد بلاشك فى تنفيذ برنامج اصلاح هيكل الاقتصاد .

بالاضافة الى ذلك لم تتغير البنية الاقتصادية الخارجية لمصر الى الافضل ومن مظاهرها اسعار الفائدة وصرف العملات .. كما أن قدرة مصر على الاستيراد قد انخفضت بدرجة كبيرة بسبب اعباء خدمات الديون الخارجية

اصلاحات اضافية

قلت : هل معنى هذا ان المطلوب اصلاحات اضافية ؟

قالت : فى مواجهة المصاعب الاقتصادية الحالية فإن حكومة مصر مطالبة بالاسراع من ايقاع الاصلاحات التى بدأتها فى السنوات الأخيرة .. وهذا الالتزام مرتبط أيضا بالحاجة الى السعى لاعادة جدولة الاقساط المتأخر سدادها والالتزامات الحالية للدول الدائنة الاعضاء فى نادى باريس خلال الاجتماعات التى ستعقد فى فبراير القادم ، وطبقا للاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى الذى سيمهد الطريق لبرنامج اعادة جدولة واسقاط الديون .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

هذا بالاضافة الى تحرير النظام الاقتصادى بدرجة أكبر وخفض العجز المالى فى الموازنة واعطاء دور أكبر لنشاط القطاع الخاص .

فصل ميزانية الشركات

قلت : لكن الحكومة بدات من فترة اتخاذ اجراءات اقتصادية لتخفيض عجز الموازنة ..

قالت :هذا صحيح .. ومن المتصور طبقا للبرنامج المصرى خفض العجز من ٣٨٪ من النفقات الى ٣٣٪ فى عام ٨٩/ ٩٠ ومن المطالب الرئيسية قيام القطاع العام بتدبير جزء أساسى من احتياجاته الاستثمارية فى سوق المال وتقدر بنحو ٢ مليار بدلا من الحصول عليها من ميزانية الحكومة .. ومن هنا يتعين فصل ميزانية القطاع العام عن ميزانية الحكومة من أجل زيادة الوضوح فى المواقف .

– واذا انتقلنا الآن الى الحوار الدائر حول سعر الفائدة .. فمن المقترح أن تتمشى مع معدلات التضخم .. وترى الحكومة ان العائد الحقيقى للودائع طويلة الاجل يصل الى ٢٥٪ بسبب الاعفاءات الضريبية ..

– أما أسعار الطاقة فقد قامت الحكومة بزيادتها .. وتم الالتزام بالوصول الى الأسعار العالمية قبل عام ٩٤/ ٩٥ ..

الجانب الاجتماعى

قلت : دائما يؤكد الرئيس حسنى مبارك على ضرورة ان يؤخذ فى الاعتبار الجانب الاجتماعى فى اى خطة اصلاحية خاصة وان الشعب يعانى من ارتفاع الاسعار التى لا تتمشى مع الدخول

قالت : ان اى خطة اصلاحية لها ضحاياها .. يحدث هذا فى الوقت الذى تتجه فيه مصر الى الديمقراطية الحقيقية .. ومن أجل ذلك تقرر انشاء صندوق يساهم فيه البنك الدولى والمجموعة الأوربية ودول الخليج للتخفيف من حدة الآثار .. وتوجه هذه الحصيلة لتحسين مستوى الدخول ، وتوفير السلع الأساسية ، ومستلزمات الانتاج للمصانع .. وفى الوقت نفسه يتم وضع القطاع الخاص لأداء دوره لاستيعاب العمالة العاطلة .. والاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة التى تتميز بها مصر ..

ومن الأمور الأساسية أن تعترف الدول الدائنة بالجهود التى تقوم بها مصر على طريق الاصلاح .. كما أن عليها التأكيد على أهمية استقرار وأمن مصر، الامر الذى يتطلب المزيد من المساعدات المالية والسياسية ، لكن مصر عليها الا تتوقف عن الاستمرار فى خطتها الاصلاحية التى رسمتها وتدفع بكل أدوات التنمية بدءا من البشر ..

اوربـا الشرقية

قلت : اعلن وزير خارجية ايطاليا ان الاتجاه الجديد للمجموعة الاوربية هو مساعدة الدول الاشتراكية .. هل سيكون ذلك على حساب الدول النامية ؟

قالت : .. لا .. لا .. أوربا الشرقية شىء والدول النامية شىء .. ولن تكون المساعدات لطرف على حساب الطرف الاخر ..

قلت : بعد انضمام الالمانيتين فى ٣ اكتوبر الماضى هناك ترتيبات جديدة لتصدير الغزل والمنسوجات المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية .. ماذا عن الموقف بعد الوحدة الالمانية ؟

قالت : لن تنتقص .. ومن المنطقى ان تتضاعف الحصة هذا ما أعلمه .. أما اذا كانت هناك نقاط فنية فلا أتدخل فيها .. ويزور مصر الآن وفد من المجموعة الاوربية يرافقهم الوزير التجارى المصرى فى بروكسل فكرى القلليني ومهمة الوفد التفاوض حول صادرات مصر ومراجعة الكميات التى تم تصديرها .

قلت : علمت انه تجرى الآن المفاوضات التمهيدية لعقد البروتوكول المالى الرابع .. هل من تفاصيل ؟

قالت : هذا صحيح .. وستبدأ المفاوضات جديا آخر يناير القادم .. وكل ما استطيع ان اؤكده ان حجم المساعدات فى البرتوكول الرابع ستزيد عن البرتوكول الثالث المعمول به حاليا ويقدر حجمه بحوالى ٤٤٩ مليون وحدة أوربية « الوحدة ١,٣ دولار تقريبا »

قلت : سؤال اخير : فى الشهر الماضى شاركتِ فى اجتماعات المؤتمر الاوربى فى روما .. ماذا عن الموضوعات الأخرى التى تناولها المؤتمر بالاضافة الى ازمة الخليج ؟

قالت : ركز المؤتمر فى جدول أعماله على الخطوات الجديدة الاقتصادية والنقدية لاستكمال الوحدة الأوربية .. وسيتم استكمال المناقشات الشهر القادم .. ويتجه الرأى الى ان تبدأ الوحدة بين أحد عشر دولة نتيجة الخلاف بين بريطانيا بزعامة تاتشر ودول المجموعة حول النظام النقدى .. لكن المؤكد ان بريطانيا ستلحق بالمجموعة فى وقت لاحق .



الولايات المتحدة تعتزم مطالبة حلفائها بمساعدة مصر والأردن وتركيا

واشنطون ـ رويتر : كشف امس مسئول امريكي عن اعتزام الولايات المتحدة مطالبة حلفائها الاغنياء بتقديم مساعدات مادية للدول الأكثر تضررا من ازمة الخليج وهي مصر والاردن وتركيا . اوضح المسئول بوزارة الخزانة الامريكية ضرورة تقديم ما بين ٤ و٥ مليارات دولار لمساعدة هذه الدول لاصلاح اقتصادها بعد الصدمات التي تعرضت لها منذ الازمة . وكانت وزارة الخزانة قد حصلت بالفعل على تعهدات من ٢٥ دولة بدفع ١٣,٤ مليار دولار للدول الثلاث . ومن المتوقع ان تحصل الدول الثلاث على نحو ١٠,٨ مليار دولار من المبلغ المتعهد دفعه . اشار المسئول انه برغم طلب الولايات المتحدة المساعدة من اليابان واوروبا لصالح هذه الدول . فلن تتاخر في مطالبة السعودية والكويت اللتين استفادتا من زيادة اسعار البترول . كما اوضح ان هناك قلقا يساور الامريكيين ازاء سرعة دفع هذه المبالغ واسلوب دفعها . واختتم المسئول حديثه بانه لم يتم دفع الا نحو ٣٠٪ من ١٣,٤ مليار دولار .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٠

□ ١١ دولة متضررة من أزمة الخليج تطالب بـ :

صندوق دولى لمساعدتها على استيعاب العمالة العائدة

دفع التحويلات المجمدة بسعر ما قبل غزو الكويت

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اكدت ندوة نظمتها منظمة العمل الدولية بالعاصمة التايلاندية ، بانجكوك ، لبحث مسالة استيعاب العمالة العائدة من الكويت والعراق ضرورة انشاء صندوق دولى لمساعدة الدول المتضررة من ازمة الخليج بشكل مباشر . وان يقوم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بمعاونة هذه الدول لاجراء اصلاحات هيكلية نظراً لظروفها الاقتصادية . وما تحملته من خسائر اضافية من جراء الازمة حتى تتمكن من رسم سياسة قومية للاستعانة بها لتحقيق التوازن فى سوق العمل ، واسقاط الدول الدائنة لديون الدول المتضررة .

وقد صرح بذلك السيد عبد الحميد بلال المدير العام بوزارة القوى العاملة الذى عاد أمس من بانجوك وكان قد مثل مصر فى ندوة المائدة المستديرة التى حضرها ممثلون للحكومات واصحاب الاعمال والعمال فى ١١ دولة متضررة من أزمة الخليج هى : مصر والأردن واليمن والسودان ولبنان وباكستان والهند وبنجلاديش والفلبين وسرى لانكا وتايلاند .

وقال ان المجتمعين طالبوا الدول التى جمدت أرصدة العراق بدفع مستحقات العمالة المصرية والاجنبية طبقاً للوثائق الموجودة مع العمال ، وان يجرى مدير منظمة العمل الدولية اتصالات عاجلة مع حكومة الكويت الشرعية لتقوم على وجه السرعة بدفع التحويلات المصرفية المجمدة والمبالغ الموجودة بدفاتر التوفير فى البنوك الكويتية بالسعر الذى كان معمولا به قبل ٢ اغسطس الماضى (اى قبل غزو الكويت) .

وطلبت الندوة التى مثل اتحاد الصناعات المصرية واتحاد عمال مصرفيها السيدان على فهمى وسعيد جمعة الاخذ بفكرة الاستخدام فيما وراء البحار لتشجيع رءوس الأموال للانتقال الى الدول المتضررة لتوفير استثمارات كافية لخلق فرص عمل لاستيعاب العمالة العائدة ، ومساعدة العمال فى الأخذ بالاستخدام الذاتى عن طريق الصناعات الصغيرة للتكيف مع مجتمعهم ، وان تبحث الدول الدائمة العضوية لمجلس الأمن الوسائل الكفيلة بتحميل العراق بالتعويضات المستحقة لديه لدى العمال .



الغزو العراقي للكويت اصاب الصناعات التصديرية بالشلل

صناعة الملابس بمصر تحقق أرباحا رغم الأزمة

لكن ضعف الادارة والتسويق مازال اكبر مشاكلها



القاهرة : «الشرق الاوسط»
من مصطفى عبد العال

على الرغم من الغزو العراقي للكويت فان صناعة الملابس المصرية استطاعت، حسب مستثمرين يعملون في هذا القطاع، تحقيق ارباح كبيرة هذا العام عن طريق فتح اسواق جديدة في الخارج.

يقول الدكتور لويس بشارة رئيس شركة بشارة لصناعة المنسوجات والملابس (B.T.M) ان الشركة حققت ارباحا كبيرة هذا العام بالمقارنة مع العام الماضي، وذلك بفضل خبرتها المكتسبة في التكيف مع الازمات وكذلك عن طريق فتح اسواق جديدة لم تكن مستغلة من قبل في أسواق مثل فرنسا وايطاليا. ويقول بشارة إنه تم انتاج مايقرب من مليون قطعة هذا العام صدر حوالي ٢٢٪ منها الى السوق العالمية.

وأضاف : ان الغزو العراقي للكويت اثر على نسبة المصدر لدول الخليج بشكل ملحوظ، كما تاثرت السوق المحلية نظرا لقلة عدد السياح من أبناء الكويت وبعض الاقطار العربية الشقيقة وكثير من ابناء دول الخليج هذا فضلا عن نسبة كبيرة من السياح الاجانب.

وذكر بشارة ان مجموعة شركاته التي تأسست عام ١٩٨٢ استطاعت ان تحقق نجاحا في صناعة الملابس بفضل ثلاثة عوامل رئيسية هي :

اولا : الاعتماد على مورد جيد للمواد الخام يحسن من نوعية المنتج النهائي ويزيد قدرته على منافسة الشركات العالمية العاملة في هذا المجال.

ثانيا : الاعتماد على فريق عمل مؤهل حيث ان مصر تنقصها الخبرة في الكوادر الماهرة في مجال تصنيع الملابس الجاهزة.

ثالثا : المتابعة المستمرة للانتاج، بمعني ان تكون هناك رقابة مباشرة على المنتج في جميع مراحل التصنيع، فلا تحدث ثغرات تؤدي الي سلبيات في احدي مراحل السلعة قد تضر بسمعتها لدى المستهلك.

وطالب بشارة بفتح الاسواق العربية امام صادرات الملابس الوطنية نظرا لان السوق «ينقصها الكثير في هذا المجال».

وابدى جلال زوريا، احد اكبر المستثمرين في صناعة الملابس في مصر، ثقته بمستقبل القطاع، وقال ان شركته حققت ارباحا مهمة هذا العام.

ويتولي زوريا رئاسة شركة النيل لصناعه الملابس التي تقوم بانتاج ثلاث ماركات عالمية هي "رانجلر" و"فان هاوزن" و"جوفال" تحت إشراف الشركات العالمية. واوضح زوريا ان شركة النيل انتجت حوالي ٧ ملايين قطعة تم تصدير حوالي ٨٠٪ منها الى السعودية وامريكا واوروبا. ولكن «على الرغم من تحقيق ربحية عالية لهذا العام فان انعكاسات الغزو العراقي للكويت اثرت على عائد الاستثمار» نظرا لعدة عوامل اهمها:

- انخفاض نسبة السياح هذا العام.

- تارجع سعر الدولار وتاثر الجنيه المصري.

- ارتفاع اسعار المواد الخام.

- كساد السوق المحلي سواء من ناحية حجم المنتج او حجم المبيعات.

وذكر زوريا ان افضل وسيلة للخروج من الازمة الاقتصادية التي خلفها غزو العراق للكويت هي اقامة تجمعات اقتصادية كبري برؤوس اموال عربية وذلك استعدادا لاوروبا عام ١٩٩٢ واتجاه العالم للتوزع بين تجمعات اقتصادية كبري تضم القارة الامريكية والمجموعة الاوروبية وكتلة «حوض الباسفيكي» التي تضم اليابان وماحولها من الدول الصناعية الجديدة مثل كوريا و تايوان ، وهونج كونج وربما ماليزيا والفلبين وتايلاند واندونيسيا وقد تمتد الى استراليا ونيوزيلانده .

خسائر

بعض المستثمرين في صناعة الملابس اصيبوا مع ذلك باضرار كبيرة من جراء الغزو العراقي للكويت. ويقول احد هؤلاء لـ «الشرق الاوسط» ان أزمة الخليج اثرت عليعدد من المؤسسات بسبب ارتفاع اسعار المواد الخام بالاضافة وتراجع الجنبيه الامر الذي اثر على حجم انتاج بعض المؤسسات بسبب تراجع قدرتها على شراء ما يلزمها من العناصر والمواد والتجهيزات اللازمة، وهذا رغم ثبات اجور العاملين وقلة ساعات العمل وانخفاض التوزيع والتصدير مما ادى الى خسائركبيرة .

واضاف ان هذا التراجع ترافق مع انخفاض نسبة المبيعات في شهر يوليو (تموز) من كل عام كنتيجة طبيعية للاعياد والمواسم في شهري مايو ويونيو(ايار وحزيران)، وكان المفروض ان يحدث انفراج في السوق مع بداية اغسطس (اب) وهذا هو شهر الاوكازيونات، ولكن مالبث ان حدثت الكارثة وحدث الغزو العراقي.

ويضيف المستثمر الذي لم يرد الكشف عن هويته الى ذلك «سوء الادارة مع سوء الدعاية ايضا لان اي منتج لا يقوم على اسس من ناحية الادارة والدعاية والاعلان لا يحقق النجاح الكافي ولا الربحية المطلوبة».

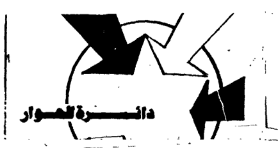
ويقول احد العاملين في قطاع الاعلانات طارق نور «ان سوء الدعاية قد يؤدي الى كارثة تضر بالسلعة والمنتج بوجه عام، وهناك وشركات كثيرة افلست لانها لم تلتزم بأصول الادارة والتسويق والاعلان» واضاف «من غير المعقول ان تقوم شركات كبرى في صناعة الاصواف مثلا بالاعلان عن منتجها في فصل الصيف او ان تعلن شركات المرطبات الغازية عن منتجها في الشتاء». وقال نور ان هناك عوامل اخرى مهمة مثل كيفية الاداء والتوقيت المناسب وتحديد السعر الملائم لكل بلد فمن غير المعقول ان نضع اسعارا في مصر كالتي في دول الخليج او السعودية، لان دخل الفرد يختلف من بلد الى اخر، وبالتالي فان السعر لابد وان يتلاءم مع طبيعة البلد وكذلك نوع المنتج وطريقة عرضه».



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠



مستقبل العمل الاقتصادى في مصر فيما بعد أزمة الخليج

● هل حل أزمتنا الاقتصادية فى أن تكف الدولة عن دورها «الأبوى» تجاه الناس ؟

● ضرورة إعادة التفكير فى المنافسة بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد الخليجى

● هل المخرج فى الانتقال من الاقتصاد «المشوه» إلى نظام السوق ؟



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعد الحوار للنشر :

ماجد عطية

صفاء لويس

ايمان رسلان

محمد كشك

أشرف الجداوى

أعد ورقة الحوار:

د. سلوى أبو سعدة

●● سواء جاء حل ازمة الخليج سلما أم حربا ، فإن ٢ أغسطس ١٩٩٠ سيكون نقطة فاصلة ، فى تاريخ المنطقة بل والعالم ، سيكون هناك عالم ماقبل ومابعد ازمة الخليج .

فحجم التغيير ، وحجم الخسارة ، وحجم التأثير عالميا واقليميا وعربيا كبير وضخم سياسيا واقتصاديا ، يضاف الى ذلك حجم الفاجعة العربية فى النظام العربى نفسه وفى مؤسساته وفى نظام امنه ، وهو امر لم يعد فى حاجة منا الى مزيد من التحليلات والتنظيرات .

و « المصور » والتى سبقت ان تعاملت مع كارثة الاجتياح العراقى مع البدايات الأولى للأزمة فى دائرة حوار تعرضت لأبعاد الأزمة دوليا وعربيا ، تتناول هذه المرة قضية أخرى اكثر مساسا بالشارع المصرى واكثر اقترابا من معاناة المصريين من جراء هذه الأزمة ، ليس فقط من حيث تحديد أبعاد الخسائر ، ولكن بحثا عن مفاتيح الخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية المزمنة ككل .

ان «المصور» تتجاوز الأزمة وانعكاساتها وكل ابعادها على مصر، بحثا عن تصور لمسار العمل الاقتصادى فيما بعد الأزمة وتأثيراتها ، مستهدفة انطلاقة لتعظيم القدرة الاقتصادية الوطنية تعتمد على الامكانات المصرية وتجذب استثمارات عربية واجنبية ، وقبل كل ذلك تحديد حاسم لدور الدولة وهوية الاقتصاد المصرى .

طرح ضيوف الحوار افكارهم التى اجابت عن الكثير من الأسئلة المطروحة ..

شارك فى الحوار :

● د . حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات

● د . محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار

● المهندس حمد ايوب نائب رئيس هيئة البترول

● المهندس حسين صبور رئيس مجلس الأعمال المصرى الأمريكى ●●



● المصور : تشكل ازمة الخليج الراهنة رغم ابعادها العالمية والاقليمية عبئا اضيف الى الأزمة الاقتصادية المصرية المزمنة فماهى ابعاد هذا العبء الجديد وماهو حجم الخسائر وكيفية مواجهتها لتحجيم آثارها ؟

●● د . حازم الببلاوى : ان ازمة الخليج الراهنة تاخذنا إلى التفكير فى جانبين اولهما ان هذا الحدث هام وله تأثيرات مباشرة على المنطقة وعلى مصر وعلى العالم وهى فى مجموعها سلبية حيث ترتب على ذلك خسارة كاملة لجميع الدول ومن بينها العراق ، فضلا عن بروز مشاكل مباشرة تترتب على مصر إقتصاديا وسياسيا وهذا جانب يستحق الاهتمام والدراسة لمعرفة حجم هذه الخسارة وكيف نتفاداها ..

وهناك قضية اخرى اعتقد انها اكثر اهمية وهى ان الحدث الذى تم هو بطبيعته حدث غير قابل للاستمرار ومصيره إلى الزوال ، وبذلك نتحدث عن امر مؤقت ، وعندما يزول ستنشا اوضاع جديدة ، من الممكن ان يكون لها آثار اكثر دواما .

وتاكدت عدة امور بعد الازمة اولها ان الوضع الذى انشاه الغزو غير قابل للاستمرار ، لأنه هز التوازن الموجود فى المنطقة بشكل غير مقبول .. كما انه لايمكن التنبؤ بخطوات النظام العراقى القادمة وهذا امر غير مقبول نظرا لانه يضع تحت يديه حوالى ٣٠٪ من بترول منطقة الشرق الأوسط ..

واعتقد ان العالم لن يقبل هذا اللعب باحد مقدرات الحياة الاقتصادية العالمية ، وقد تجاوزت المسالة الاخلال والدخول لمرحلة المواجهة بين النظام العراقى والعالم وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية .. ولاتستطيع الاخيرة ان تقبل اى هزيمة .

وقد ساهم فى تقوية موقفها الاسلوب « الهمجى » لصدام حسين وضعف الاقتصاد العراقى .

● المصور : رغم وجود حالة قلق فى منطقة الخليج ، مع وجود بلد يتمتع بقدر ما من قدرة على الاستقرار رغم الخسائر الجمة التى وقعت على الاقتصاد المصرى ، اتصور انه على الاقل من الممكن من خلال تعاون امنى وسياسى وثيق ان يكون هناك مفهوم جديد لطبيعة علاقات التعاون العربى مستقبلا .

●● الدكتور محيى الدين الغريب : مع اتفاقى مع الدكتور ببلاوى على حجم اثر ازمة الخليج على الاقتصاد المصرى والعربى والدولى ، اضيف ان هذه الأزمة جاءت لتمزق مرحلة من مراحل كنا قد بدانا فيها وضع تكامل او تكتل ، او وجود مجموعة من التكتلات المختلفة اعطتنا الأمل فى أن نقترب من تكامل واحد ، وبالتالى كان هناك نظرة إلى الدول العربية كسوق متسع فى مواجهة السوق الأوربية المشتركة .

ونذكر ايضا اننا قطعنا شوطا كبيرا فى مجلس التعاون العربى وبدانا التوسع فى التجارة وعقد اتفاقيات ثقافية مع دول مجلس التعاون الخليجى واتفاقيات ضمان الاستثمار وتحرير عديد من السلع على قائمة مرفقة بكل اتفاقية من اتفاقيات ضمان الاستثمار تسمح بتبادل مجموعة من السلع بدون رسوم جمركية .. كما اننا كنا قد بدانا ننطلق فى هذه المرحلة واعيننا على عام ١٩٩٢ حتى نقترب من وضع يمنحنا مزيدا من القوة التنافسية امام التكتلات الدولية .

تجربة التجمعات العربية

● المصور : اعتقد اننا اليوم فى موقف يمكننا من نقد تجربة التجمع الرباعى



المصدر : المصور

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربي وما يؤكده الواقع من ان تلك التجربة لم تخدم مصر بقدر ماخدمت العراق ، فضلا عن ان هذه الكيانات الأربعة كلها كانت تنتج أشياء متماثلة وركز كل من العراق والأردن على السوق المصرى .. واعتقد ان الوقت قد حان لاعطاء نظرة نقدية حقيقية لتجربة التجمع الرباعي .

●● الدكتور محيى الدين الغريب : ان التجمع الرباعي كان املا ، واتضح انها تجربة قصيرة الأجل واسفرت عن اوضاع مخزية لأنه في النهاية اتضح ان مجلس التعاون العربي كان شكلا مظهريا تختفي وراءه نوايا اخرى .

ومجلس التعاون الخليجي مع تدمير الكويت بهذا الشكل وبتوجيه الموارد الموجودة بدول المجلس بعد ان انتهت من حرب العراق وايران ، وبدات الموارد تضيع مرة اخرى لتمويل مايحتمل ان يكون معركة اخرى ، وبالتالي تخرج من مازق وتدخل لمازق آخر ، ولذلك فإن أزمة الخليج الحالية ماهي إلا تمزيق لكيانات عربيه كانت تحبو وقضت عليها تماما ..

وعموما هذا الوضع الراهن لن يستطيع ان يمحو النظرة المتفائلة والطويلة المدى نحو التكامل الاقتصادى العربي .

وقد اوضحت تلك الأزمة ان التعاون الاقتصادى المصرى الخليجي يمكن ان يكون في المرحلة القادمة تعاونا مثمرا . وهذا واضح من الاتفاقيات المبرمة بينهما إذا ماطبقت بنظرة اكثر تحررا مما تم حتى الآن .

فالازمة الراهنة تدعونا إلى ضرورة التفكير في اتخاذ خطوات اكثر جراءة وموضوعية حتى تزيد من المنافسة بين الاقتصاد المصرى واقتصاديات دول الخليج ، حتى تعاد صياغة شكل التعاون مرة أخرى على مستوى اوسع بين البلدان العربية .

● المصور : هل هناك عناصر موضوعية تؤكد لنا ان التعاون المصرى والخليجي يمكن بالفعل ان يكون اتجاه المستقبل ؟

●● الدكتور محيى الدين الغريب : هناك بالفعل عوامل موضوعية ، فإذا نظرنا الى الاستثمارات العربية نجد ان ٤٥٪ منها مناصفة بين السعودية والكويت تاتى بعدها الامارات وباقى البلدان العربية .

وبذلك نجد ان دول الخليج العربى هى الدول العربية الاكثر استثمارا في مصر .

شكاوى المستثمر ..

● المصور : تعددت شكاوى المستثمرين العرب في مصر ، رغم المزايا والاعفاءات الهائلة التى تقدمها الدولة لهم ، خاصة ان الملك فهد قال إن المهم هو مدى قدرة الاقتصاد المصرى على اجتذاب رءوس الأموال الخاصة ، فهل تغيرت هذه الصورة ؟

●● الدكتور محيى الدين الغريب : البعض يقول إن المشروعات العربية في مصر تعاني من مشاكل وتخسر ، انا اختلف تماما مع هذه المقولة ، واختلف هنا بالارقام والحقائق .

على سبيل المثال ، المشروعات الكويتية في مصر اكثر المشروعات العربية وغير العربية تحقيقا للارباح لأنهم يهتمون جدا بعنصر الادارة ، والجانب الاعظم من المشروعات الاستثمارية تحقق ارباحا .

اما الجانب الذى يحقق خسائر فهذا يعود الى سوء الادارة ويجرى في الوقت الحالى إعادة تصحيح اسلوب الادارة



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

دائرة الحوار

● قطاع البترول له استقراره الخاص فأنا تاجر ولست سياسيا .
● الدولة لم تحسم بعد اختيارها ازاء شكل النظام الاقتصادى .

بالكامل من جانب هؤلاء المستثمرين العرب .

● المصور : هل هناك احساس بالفعل بزيادة الاستثمارات العربية فى مصر فى ظل القلق الموجود بالخليج وحجم التحويلات المالية الضخمة للخارج فضلا عن ظهور مركز منافس جديد فى بيروت عندما تعود إلى وحدتها خلال عامين او ثلاثة . ونحن لانتحدث عن صراع ولكن عن منافسة ؟

●● الدكتور محيى الدين الغريب : الأرقام تؤكد ان إجمالى التكاليف الاستثمارية فى نهاية ١٩٨٩ كانت ١٦,٥ مليار جنيه . وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ وصلت الى ١٩,٥ مليار . وقد فاق معدل الزيادة كل التقديرات السابقة للاستثمار العربى والاجنبى .

ايضا راس المال العربى قد زادت نسبة مساهمته إلى ١٩٪ من اجمالى رءوس الاموال المستثمرة فى مصر . ويرجع ذلك إلى اطمئنان راس المال العربى .

وهنا لايفوتنا ذكر بعض العوائق التى تحول دون زيادة الاستثمارات بالشكل المطلوب . ومنها على سبيل المثال تسجيل الشقق وتملكها .

ولا ننكر ان الفترة الماضية عانى فيها المستثمر العربى من الروتين والبيروقراطية ولكن مع صدور قانون الاستثمار الجديد قضى تماما على الجانب الأعظم من تلك البيروقراطية .

المناخ غير ملائم ؟

● المصور .. هل قانون الاستثمار مهيا لقبول لمزيد من الاستثمارات التى نتوقعها من الخليج وهل يمكن ان نتصور ان العلاقات المصرية الخليجية القائمة على سبب عملى واضح . يمكن ان تكون احد مرتكزات الاقتصاد المصرى ..؟

●● المهندس حسين صبور : الحقيقة اننى ساقول كلاما يتعارض كثيرا مع ما قاله الدكتور محيى الدين الغريب الذى يعوم ضد التيار . فعندما يقول ليس هناك بيروقراطية . اضرب مثالا لشركة ادوية فى مدينة السادس من اكتوبر بعد ان تم انشاؤها واعتمدت اكثر من ٤٠ دواء للانتاج لايسمح لها إلا بانتاج اربعة ادوية . وممنوع ان تطرح اى دواء فى السوق إلا بعد اعتماد تركيبته واعتماد سعره . مما ادى إلى خسائر هائلة لحقت بهذه الشركة ..

لمصلحة من هذا ؟ !



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايضا هناك وزارات تصدر قرارات بأثر رجعى ضد الدستور وضد قانون الاستثمار وهذا امر له سنوات.

اليوم شركة مثل شركة حديد الصلب بالاسكندرية تحقق خسائر لسنوات طويلة، ثم بدات اخيرا تعدل اوضاعها وبدات تكسب وهذا فى تصورى الاستثمار اليابانى الوحيد فى مصر، رغم ذلك يصدر قرار بتسعير منتجاتها مخالفا لقانون الاستثمار.

مسئول فى جهة اخرى كرر ذلك، ثم نقول هل لدينا بنية اساسية تسمح بجذب الاستثمارات ؟.. بالطبع لا..

وإذا تساءلنا عن استثمارات اليابان فى مصر، وهى اول او ثانى قوة اقتصادية فى العالم وكذلك استثمارات امريكا فى مصر، نجد ان الاستثمارات الامريكية فى مصر لم تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ٧٤ إلى ١٩٩٠، ورغم ماتحصل عليه من امريكا سنويا بنحو ١,٢ مليار دولار منحه لاترد، فإن شركاتها لاتجد مصر مغرية للاستثمار.

جاء ذكر نسبة الـ ١٠٪ وضرورة الغائها، بل والاتفاق على إلغائها، فكم سنة نستغرقها حتى نلغى هذا البند.. نطلب من الله طول العمر حتى نعايش هذا التعديل..

المناخ العام المصرى مازال غير مهيأ للاستثمار، وإذا كان الدكتور الغريب قال إن ١٩٪ من الاستثمار بمصر خلال ١٦ عاماً هو استثمار عربى، اريد ان اتساءل خلال نفس الفترة ماهو حجم الاستثمارات العربية بالخارج ؟؟

انا اعلم ان مالك سميراميس، قام بشراء فنادق فى امريكا وبعد انتهاء سميراميس وبعد اقناع شديد له قبل ان يستثمر امواله فى فندق صغير، كتجربة فى توبيع، وحصلت له على موافقة فى لمح البصر من الدكتور محيى الغريب، وبعد صدور قانون الاستثمار الجديد، ارسل المستثمر إلى الدكتور محيى عن طريقى يعتذر عن اتمام استثماره لأن القانون الحالى اسوأ من السابق.

اريد ان اتساءل ماهو الوقت المستغرق لانشاء شركة فى مصر ؟ علما بان انشاء شركة فى مالطا لايستغرق سوى ثلاث او اربع ساعات.

نحن نتحدث كثيرا ونعمل قليلاً، والمناخ العام فى مصر غير مهيأ للاستثمار هذه حقيقة واقعة لايمكن تجاهلها.

هناك مركز تنمية الاستثمارات الأجنبية «يوسيبيو» وهو ممول من منحة من المعونة الأمريكية وله مجلس ادارة ودكتور محيى وانا عضوان فى مجلس الإدارة.. ففى السنوات العشر الأخيرة بدانا نقوم بتمويل الاستثمارات.. ولكننا فشلنا فى هذا..

ولكن فى الفترة الأخيرة اضفنا الى نشاط المركز نشاطا جديدا وهو ترويج الصادرات المصرية.. فنجح بشدة، لأننا حتى الآن غير قادرين على اقناع اى مستثمر، فالمستثمر لايعترف بالخطب والشعارات وانما يقتنع باشياء كثيرة اخرى ابعد ماتكون عن الخطب والشعارات.

البترول.. الميزة والضمان

● المصور : فى مجال تغيير انفسنا نريد ان نستمع من الدكتور حماد ايوب عن حجم الاستثمار فى مجال البترول، ولماذا اتجهت الاستثمارات الامريكية الى مجال البترول وحده ؟ فمن المؤكد ان هناك ميزة وان هناك ضمانات لذلك ؟

●● حماد ايوب : نجح قطاع البترول فى تحقيق معدل نمو كبير واصبح منطقة جذب لكثير من الاستثمارات العالمية ويرجع ذلك الى اسباب عديدة منها :

١ ـ الثبات والاستقرار فى القوانين والاتفاقيات والسياسات البترولية المعمول



بها في قطاع البترول بصرف النظر عن تغير التوجه السياسي والاقتصادي للمجتمع المصري ومازالت اتفاقيات البترول المبرمة مع الشركات العالمية منذ الخمسينات والستينات والسبعينات موضع احترام وتقدير من الجانب المصري . وقد أكسب ذلك قطاع البترول ثقة العالم الخارجي وجعله منطقة جذب للاستثمارات العالمية .

٢ ـ هناك اهداف واضحة ومحددة لكل حلقة من حلقات صناعة البترول (بحث . استكشاف . انتاج . تكرير . تسويق . توزيع) يسعى قطاع البترول لتحقيقها من خلال خطط رئيسية واخرى فرعية ويلتزم الجميع بهذه الاهداف وتلك الخطط مع تطبيق احدث النظم الادارية والمالية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات فضلا عن ان هناك تطويرا دائما لتلك النظم واتخاذ القرارات السريعة والحاسمة في الوقت المناسب يحول دون تراكم المشاكل وهذه هي اخطر مشاكل التنمية .

٣ ـ انفتاح قطاع البترول على العالم الخارجي بحكم طبيعة هذا النشاط فالبترول صناعة عالم ولذلك فالقطاع يتفاعل دائما مع المتغيرات العالمية بالسرعة والرتم العالمي . ومن هنا يجد المستثمر سهولة ويسرا في التعامل مع قطاع البترول بعيدا عن النظم واللوائح البيروقراطية التي تعاني منها معظم الدول النامية .

٤ ـ كفاءة القيادات التي تتولى مسئولية ادارة قطاع البترول وتفهمها الدائم لطبيعة ومتطلبات الصناعة وعلى راس هذه القيادات وزير البترول الذي عاصر قطاع البترول منذ منتصف الخمسينات وتعرف على كل صغيرة وكبيرة فيه وطبيعة المشاكل التي تواجه القطاع وكيفية التغلب عليها .

● المصور : هل تعتقد ان نجاح الاستثمارات في مجال البترول يعود الى ان قطاع البترول قد عزل نفسه ـ كالجزيرة ـ عما هو موجود في مصر وان له قوانينه الخاصة . وانه بهذه القوانين الخاصة استطاع فعلا ان يجذب حجم الاستثمارات الخاصة ؟

●● حماد ايوب : اعتقد ذلك .

● المصور : هل يمكن بالفعل ان تسري تجربة البترول على قطاعات اخرى في الدولة ؟

●● حماد ايوب : بالتاكيد يمكن تطبيق تجربة قطاع البترول على القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة ان تجربة قطاع البترول اصبحت واضحة وامكن التغلب على الكثير من المشاكل التي واجهتها .

● المصور : الانستطيع ان نعتمد على التحالف السياسي المتوقع ان يكون بيننا وبين دول الخليج . واننا سوف نشارك في امنه وبالتالي فانه ينبغي عليهم ان يشاركوا في استقرارنا الاجتماعي وهل هذا يصلح لتسيير امة ؟ !

●● د . حازم الببلاوي : يصلح .. على ان تهيأ لها الشروط الكافية هذا يهيىء الارضية لممارسته . لكنه وحده غير كاف . فالجديد الذي تم ان هناك فرصة لأن الكل مستعد لان يتم نوع من التعاون بين البلدين ويكون هناك تكامل بين المسائل الامنية والمسائل الاقتصادية .

إنما النظام الحالي في مصر لايسمح بدرجة كافية بالانتقال الكامل للأموال العربية . ولاحتى للأموال الأجنبية . وانا أرى انه من الخطأ الحديث عن الاستثمار العربي او عن الاستثمار الأجنبي وأن هناك شيئا اسمه مستثمر والمستثمر المصري إذا لم ياخذ نفس المزايا فلن يكون هناك استثمار .

● المصور : ماذا ينقصنا اذن من وجهة نظرك لاستغلال هذه الفرصة لتحسين اوضاعنا ؟

●● د . حازم الببلاوي : اريد القول إننا لدينا عدة امور .. اولا الدولة عندنا دولة ابوية .. تتصرف على انها تعرف



مصلحة الناس وعليها ان تختار لهم المفيد من غير المفيد .. إذا كنا بالفعل نريد اقتصادا حرا .. فينبغى على الدولة ان ترفع يدها وتكف عن الاعتقاد بانها تخدم مصلحة الناس .. تتركهم . الرجل العربى الذى ياتى إلى مصر ويذهب للهيلتون ويخسر على مائدة القمار اموالا كثيرة .. لا احد يستطيع ان يقول له انك دخلت مشروعا فاشلا .. ولكن اذا اراد ان يقيم مشروعا فعليه ان يقدم دراسة للوزارات المعنية وتقتنع هذه الوزارات بأن المشروع لن يخسر وهذا خطأ .

● المصور : وهل هناك قضايا معوقة اخرى ؟

●● د . حازم الببلاوى : عندنا طبعا غابة من قوانين الشركات .. ليس فقط قانون شركات١٥٩ وقانون شركات طبقا لقانون الاستثمار وربما امور اخرى . ولكن الانتقال من شركة من نوع الى نوع آخر ـ دخول الجنة اسهل !! ـ الدولة هى التى تقول اريد ان ادعم سوق المال . اريد ان يكون هناك اسهم .. اظن ان هذه الدولة التى تعمل بهذا الشكل كان المنطق يقتضى ان تسهل عملية تحويل شركة الى شركة اموال على سبيل المثال . بل تصدر فتوى من مجلس الدولة انه لايجوز وانه من اجل نقل شركة إلى شركة اخرى فلابد من انشاء شركة جديدة .. تشترى الشركة القديمة وحتى تشترى الشركة القديمة فلابد من اعادة تقييمها . وهيئة سوق المال تتدخل . ونحن نتحدث عن السوق واقتصاد السوق فكثيرا مانتحدث عن طبقة المنظمين نقول اننا ضعاف لاننا ليس لدينا طبقة المنظمين انا ازعم ان ماينقصنا ليس طبقة المنظمين ولكن طبقة الحكام .. فلدينا حكام اعتادوا ان يحكموا عن طريق الاوامر . ان المطلوب هو ان تتدخل الدولة ليس بالاوامر ولكن تتدخل بالسياسات لايوجد لدينا الحاكم الذى يضع السياسات ولكن يوجد الذى يضع الشروط . ويتحقق من ان هذه الشروط تحققت . نحن نريد ان يتدخل ويوافق على المشروع والتصريح وعلى زيادة راس المال . لا ان يضع مجموعة شروط . فالاسهل علينا دائما ان نحكم بالأوامر على ان نحكم بالسياسات ..

الدولة وقضية حسم التوجه !

● المصور : نقول ان كل هذه المشاكل الاساسية والتصريحات التى تواجهنا لها سبب اصلى . وهذا السبب الاصلى يتمثل فى ان الدولة حتى الآن لم تحسم اختيارها ازاء شكل النظام الاقتصادى .. هل هذا صحيح ؟

●● د . حازم الببلاوى : انا اعتقد ان هذا الى حد كبير صحيح .. وان ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى ظلم نفسه وظلم النظام الاقتصادى لان الانفتاح الاقتصادى عمل شيئا محددا . وهو كما انه فتح بعض المجالات وترك السلطة الكبرى للاجهزة الإدارية فهو نوع من المواربة وليس العودة الى نظام السوق بالشكل الكامل .. واعتقادى اننا لم نصل حتى الآن الى ان النظام الاقتصادى هو الذى ينشر اقتصاد السوق ..

المرحلة الانتقالية هـل مرت بسلام ؟؟

● المصـور : ان مـرحلـة الانتقـال المصرية بمشاهدتنا العديدة ـ وربما كنا مخطئين ـ مرت بهدوء شديد . ثانيا مرت بهدوء وبدون مصاعب . مرت فى فترة زمنية محدودة .. حدث معها تغير شديد جدا فى المفاهيم التى كانت موجودة فى هذا البلد لسنين طويلة .. لايمكن ان يكون تعجلنا نحن ـ كرجال اعمال ـ من انصار الاقتصاد الحر هو الذى لايجعلنا ندرك حجم الصعوبات الضخمة التى كان ينبغى ان تمر بها المرحلة الانتقالية لان هناك من

يدفعون ولكنهم يدفعون باختياراتهم الاقتصادية والسياسية دون ان يتصوروا ان تكون نتيجة هذا الاندفاع ان يقع رد الفعل وينتهي الموضوع باكمله .. الملاحظة حقيقية ، وان المرحلة الانتقالية في مصر والتي انتقلت من فلسفة الى فلسفة تمت بسهولة شديدة جدا ، وتمت بفرز عميق وتغير عميق للمفاهيم ، تمت دون اضطرابات اجتماعية واسعة هل يعتبر ذلك دلالة نجاح او دلالة فشل ؟ .. لا ادرى ؟ ! ..

●● د . حازم الببلاوى : انا اعتقد ان التغير يتم على مستويات مختلفة احدها على مستوى الوعي واعتقد ان هذا اصعب انواع التغيرات واكاد اقول ان مصر نجحت في ذلك .. مصر نجحت في ان الغالبية من المسئولين والمهتمين بالقضايا العامة اقتنعوا الآن بمقولات لم يكونوا مقتنعين بها منذ خمس او عشر سنوات قضايا كانت مطروحة على الساحة واصبحت الآن مقبولة من حيث المبدأ والخلاف فقط هو على سرعة التطبيق في هذا الصدد اعتقد ان نجاحنا في تغير الوعي ، واذكر انه منذ ٧ سنوات عندما كان احد يقول لاتطبقوا الدعم .. كانت تلصق به تهم كثيرة جدا اقلها انه خائن او ضد الراسمالية الوطنية .. هذا الامر لم يعد موجودا حاليا بنفس القوة .. كل هذه الامور على مستوى الوعي ، لقد حدث تغير هائل ينبغي الاعتراف به .. الخلافات الموجودة بين الاتجاهات المختلفة هي على مدى السرعة والحجم الذي يتم بها .. وهذا الامر لابد الاعتراف به انه تم بكفاءه وبهدوء وبنجاح كبير .. انما هناك امران .. اولهما انك تتحدث عن فرص وينافسك فيها الاخرون والعالم لاينتظرك هذا امر بالغ الخطورة ويترتب عليه انشاء اوضاع معينه .. بيروت هذه اختراع مصري .. هذه البيروت اخترعتها مصر عام ١٩٥٨ عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا ومن يعرف بيروت ، ويعرف شوارعها يعرف « الحمرا » انشئت عام ١٩٥٩ فلما قام التقيد داخل مصر وسوريا في ذلك الوقت قامت بيروت ، بذلك لايمكن إعادة الامور الى ماكانت عليه .. وانا اشك ان بيروت ستعود كما كانت .. لان بيروت عندما قامت ثورة النفط وجاءت الاموال هؤلاء الناس كانوا في ذلك الوقت لم يعرفو اوربا بعد ..

●المصور : الدولة شخص معنوى .. تحولت عندنا الى اقطاعيات !! ما الحل في تصورك ؟ وما المخرج اذا كانت الصورة كما اشرت اليها ؟

●● د . حازم الببلاوى : المخرج عدة امور ، اولا : اعلان صريح - وكما يحدث في الاتحاد السوفييتي - الانتقال من الاقتصاد الذي يجمع بين عناصر مشوهة من السوق ، لان السوق الحالي عبارة عن عناصر مشوهة .. هي قطاع خاص يعتمد ١٠٠٪ على قطاع عام وعلى اساليب ليست دائمة .. انما الغرض هو الانتقال الى نظام سليم للسوق هذا هو الهدف .. الامر الثاني بعد ان يعلن ان هذا التزام .. يعلن ايضا ان هذا الانتقال يقتضي فترة انتقالية وخلال هذه الفترة الانتقالية ستعالج مشاكل على وجه التحديد وتطرح ، وهناك مشاكل لايمكن المساس بها مثل مشاكل العمالة ، واخطر مايهم الاستثمار هو مشاكل الاستثمار وهي مشاكل الموافقات والملكية ، ولكن لايقل عن ذلك اهمية ظروف العمل .. قانون العمل .. قانون الملكية بالاضافة الى ترسانة من القوانين التي تضمن السوق .. واذا كنا نتحدث عن ذلك واذا ترك السوق على شكله المتوحش ، فإن ذلك خسارة على البلد وعلى الاقتصاد وعلى القطاع الخاص ..

انما ماحدث عندنا ان تحولت بعض المناطق الى اقطاعيات .. نجد ان وزارة السياحة لها مشاريعها وتقوم بالبيع ، لان الدولة لاتحميها ، وزارة التعمير دولة اخرى .. الجيش دولة اخرى وهي امن ؟!



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

وهكذا فانا اريد ان اعرف من هي الدولة هل هي المحافظ .. عندما يعلن المحافظ عن بيع او تمليك اى شيء اواجه بعد ذلك بوزارة التعمير ووزارة السياحة وغيرهما والكل لايعترف بالآخر .. لابد ان تعرف من هي الدولة في الاقطاعيات .. من الامور الخطيرة جدا المواصفات هذه خدمة هائلة من الاقتصاد المصرى ان يكون عندنا مواصفات معروفة ومطبقة وناخذ بها .. اعتقد ان المطلوب عندنا ليس دولة اقل ولكن دولة تقوم بعمل آخر بدلا من ان تضع الاوراق وتتعامل مع شخص محدد .. تضع السياسات .. حتى الآن ليس عندنا سياسة تصنيعية .. حتى هذه اللحظة لا اعرف ما الصناعة في مصر التي تتمتع بميزة نسبية حتى اقدم لها المساعدة في التصدير . وعندما اتحدث عن الصناعة لا اقول هناك صناعة كاملة .. لا اقول صناعة النسيج ، لأن النسيج عشرون مرحلة .. اين ميزة مصر من صناعة النسيج ؟

لاتوجد دراسة واحدة تقول ما الصناعة التي تستطيع مصر فيها في المستقبل ان تكون لنا فيها ميزة نسبية ..

● المصور : المهندس صبور يريد ان يبدى بعض الملاحظات ..

●● المهندس حسين صبور : اريد فقط ان اعود الى نقطة ان نظامنا يسير بخطى ثابتة .. فانني ارى ان ما انجزناه خلال ١٦ سنة قليل جدا .. فقد اشار الدكتور البيلاوى الى النظام القضائى على سبيل المثال عندنا النظام القانونى غير واضح .. القضاء عندنا سليم ولكن معاونى القضاء عليهم شبهات كثيرة .. واذا حصلت على حكم فانك لاتضمن ماإذا كنت ستنفذه ام لا .. فالنظام القضائى اهم من القانون .

إذن ما حققناه خلال ستة عشر عاما غير كاف ، خصوصا ان في المؤتمر الاقتصادى الذى عقد في يناير هذا العام بسويسرا حضر مسئولو أوربا الشرقية المضطلعون بمهمة الاتجاه الى آليات السوق للتحكم في الاقتصاد ، وهذا ما صرحوا به في المؤتمر ، وكانت اجابة مندوب البنك الدولى في هذا الاجتماع ، ان شاء الله بعد خمس سنوات ستنتقلوا الى آليات السوق ، وكان ردهم عليه على لسان وزير خارجية احدى دول أوربا الشرقية ، لا استطيع ان انتظر خمس سنوات ، فالعالم كله قد تخطانى انا لدى خطة جاهزة للتنفيذ بعد عام ونصف على الأكثر ! هؤلاء شعوب تتجه مائة في المائة الى اقتصاد موجه ، يبتغون خلال عام ونصف عام ان يتحرروا ، ونحن نقول اقتصادا

● المصور : يبدو أن للدكتور محيى الغريب تعليقا ؟

●● د . محيى الدين الغريب : انا في الحقيقة استكمل نقطة في نفس الحديث ، وهو انه بالفعل الدولة تعتبر نفسها هي المسئولة عن ادارة المجتمع ، وان القطاع الخاص يتحرك من خلالها ، ومثال على ذلك : القطاع العائلى اليوم في كل دول العالم ، هو القطاع الذى يدخر ، وجزء من مدخراته يذهب الى قطاع الاعمال ، والجزء الاخر الى الحكومة . وقطاع الاعمال فيه جزء يدخر ، ويمول نفسه على المدى الطويل يكمل به عمله ، في مصر صيغ النظام بالشكل الذى يجعل الافراد لابد ان يتجهوا الى ايداع اموالهم في البنوك ، ولايستثمرونها استثمارا مباشرا ، وهذا احد الاسباب التى جعلت المحافظات لاتستطيع بيع مشروعاتها لماذا .. ؟!

لأننا اليوم نعطى " ١٦ " في المائة سعر فائدة ، معفاة من الضرائب على الودائع في البنوك ، ومن يستثمر في الأسهم ، وهي الاستثمار المباشر ، لابد ان يدفع ضرائب .. ! وبالتالى اذن اليوم " ١٦ " في المائة سعر فائدة معفاة من الضرائب ، يعادل " ٢٥ " في المائة او " ٣٠ " في المائة دخلا خاضعا للضريبة .. ! ولكى اضع اموالى في مشروع ، لأجل ان آخذ " ٣٠ " في المائة عملية ليست سهلة ! بينما عندما اضع اموالى في البنوك انا احصل على فائدة دون مخاطرة ، ولدى سيولة متاحة ..



المصدر : المصور
التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



• الدولة يجب أن تتدخل بالسياسات وليس بالاداء
• مصر نجحت فى تفسير المفاهيم بهدوء وبكفاءة

● المصور : القضية الحقيقية ليست مثل هذه القضايا ، ولكن القضية الحقيقية بالفعل هى ان القطاع الخاص المصرى لم تبرز فيه حتى الان مايمكن ان نسميه قوة قطاع خاص، قادر على ان يقوم باعباء التنمية الحقيقية بما فيها التعمير . هناك شك فى قدرة القطاع الخاص المصرى على ان ينهض .. ؟

●● د . محيى الدين الغريب : فى الحقيقة انا اختلف ، استطيع ان اصل الى هذه النتيجة لو كان بالفعل الطريق امام القطاع الخاص المصرى مفتوحا تماما ، والقوانين واللوائح ، والقرارات ، والعلاقات كلها سلسة جدا ولم يتحرك القطاع الخاص .. ! لكن عندما اجد اليوم بعض المستثمرين من القطاع الخاص يستثمرون خارج مصر ، واجد مشروعات قد ذهبت الى قبرص ! .. وو ... هذه حقيقة ، معناها ان القطاع الخاص قادر على التحرك ، لكن الطريق امامه ليس سهلا .. !

فاليوم فى داخل المحافظات من يقبل على شراء مشروعات المحافظات الصغيرة ؟ اليس هم أهل المحافظة ، فى الصعيد والوجه البحرى ، منهم افراد ذهبوا الى الخليج للعمل ، وعادوا ومعهم مدخرات اليس كذلك .. ! ومع ذلك فما هو العائد الذى سيحصل عليه من مثل هذه المشروعات ، اقل من العائد الذى يحصل عليه إذا اودعها البنك ، وبالتالى فهو يودع امواله فى البنك .. ! وعندما رفعنا سعر الفائدة من ١٣٪ الى ١٦٪ ، ماذا حدث فى البنوك ؟ حدث اقبال رهيب على الايداع ، هل الايداع جاء اصلا نتيجة لادخار حقيقى .. ؟! لأنها كانت اموالا موجودة بالخارج ، وعندما ارتفع سعر الفائدة ، اقبل الجمهور على البنوك ؟ انا اقول انه مازالت هناك اموال اخرى موجودة خارج البنوك ، والسبب فى هذا يرجع الى ان ايداع الأموال فى البنوك فى مرحلة من المراحل ، كان يعرض المودعين للحجز الادارى على اموالهم بشكل واضح ، وكانت النتيجة ان كثيرا من اصحاب المدخرات ، كانوا يضعونها تحت البلاطة .

المعونات العربية لمصر ؟!

● المصور : ما هو حجم المعونات العربية المقدمة لمصر ؟

●● د . محيى الدين الغريب : هناك نقطة مبدئية احب ان اشير اليها بداية فى هذا الموضوع ـ قيل من جانب البعض إن على مصر ان تقدم فواتير ، وحسابات ، بالمليم عن الحالى والماضى ، وامريكا تفعل هذا ، والاخرون كذلك .. احب ان اشير لتلك النقطة لأن بعض الأخوة العرب ، وقد اخذتهم العاطفة من موقف



المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

مصر المبنى من عظمة موقف الشارع المصرى ، والقيادة المصرية من هذه الأزمة تصور انهم قد شعروا بعقدة الذنب ، هم بالفعل كانوا مقصرين تجاه مصر ، وعندما بدا البعض يتحدث عن الفواتير ، ونحاسب بعضنا البعض على مامضى ، عندما بالغ البعض فيها ، وطبعا مصر تستحق التعويضات ومصر تستحق المساعدة ، ونتوقع ان يكون لدى البعض تقدير لظروف مصر ، وهذا موجود ، ولكن كشف الموضوع ، بشكل حدث من البعض .. جعل الأخوة العرب ينظرون الى القضية على انها جرد للحسابات بيننا ، العكس نحن اليوم جاهزون ، وبدل من ان يرتفع صوت القضية لماذا لاتكون مسالة عربية ، دون ان يدرى بها احد فى الخارج ، واننا كعرب بيننا سنقوم بعمل ما تريدون ، نحن نشعر بما حاق بالعرب ، ونحن تاثرنا بالفعل ، ونشعر بذنب كبير تجاه مصر ، لكن نحن تاثرنا .. لقد قيل لى هذا الكلام .

● المصور : المشكلة تعكس اننا لانعرف مانريد .. اذن كيف نستثمر هذا الظرف . بعض الناس يرى ان استثمار هذا الظرف ؟ عن طريق تقديم فواتير مباشرة عن هذه التكلفة وهذه الخسائر ، ونحن نعتقد ان جزءا من هذا المطلب صحيح ، هناك خسائر قد ترتبت ، وان هناك كذا ، وبعض الناس تكلموا ، لكن هذا مايمكن ان نسميه بالنظرة القاصرة ، المحدودة الزمن ، القضية انك كيف تستثمر هذا الظرف لخلق علاقات استثمارية جيدة ؟

●● د . محيى الدين الغريب : لقد كان مفهومى لاستثمار الموقف الحالى ، هو الثقة ، لقد وجدت فى اوربا ، فى زيارة اخيرة نظرة الى مصر لم اجدها قبل هذا .. ! نظرة ايجابية غير محدودة ، لأول مرة ارى هذه الظاهرة وبهذه القوة فى بعض الدول الأوربية ، التى كانت تاخذ موقفا قبل هذا الموقف الحالى .. ! فاليوم قد اصبح هناك نظرة ثقة كبيرة جدا لمصر والعمل فيها ، ومستقبله فى مصر .. والاستثمار فى مصر ، افهم انه يجب استغلال هذه الثقة ! استغلالا طويل الاجل ، وذلك باتخاذ اجراءات حقيقية لتحرير الاقتصاد القومى ، وتعلن كلها فى الوقت الحالى ولا تؤجل ، ولكن نحن قد اخذنا وقتا طويلا جدا فى حساب الخسائر ..

● المصور : كيف نطالب بها ؟ هناك طريقان . الأول هو ان نتقدم بالخسائر المباشرة ولابد من حساب هذه الخسائر المباشرة ، الأمر الثانى ان مايمكن ان نسميه الصعوبات والتعقيدات التى تواجه الاستثمار فى مصر ، يجب تذليلها ووضع اجراءات لتسهيل عملية الاستثمار ، لأجل جذب الاستثمارات العربية ، وخلق علاقات مستمرة ، هل هناك طريق اخر - كيف تواجه هؤلاء .. ؟

●● د . مهندس حسين صبور : انا اخاطب هؤلاء ، ليس بان اوضح لهم ، اننا خسرنا خمسمائة مليون دولار فى السياحة ، والف مليون دولار فى قناة السويس ، .. الخ . لكن اقول حتى تكون مصر قوية اليوم .. ! نحن نحتاج اليوم لـ ٨ مليارات دولار او ٢٠ مليارا ، وسنقوم بصرفها على كذا وكذا فقط .. !! لا ادخل فى حساباتى عندئذ اننا خسرنا ٥٠٠ او ٦٠٠ مليون دولار فى السياحة ، لأنه ثبت لكم جميعا ان مصر القوية كانت نقطة ارتكاز فى المنطقة ، لكن مصر الضعيفة ليست نقطة ارتكاز .

ولكن لا اعمل مثل كاتب البقال الذى يمسك بكشف " منه وله " ليس هناك مايمنع ان نقوم بالحساب لمعرفة حقيقتى ..

انا اقول ان المواجهة للعرب غير محتاجة لشكف حساب ، ولكن انا محتاج اليوم لكم ، لأجل ان تكون مصر قوية ،



المصدر : المصــــور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعالم العربي والغربي يحتاج الى مصر قوية . انا لا اختلف مع د . محيي الدين الغريب ، ولا د . حازم الببلاوي عندما قالا ان التغيير المؤسس يجب اعلانه واظهاره وبسرعة وبجراة . والشارع المصري الان وهو سعيد بموقف قيادته . مستعد ان يتقبل الاعلان الذي كان قد يتردد في قبوله من عدة سنوات .

من ناحية اخرى انا لا استطيع ان اشل حركة القطاع الخاص ، ثم بعد ذلك ، اطالبه بان يتحرك .. الدولة دائما تنسى ان بجانبها قطاعا خاصا ، وفي خطبها تريد انها معها قطاع خاص .. في عام ١٩٨١ اعلنت الدولة انها في حاجة الى ان تبني عشر ضواح لاقليم القاهرة الكبرى ، وفي اعلان الدولة ١٩٨١ الورقة الرسمية ، قالت انها ستترك هذه المهمة للقطاع الخاص ولكن عندما بدات الدولة تطبيق ذلك ، قامت بتكليف عشر شركات قطاع عام ليصبح ملاكا ، وتكليف عشرة مقاولين قطاع عام ليكونوا مقاولين ، نسيت ان هناك قطاعا خاصا ، لأن الدولة من السهل عليها ان تكلف اجهزتها ، لكن ليس من السهل عليها ان تقبل ان ينفذ ضاحية شركة قطاع عام ، وبجوارها شركة قطاع خاص ، خصوصا ان المنافسة ستكشف الرديء والدولة لا تريد ان تكشف الرديء .. لمصلحة من ؟ واضح لمن المصلحة .. !!

اليوم عندما تكون هناك عشر ضواح اعلنت الدولة انها ستتركها للقطاع الخاص في خطة الدولة المعلنة ، ثم في عام ١٩٩٠ اليوم ، لم نبن فيها شيئا ، من عام ٨١ الى عام ١٩٩٠ م ، حرم القطاع الخاص من ان يصبح مالكا ، حرم ان يصبح مقاولا ، وتم تكليف شركات القطاع العام بالاضافة الى تكليف كل شركة قطاع عام باخذ مقاول قطاع عام ايضا ، ثم بعد ذلك نتحدث ونقول ان القطاع الخاص غير موجود .. لقد قرات - في احدى الصحف اليومية - خبرا على لسان د . محيي الدين الغريب ان الدولة قررت صرف ٤٠٠ مليون جنيه ، لعمل مجمعات صناعية صغيرة ، انا كقطاع خاص تقدمت من عام ونصف عام الى الدولة ، والمحافظين ، بطلب ان انشيء المجمعات الصناعية ، ولم يرد علي احد ، ولا اريد من الدولة مليما ، حضرت في لجنة الصناعة بالحزب ، وانا لست عضوا في لجنة الحزب ولكن دعيت ، عندما كانوا يناقشون هذه القضية ، وتقدمت اليهم .

وطرحت عليهم ان نتقدم لكي نبنيها ولانريد مليما واحدا منكم ومن الحكومة ، ولكن باموال القطاع الخاص وبجهده .. الحزب رد علي بـ لا نحن نفكر في عمل شركة قابضة تتفرع عنها شركات في كل محافظة وتتفرع عن شركات المحافظات شركات اخرى .. الخ .. هذا ماقيل لي .. قلت لهم نحن لانريد شركة قابضة ، رد علي بنك التنمية الصناعية ، وقال نحن لدينا اموال سامدكم بها ، وكان جوابي لانريد اموالا ، ووفروا اموال البنك والدولة .

زيادة اسعار البترول

● «المصور» .. نعود الى البترول .. هل للمهندس حماد ايوب ان يوضح لنا اسلوب القفزات في اسعار البترول وانعكاساتها علينا .. خاصة ونحن نشعر انها غير طبيعية . ؟

●● حماد ايوب : لاشك ان هناك زيادة كبيرة في اسعار البترول ، فالاسعار قفزت من ١٨ دولارا الى ٤٠ دولارا ، ولكن هذه الاسعار ورقية اكثر منها حقيقية ، اي اسعار مضاربات ، مجرد خبر او شائعة تؤدي الى ان يرتفع السعر والاسعار تتغير في اليوم كل خمس دقائق ، اما السوق الحقيقي نتيجة تفاعل العرض والطلب الحقيقيين فمحدود ، والبترول المصري سعره ثابت ومحدد خلال الفترة المحددة ، ولكننا نتحدث عن اسعار البترول التي



المصدر : المصور

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

تعلنها اسواق المضاربات مثلما حدث من يومين ، ان ارتفعت الاسعار الى ٤١ دولارا . هذه الزيادة لم تستغرق اربع ساعات ثم عادت الى الانخفاض ، لانها اسعار مضاربات تعكس فقط ردود الفعل للتصريحات والمواقف السياسية في احداث الخليج سواء بالايجاب او السلب وهذه الاسعار تجذب وراءها الاسعار الحقيقية ، ولكن ليست هي بالذات .

● المصور : هل تستفيد مصر من ارتفاع هذه الاسعار ؟

●● حماد ايوب : بالطبع سوف تستفيد منها مصر ولكن يلزم معرفة ان هناك مدى قصيرا ومدى طويلا . على المدى القصير نحن نستفيد . ولكن لا تعوض الزيادة في اسعار بترولنا كل خسائرنا ولكل جزء صغير منها تبعا لفترة استمرار الظروف الحالية . ففي خلال ربع العام الذى حدثت فيه الزيادة حصلنا على ٢٥٠٪ تقريبا من الهدف الذى كان مخططا لهذا الربع ، ولكن هل ستستمر هذه الزيادة ؟ كل ذلك متوقف على فترة التوتر في المنطقة .

اما في المدى الطويل وبعد استقرار الاوضاع في المنطقة فاعتقد ان دول العالم الغربي اى المستهلكين المؤثرين في السوق البترولي سوف يقومون بتعويض الزيادة في الاسعار التي تكبدوها اثناء الازمة . وهذه الدول تخطط وليست مثل الدول المنتجة فلديها مخططات وتنظيمات تستطيع بها ان تؤثر على اسعار البترول ، وهم المحركون لاسعار البترول .. هناك منظمة الطاقة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهناك مؤتمر دول السبع الكبار . ولك ان تعلم ان ارتفاع الاسعار او انخفاضها بمقدار دولار واحد يؤثر صعودا او هبوطا في دخل امريكا بمقدار ٢,٥ مليار دولار سنويا وعلى دخل اليابان بمقدار ١,٥ مليار ، واوربا بمقدار ٣,٤ مليار دولار سنويا .

ولذلك فمن المنتظر انخفاض الاسعار مرة اخرى بعد هذا الارتفاع كما حدث في عامي ٧٩ و ١٩٨٠ اذ تعدت الاسعار اربعين دولارا للبرميل وكانت الدول المستهلكة خلال هذا الارتفاع تبنى المخزون الاستراتيجي بها وتجذب الدول المنتجة لمزيد من الانتاج حتى يمكن لها فيما بعد بالمخزون المتوافر لديها الضغط على الاسعار ، وبالتالي زيادة الانتاج في الدول المنتجة لتعويض انخفاض الاسعار وهكذا .

● المصور : هناك تصور انه لو قامت الحرب في الخليج فسوف يقفز سعر برميل البترول الى اكثر من ٦٠ دولارا / برميل .. هل هذا بالفعل تصور حقيقي ؟

●● حماد ايوب : هذا صحيح ، بل قد يرتفع السعر فوق ذلك ، ولكن هذا يحدث لفترة محدودة فقط وليست بصفة مستمرة . ويرجع السبب في ذلك الى ان الدول المستهلكة مجتمعة ـ بما لديها من اجهزة وتنظيمات متكاملة ـ لديها خطط جاهزة لمواجهة ارتفاع الاسعار وستحاول جاهدة تعويض «فاتورة» الحرب من خلال اسعار البترول .

● المصور : لماذا لم يحدث استقرار في السوق بعد طرح الولايات المتحدة الامريكية لجزء من مخزونها البترولي لسد النقص العالمي ؟

●● حماد ايوب : اولا نلاحظ انه عندما تجاوز سعر البترول الـ ٤٠ دولارا / برميل صدرت تصريحات الولايات المتحدة بالسحب من المخزون الاستراتيجي . وكان تاثير هذه التصريحات محدودا وذلك لسببين ، الاول ضآلة الكمية التي اعلن عن سحبها من المخزون مقارنة بالنقص الذى كان يعاني منه سوق البترول وقت صدور هذا التصريح ، والثاني تزايد احتمالات الحل العسكرى لازمة الخليج عن احتمالات الحل السلمي ومعنى ذلك ازدياد حالة القلق



والخوف فى سوق البترول العالمى .

وهناك حقيقة يجب الا نغفلها وهى ان قيام الدولة بالسحب من مخزونها الاستراتيجى يضعها فى موقف ضعيف خاصة اثناء الازمات .

● المصور : ومن الناحية الاخرى سنجد ان المخزون الاستراتيجى فى اوربا قد زاد بنسبة كبيرة من قبل ازمة الخليج ؟

●● حماد ايوب : لا نستطيع القول ان المخزون الاستراتيجى الاوربى قد زاد من قبل ازمة الخليج ، وذلك طبقا للبيانات الصادرة عن وسائل الاعلام البترولية المختلفة سواء فى اوربا او فى امريكا .

● المصور : هل تحرك الولايات المتحدة الذى جاء نتيجة لاحساسها بخطورة الموقف بعد التوحد فى الموقف الذى حدث فى اجتماع الاوبك الأخير وانها عودة لسيطرة الاوبك مرة اخرى على الاسعار ؟

●● حماد ايوب : فى اجتماع الاوبك الذى عقد خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ /٧/ ١٩٩٠ اتفقت الدول الاعضاء على ان يكون السعر ٢١ دولارا للبرميل (بدلا من ١٨ دولارا / برميل الذى كان معمولا به) وجاء هذا الاتفاق نتيجة لتقلص الخلافات بين دول الاوبك والمصالحة التى تمت بين ايران والعراق - واللذين كانا دائما السبب المباشر فى عدم اتفاق دول الاوبك على اى شىء - وبالفعل وصلت الاسعار فى سوق البترول العالمى فى نهاية شهر يوليو الماضى الى ٢١ دولارا / برميل - بعد ان كانت ١٣ دولارا / برميل فى شهر يونيه .

وفى الحقيقة فان سعر ٢١ دولارا/برميل - الذى تم الاتفاق عليه - كان يمثل «السعر العادل» للطرفين (الدول المنتجة والدول المستهلكة) .. ومن المنظور الاقتصادى فان هذا السعر كان مقبولا من جانب الدول المستهلكة ، كما كان مقبولا من جانب الدول المنتجة .

ولذلك فانه من الصعب القول ان التوحد فى مؤتمر الاوبك الأخير يمثل عودة لسيطرة الاوبك على الاسعار خاصة ان الدول المستهلكة لديها الوسائل الكفيلة للضغط على الاسعار ومن ابسطها التاثير على تفاعل قوى العرض والطلب بالسحب من المخزون واستخدام بدائل الطاقة الاخرى .

وهناك نقطة هامة يجب الاشارة اليها وهى ان الارتفاع المبالغ فيه فى اسعار البترول لا يضر الدول المستهلكة فقط بل يضر الدول المنتجة ايضا لانه مع ارتفاع اسعار البترول سترفع الدول المستهلكة - وهى دول صناعية - اسعار كل منتجاتها التى تصدرها الى الدول النامية ومنها الدول المنتجة للبترول .

العلاقـة بيــن المنتج والمستهلك

● المصور : احد ادعاءات «صدام حسين» قوله انه لا توجد علاقة بين المنتجين والمستهلكين وان العلاقة القائمة لا تقوم على اساس العدالة ، اى ان علاقة التسعير القائمة لا تعكس بالفعل درجة فى عدالة العلاقات بين المنتجين والمستهلكين . ونحن نعلم انه حدث اتفاق بين الطرفين وان سعر ١٨ دولارا /برميل هو سعر عادل للطرفين لان زيادة اسعار النفط زيادة مطلقة سوف تعود بأثر سلبى على المنتجين ، ايضا من ناحية الصادرات الصناعية ، وهل من مصلحة الدول المنتجة ومصلحة دول العالم ان يطلق سعر البترول بدون حدود ام من الافضل وضع حدود للاسعار وكيف تقدر هذه الاسعار ؟

●● حماد ايوب : حقيقة الأمر ان هناك علاقة بين المنتجين والمستهلكين فى



المصدر : المصور

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناعه البترول من خلال نظرية العرض والطلب المعمول بها فى الاقتصاد الدولى فالدول المنتجة تمثل جانب العرض والدول المستهلكة تمثل جانب الطلب ويتحدد سعر السلعة بنقطة تقاطع العرض والطلب .. ولكن يلاحظ ان الدول المستهلكة تتعاون معا وتنسق جهودها من خلال اجهزتها وتنظيماتها الموجودة فعلا ، حتى لا يسبق الطلب العرض فترتفع الاسعار فى حين لا نجد هذا التنسيق والتعاون بين الدول المنتجة وبالتالى يزيد العرض على الطلب فتنخفض الاسعار .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان من مصلحة الطرفين ان يكون هناك استقرار فى سوق البترول وان يتحقق السعر العادل للطرفين . ولذلك كنا دائما - ومازلنا - نشجع عملية استقرار الاسعار فى سوق البترول وكنا ننادى قبل ذلك بان سعر ١٨ دولارا / برميل سعر عادل وهو ما تم الاتفاق عليه علم ١٩٨٧ ولكن مع الاسف لم يتحقق ذلك لعدم التزام الدول المنتجة اعضاء الاوبك بحصص الانتاج والاسعار الرسمية .

● المصور : هل لدينا نحن فى مصر خطط وبرامج محددة فى حالة حدوث ارتفاع مفاجىء لاسعار البترول ؟

●● حماد ايوب : كان دائما لدينا تصور ورأى محدد فى سوق البترول وكيفية استقراره على الرغم من اننا دولة صغيرة فى انتاج البترول .. ولقد شاركت مصر فى العديد من مؤتمرات الاوبك - كمراقب - واوضحت وجهة نظرها فى كيفية تحقيق استقرار الاسعار وايضا شاركت فى العديد من مؤتمرات البترول العالمية وقدمت خططا وبرامج لتحقيق الاستقرار .. وكانت هذه الخطط والبرامج ترتكز على ان يكون هناك سعر عادل يرضى الطرفين .

● المصور : ولكن ماذا عن الوقت الحاضر وخلال الازمة الحالية ؟

●● حماد ايوب : فيما يتعلق بالوضع الحالى والذى ترتفع فيه الاسعار - وتنخفض ايضا - بمعدلات سريعة وكبيرة فان لدينا خططا وبرامج لمجابهة هذه الظروف خاصة ان نظام الاسعار الرسمية الذى تتبع الهيئة بمقتضاه البترول المصرى والذى كان يعنى تحديد واعلان سعر البيع لمدة ١٥ يوما لا يتناسب والظروف الحالية التى تتغير فيها الاسعار من ان لآخر ولذلك رئى ان يحدد السعر ويعلن ويطبق فقط على العملاء الذين يفتحون الاعتمادات خلال يومين ويرفعون الشحنة خلال ٧ ايام شاملة اليومين المذكورين وبذلك نستطيع ان نلاحق تغيرات السعر اولا باول محاولين تحقيق اعلى عائد ممكن من الارتفاع المفاجىء فى اسعار البترول .

صندوق تنمية عربية

● المصور : هناك افكار تناقش حاليا حول ضرورة وجود صندوق للتنمية العربية وانه لابد من عبور الصحوة بين الدول العربية الغنية والاخرى الفقيرة ومن هذه الاقتراحات خصم نسبة من عائدات البترول لتخصص للتنمية العربية الشاملة والتصور ايضا ان تذهب النسبة الى صناديق التمويل العالمية لطرحها فى مشروعات على هذه الدول واما ان تذهب الى صندوق موحد للتنمية العربية يكون فى اطار الجامعة العربية .

●● د . محيى الدين الغريب : الفكرة اساسها فى رايى هو ان المعونات التى تقدم لنا لا تاتى من الدول العربية البترولية وانما من دول العالم المتقدم سواء فى اوربا الغربية او الولايات المتحدة وبعض الدول العربية ايضا اعطت معونات ولكن من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وايضا من خلال الصناديق العربية المحلية والاقليمية مثل صندوق ابو ظبى والكويت والصندوق السعودى واغلبها قروض

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠



● تجـربة مجلـس التعـاون تجـربة قصـيرة ، اسـفرت عـن أوضـاع مخـزية

● لمـاذا لاتكـون المعـونات فـى اطـار صـندوق عـربى يتبـع الجامعة العـربية ؟؟

بشروط ميسرة للغاية . ولكن لو تحدثنا اليوم عن صندوق يتشكل من عائدات البترول لتوجه الى التنمية العربية فى الدول غير البترولية فيجب الا يتم ذلك على حساب نقص المعونات التى سوف تاتى الى الدول العربية من الدول المتقدمة وسوف يبرر عدم اعطاء معونات مثلا بأن الدول الافريقية تحتاج الى معونات ايضا لأن الدول غير المنتجة للبترول اضيرت ومن ثم لابد ان يتم ذلك بتنسيق دولى حتى لايكون ذلك على حساب بعض الدول العربية التى تحصل على معونات من الدول المتقدمة .

● المصور : هل ترى اذن ان هذه الفكرة مبررها ربما يكون ان الصندوق يبرر لبعض الدول إلغاء او حتى خفض معوناتها عن بعض الدول العربية التى تحصل عليها وربما يكون هناك بعض المحاذير مثل عدم ضرورة الربط بين هذه المعونات التى يقدمها العالم المتقدم وبين شروط الاصلاح الاقتصادى ؟

●● د . محيى الغريب : انا شخصيا اخشى من فكرة هذا الصندوق لانى اخشى ان يتحول مرة اخرى لهيئة الخليج . ففى السابق كانت هذه الهيئة تصرف المعونات بتدخلات معينة وايضا بعض الدول العربية [illegible] رأى فى القضايا [illegible] . الذى المطلوب فى هذه الفترة تحديدا [illegible] هذه تماما وانما ايضا الحذر بما كان يحدث من الهيئات المماثلة سابقا وهنا يبرز سؤال لماذا لاتزيد رءوس اموال الصندوق الاقتصادى والاجتماعى وبالتالى تتم المعونات عن طريق هذا الصندوق ، وليكن ذلك من خلال جامعة الدول العربية وايضا ضرورة التعجيل بسداد نسب المساهمة فى هذا البنك لان هناك بعض الدول لم تسدد حصصها ويمكن لدول البترول المساهمة بنسبة اكبر وبالتالى يكون ذلك من خلال اطار عربى .

تضييق الفجوة بين الـدول العربيـة

● المصور : لنا بعض الملاحظات هنا وهى ان بعض صناديق التنمية الاقليمية بل والمحلية كانت تتعامل معنا فى كثير من الاحيان بمنطق صناديق التمويل الدولية بل كان للبعض شروط قاسية للغاية واصبحت الهوة الآن كبيرة بين الدول العربية الغنية والاخرى الفقيرة . فكيف يمكن تلافى هذه المشكلة هل يتم ذلك من خلال صندوق واحد او عن طريق الصناديق الوطنية ما هى الصورة المثلى لذلك ؟

■ ■

●● د . حازم الببلاوى : اولا لابد من توافر عنصر المكاشفة والنقد الذاتى وان نوضح ان المرحلة القادمة ليست استمرارا للمرحلة السابقة لاجل تضييق الفجوة بين الدول العربية الغنية والفقيرة .

وانا لا ادعو الى قيام صندوق وانما الى مايسمى بميزانية لتمويل الاحتياجات العربية . فمثلا فى الداخل الأصل ان يمول الشخص احتياجاته ولكن هناك احتياجات نقول عنها انها لا تفيد الفرد فقط . وانما المجتمع بأكمله مثل قضية الدفاع عن الوطن او التعليم او انشاء الطرق وبالتالى لم تعد هذه الاحتياجات من الاقتصاد الخاص وانما اصبحت من الاقتصاد العام ويجب ان تمول على اساس الدخل لكل دولة فمثلا قد يوجد شخص اقل استخداما للطرق منى . ولكن الطريق مهم للجميع . فالامة العربية وصلت الآن لمعرفة بعض احتياجات الامة العربية لعل ابرزها قضية الدفاع ولولا ماصرف مثلا على الجيش العراقى فى حربه مع ايران لما استمر العراق وكان العراق فى هذه القضية يقوم بمصلحة عامة وهى الدفاع عن الخليج بأكمله وهذا ينطبق ايضا على الدعم المستمر من الدول العربية لدول المواجهة إذ كان هذا اعترافا بأهمية الدفاع ليس لمصلحة دولة واحدة فقط لان تقوية جيش بلد من دول المواجهة سيعود بالفائدة على الامة العربية بأسرها وينبغى ان تتحمل نسبة محددة من تمويل الأمن العربى كل قدر استطاعته ولكن اذا اقتصرنا على قضايا مثل الدفاع والأمن فقط فنحن نبحث عن وجود الامة العربية فى ادنى مستوى لها وهو الوجود المادى . اما الوجود الحضارى فلا تدعمه . وانا ازعم انا ما صرفته مصر خلال الخمسين عاما الماضية على التعليم كان خيرا للامة العربية بأسرها فنحن وفرنا واعددنا المدرسين والاطباء والمهندسين والقانونيين صرفنا على هؤلاء جميعا وهم لم يعملوا فى مصر فقط وانما خدموا خطط التنمية فى الدول العربية .

● المصور : بالنسبة للجزء المطروح لحجم المعونات والقروض المطروحة عن الفوائض البترولية من الدول المصدرة للبترول طرح ان تكون النسبة ٢٠٪ الى ٥٠٪ لكن دول البترول الخليجية ترى ان تكون بنسبة ٥٪ الى ١٠٪ فقط على احسن حال .

●● د . حازم الببلاوى : انا اعتقد انه من مصلحة الامة العربية تقرير المبدأ افضل من المبالغة لان كسب المبدأ اهم لانه عندما يتقرر ان الامة العربية تساهم فى تمويل خدمة عامة والافضل الالتزام بمسئولية ١٪ بدلا من طرح ٢٠٪ ويرفض المشروع وعندما يطرح مرة اخرى فالامر محتاج لحرب جديدة .

لكن انا لو قبلت اليوم ١٪ واستمر المبدأ خمس سنوات . المبدأ استقر ورسخ فى الأذهان ووضع الميكانيزم اللازم له . وتبدأ فى رفعه الى ٥٪ . ٦٪ وانا ارى ان العمل على اثبات المبدأ اهم بكثير من العمل على العائد منه لأنه فى المدة الطويلة المبدأ الذى يطبق اخطر بكثير من القانون نفسه .

● المصور : ولكن ما رايك والبعض يرى انه سيحدث هناك تغير جذرى فى النظام العربى والمؤسسات العربية بعد ازمة الخليج ؟؟

●● د . حازم الببلاوى : انا ارى ان يتم ذلك بشروط . فأزمة الخليج اثبتت ان النظم الاستبدادية عبء على نفسها وعلى المجتمع فينبغى ان نضع شروطا لتحديد المواصفات فى الدولة التى تتمتع بهذا مثل حقوق الانسان . فمثلا انا لا ادعم جيشا وبعد ذلك ينقلب الجيش على حكومته وهذه المعونات او العروض يجب الا تعطى لاى دولة عربية لكن ينبغى ان تعطى للدول التى يتضح انها جزء من النظام العربى الجديد فى خدمة الامة

●● د . محيى الغريب : انا اريد ان اضيف انه اذا كان هناك توجيه رسمى خليجى عربى للمستثمرين العرب

للمواطنين ان يستثمروا فى مصر . وهذه حقيقة موجودة فى مصر لان من متطلبات المرحلة القادمة التسهيل على هؤلاء المستثمرين انه لابد ان يوجد توسع فى البنية الاساسية فى المناطق الصناعية الجديدة والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة . وان يكون بنفس الدرجة من الاهمية للتدريب واقصد به التدريب التقنى التكنولوجي لاننا فى الحقيقة عندنا نقص كبير فى التدريب على التكنولوجيا العالية فلابد من المساعدات لكى تحمل قدرا من العبء الذى سيقع على مصر فى الفترة القادمة فى الانفاق على البنية الاساسية والانفاق على التدريب لانه فى الواقع سيخدم بطريق مباشر الانفاق العربى .

●● د . حازم الببلاوى : انا لا اريد ان اطرح القضية على اساس انها قضية مصرية لان مصر سوف تستفيد منها بالدرجة الاولى لكن عندما اطرحها على انها قضية مصرية فقط تفهم على انها مساعده وانا لا اريد مساعده .

●● د . محيى الغريب : استفادة مصر الوحيدة اننى اوفر فرص عمل والبديل ان العمالة المصرية سافرت لدول الخليج وذلك يفرض اعباء هناك لكن هذه الاعباء التى تفرض هناك مثل حركة الاسكان وغيرها يمكن ان تكون اكبر من الاعباء المفروضة هنا .

وبالتالى نجاح اقتصاديات التعاون العربى فى المشروعات التى تقام فى مصر لانها تقام على اساس العامل المصرى وهذا احد الاساسيات التى نوقشت فى الشهور الماضية فى مسالة فتح مجال التبادل التجارى بين السلع المصرية والعربية من خلال الاعفاءات الجمركية لانه قبل اذا تم تبادل سلع معفى من الجمارك فسوف يكون احد الحوافز التى تدفع المستثمر العربى ان يستثمر فى مصر عندما يستطيع ان ينتج فى مصر بالعمالة المصرية بالخبرة المصرية ويصدر السلع الى الخليج يكون افضل لان الاستعانة بالعمالة المصرية المدربة داخل مصر يكون اسهل من جلب العمالة المصرية الى دول الخليج .

● المصـور : القضية هى علاقة السياسة بالاقتصاد تنسيقا وهى هدف قومى رغم الخلاف السياسى كل هذه الامور كيف السبيل الى اقامة ديمقراطية تفصيلا ؟

●● د . محيى الغريب : وكل هذه الامور تتوقف على النظم الديمقراطية التى لاتتوقف على اهواء الحاكم . فلاجل اقامة ديمقراطية تفصيلا . لن نستطيع . بل ان فى دول العالم المختلفة لايوجد فصل كامل بين دولتين . يعنى عندما تعطى دول كبيرة معونات لدول اخرى صغيرة . يكون وراءها الاعتبار السياسى .

ومن ثم فلا يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد .. ولكنى اعتقد ان المطلوب بعد التجارب التى يمر بها العالم العربى ، خاصة ان ازمة الخليج تعتبر درسا قاسيا ، وطعنة فى الصميم لدول بذلت لسنوات طويلة ، ثم ضربت بكل ما اعطت لاخرين ، وعوقبت به ، وايضا تعتبر كشفا لموقف فظيع لدول تضحى لسنوات كثيرة ، ثم تتنازل دولة عن حقوقها فى ايام ، مثلما حدث فى « العراق لايران » هناك دورس اليوم العالم العربى لم يمر بها من قبل ، لذلك نحن نعتبر ان ازمة الخليج ستكون نقطة تحول كبير ، ونستطيع ان نقسم الفترات الى ما قبل ازمة الخليج ، وما بعد ازمة الخليج ، وعام ١٩٩٠ و ١٩٩١ ستكون سنة فاصلة حقيقية للاستراتيجية

العربية والخبرة العربية ، وفى رسم السياسة والاستراتيجية العربية من اجل هذا انا اؤكد ان مصر في المرحلة القادمة ستكون محور ارتكاز وستبدأ مرحلة تعاون مصرى خليجي وكذا وتعاون مصرى اوربى ، وهما مهمان جدا بالنسبة لمصر ولعلنا نتذكر عام ١٩٦٤ عندما قدم مشروع باقامة سوق عربية مشتركة لكل الدول العربية ، ومجلس اقتصادى لكل الدول العربية ، لا اعتقد اننا اليوم فى موقف يمكن ان يتم فيه عمل بهذا التصور ، قد يكون هدفا لابد ان نسعى اليه فالمرحلة ستفرز اشكالا من التعاون تستفيد من التجربة التى حدثت ولاجل هذا لا اعتقد ان كثيرا من الناس متفقون معى فى ذلك ، ان تعاون مصر الخليجي سيصبح نقطة مهمة جدا فى المدى القصير وعلى المدى الطويل نتمني ان ياخذ التعاون اوسع من ذلك حرصا على مصالح الامة العربية ، فى وسط مجتمع دولى يتجه بقوة نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، لانها اصبحت مصالح حيوية لدول العالم المختلفة .

● المصور : فى الحقيقة نرجو ان يستوعب العالم شرقا ، وغربا ماحدث خلال الازمة وفى نهاية الحوار يشكر المصور السادة الضيوف .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠

رؤية

القمة الخليجية

تبعث بعض الاخبار على الحيرة والقلق ويثير البعض منها الغموض والشكوك اما اسوأها فهى تلك الاخبار التى تفجر كوامن ومواجع الريبة والظنون وقد نشرت الصحف الخليجية خبرا خلال الايام القليلة الماضية يبعث ويثير الكثير والكثير من هذا وذاك ليس فقط من حيث المحتوى والمضمون ولكن من حيث التوقيت والزمان .

وقد تضمن الخبر الذى يفجر العديد من القضايا الكبرى والصغرى نفيا صادرا من الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجى بالرياض بالمملكة العربية السعودية يقول بعدم صحة الاخبار السابقة والقائلة بان مجلس التعاون الخليجى اعد برنامجا لمساعدة الدول العربية بمبلغ يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار والمثير للانتباه ان النفى انصب على تصريحات للامين العام المساعد للمجلس نشرت فى احدى صحف الخليج العربى ولم تنشر فى صحافة بلاد الاعداء فى بلاد واق الواق والاكثر غرابة ان هذا النفى يصدر قبيل اجتماعات قمة دول مجلس التعاون الخليجى والتى تبدا اليوم

وعلى الرغم من ان التصريحات محل النفى تضمنت حديثا عن انشاء صندوق مساعدات للدول العربية مبلغه الاجمالى يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار وهو مبلغ ضئيل ومتواضع بالمقارنة باحتياجات التنمية العربية البالغة الضخامة وهو ايضا ضئيل بالمقارنة بفاتورة تكاليف ازمة الخليج الحادة والتى بلغت خلال اشهر قليلة اضعاف اضعاف ما تحدث عنه التصريح الذى استحق النفى والانكار .

ولابد ان يبعث هذا النفى والانكار على الدهشة والتعجب خاصة فى ظل التحليلات الاقتصادية المنتشرة ومن بينها تصريحات السيد كمال حسن على رئيس البنك المصرى الخليجى والتى قارن فيها بين الاستثمارات العربية الاجمالية بمصر وانها لا تتجاوز ١.٢ مليار دولار فى حين ان احدى الدول الخليجية تصل استثماراتها بامريكا الى ١٠٠ مليار دولار منها ٥٠ مليار دولار فقط فى بترول ولاية تكساس وان دولة خليجية اخرى استثماراتها بامريكا ١٨٠ مليار دولار وقد طرح الرجل هذه الارقام من منطلق ايمانه بحتمية دعم الامن القومى العربى وان ما افرزته ازمةالخليج يؤكد حتمية ان تكون الدول العربية فى اوضاع قوية لا تمكنها فقط من حماية سيادتها الوطنية بل والمساعدة الجادة والفعالة لمساعدة الاخرين من الدول العربية وقت الشدة والحاجة .

واثارة هذه الاحاديث لا تدخل من قريب او بعيد فى عنتريات اعادة توزيع الثروة العربية ولكنه يندرج تحت بديهيات التكامل الاقتصادى العربى الذى يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لكافة الفرقاء والشركاء وهو حديث يرتبط بمنطق العصر القائم على التكتل والتجمع لضمان القوة والمنعة فى عالم لن يترك مكانا للضعفاء ويفرض تكتيل كافة عناصر القوة باسلوب علمى ومنظم حتى تملك قدرة التعايش مع قدرة الاخرين بغير ان تتهددها الانواء والاعاصير العاتية .

ومع الامل فى ان يكون النفى قد صدر لهدف اخر غير النفى فان ما يصدر عن قادة الخليج من قرارات فى اجتماعات قمتهم اليوم بالدوحة سيكون بالغ التاثير فى مجريات الاحداث على الارض العربية لأن الكثيرين ينتظرون من هذه القمة رسالة حضارية واعية تجتث فى طريقها كافة احاديث المزايدة الزائفة وتؤكد للانسان العربى ان الجميع على المستوى الحقيقى للمسئولية ومواجهة الازمة وان جروح الامس القريب والبعيد بين ايدى جراح ماهر وقادر يجيد التشخيص والعلاج ويدرك الثمن الباهظ للتراخى والتاجيل !؟

أسامة غيث



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بروكسل : جهود أوروبية لتعويض مصر عن خسائرها

كتبت ابتسام المستكاوى :

مع اكثر من ١٢ وزيرا لخارجية الدول الاوربية جاءت لقاءات الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى بروكسل حيث حضر اجتماعات الدورة السادسة لمجلس التعاون الاوربى - المصرى ..

عقد الدكتور عبد المجيد قبل اجتماعاته السابقة اجتماعين على جانب كبير من الاهمية مع كل من جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، ثم دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا . كما التقى مع وزير خارجية يوغوسلافيا « بلاتشار » .. باحثا وعارضا للكثير من الافكار المطروحة بشأن معالجة ازمة الخليج وتبعاتها من الناحيتين السياسية والاقتصادية

وتاتى مهمة د . عبد المجيد الى بروكسل فى اطار دفع كافة الجهود المساهمة فى تعميق اواصر العلاقات مع المجموعة الاوربية من ناحية وبين مصر وكل من دول مجلس التعاون الاوربى الاثنتى عشرة

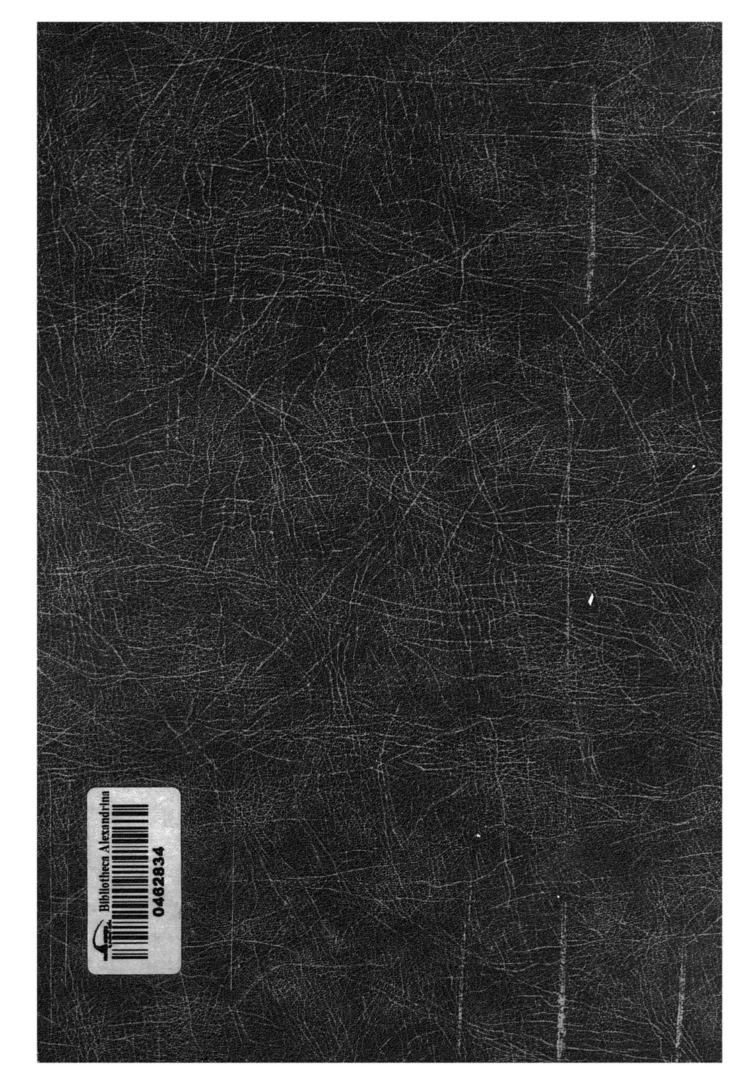
ويمكن الاشارة هنا الى ان الحوار المصرى - الاوربى هو جزء رئيسى من الحوار العربى الاوربى فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية خاصة وان العالم يتطلع الان الى سبل انهاء النزاع العراقى - الكويتى وعودة الشرعية الى الكويت بعد الغزو العراقى

تضمنت مهمة د . عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية توقيع البروتوكول المهنى الرابع الذى ينظم العلاقات المالية والاقتصادية بين الجانب الاوربى ومصر لعام ١٩٩١

لم يخف نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد الارقام الحقيقية المعبرة عن النتائج السلبية لعواقب ازمة الخليج خاصة ما لحق بميزان المدفوعات المصرى والذى يتوقع له ان يصل الى اكثر من ٨ مليار دولار لعام ٩٠ - ٩١ خاصة وان دخل السياحة وحده تأثر بمقدار الثلثين ودخل قناة السويس انخفض بدوره بمعدل يقترب من الثلث غير ما لحق من اضرار بالاقتصاد المصرى من عائدات تحويلات المصريين فى منطقة الخليج

ان مهمة الدكتور عصمت عبد المجيد مع الدول الاوربية فى جولة الحوار المصرى - الاوربى جزء اساسى من مسألة الحوار العربى الاوربى والذى توليه كافة الدوائر المعنية الاهتمام بوصفه حلقة هامة فى سلسلة العلاقات الثنائية من ناحية ، والعلاقات بين الكيانات وبعضها من ناحية اخرى لما فيه من امكانيات تخطى العديد من العقبات الوافدة من خلال الاوضاع الدولية الراهنة

ان بدء الحوار .. والحوار المتصل يذيب كل المشاكل والسلبيات التى تتراكم من تفاقم الازمات فى هذه البقعة او تلك من العالم واخرها بالطبع ازمة الخليج .. خاصة وان بدء الحوار هنا يتضمن كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاثار الاجتماعية المترتبة على الاحداث الراهنة



Bibliotheca Alexandrina
04462834